

بسم الله الرحمن الرحيم

قال التصديقات تجدون المتبادر والمضاف أي هذه مباحث التصديقات والتصديق في اصطلاح أهل البزبان هو الالزام
 بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ويعبر عنه بالفارسية بكبر ويدن واما ادوارد والجمع نظر الى الانواع ويمكن ان يراد بالمحمل
 التصديق مجازا وهو اقرب كالحجة باقسامها اولها كالتصديق الصغير او الكبرى او العبد كالموضوع او المحمول قال منه العبد لغو
 الى الحكم من مضمونه قال من الامر من أي الواقع من الامر من ولم يقل من الامور كما هو الظاهر لعدم وجود النسبة كوجود النجاسات
 اصالة قال وهو أي التفضيل هو المبحث عنه في النطق فان المنطق لا يبحث في الاحمال وقل في الكتب الكتاب وهذا التفضيل قد يكون
 نظريا وقد يكون بديهيا بخلاف الاجمال فان من البديهيات قوله الظاهر الخ اعلم أولا ان الحكم يطلق على اربعة معان التصديق والحكم
 به والنسبة التامة التجزية والتفضيل وثانيا ان الاجمال على ما في بعض حواشي حاشية شرح الموقف هو وحدة الصفة بحيث تحمل الى امور
 متعددة هي اجزاء تحليلية لها التفضيل هو تعدد الصور حسب تعدد الامور فاجعل لا بد فيه من اجزاء تحليلية والمفضل لا بد فيه من اجزاء تركيبية
 ونسبة الربط ليس لها اجزاء تحليلية ولا تركيبية فلا اجمال لها ولا تفضيل حقيقة بل هما من صفات القضية ونسبة الربط
 القصاص بهما في ضمن القضية فالحكم الذي قسمه المص الى الاجمال والتفضيل اما ان يراد به نسبة التامة التجزية او القضية او التصديق والادعاء
 كما اختار الشارح روح لما لم يمتد قول المص فيما مضى فان كان المقادير نسبة تجزئية فتصديق وحكم وقوله فيما مضى في النسبة انما قيل
 في متعلق الحكم الخ وقوله فيما مضى بل لما يتعلق بالحكم الخ فان المراد بالحكم في هذه الاقوال هو التصديق بلبه وادعاء احد المتضمنين عن
 احد الكلايين او الآخر عن الآخر لا يخ عن انتشار الانطباع وليد الشارح الخ فغاية الحكم بالانكشاف كما وضع في كلام المص فان الانكشاف
 هو العلم بالحكم عن التصديق علمه اما المعاني التي هي علوم والتباديل لاصلاح الاختصاصيين الاولين بان الانكشاف بمعنى المنكشف و
 اضاف الى الاختلاف واما نسبة الصفة الى الموضوعات فكيف تنفخ عنه ومن ههنا يظهر ان ارادة القضية من الحكم ههنا كما وضعت من
 بحر العلوم روح لا لتمام الاقوال الاخر وتفضله الى التباديل في هذا المقام كما لا يخفى على الاعلام واما الحكم معني الحكموم به فلا مجال فيه
 وتفضيل ولما قلنا ان الظاهر في عبارة الشارح روح مقابل المادول لا يقابل المعنى حتى لا يحتاج الى القرينة فتدرب قوله وهو كونه
 او كونه الخ بسط لتمام ان التصديق هو الاذعان المشهور ان كيفية من يشي الادراك فلا فوجان تصور سافرج وتصديق والمتحقق
 وهو هو الى ان كونه وادراك حادثة ليست حصول صدور اجزاء القضية فهو من لواحق الادراك لا من جنس وقوله ان امره جدا

الاجزاء اجزاء من الموضوعات ما كان كاشا ليس له زوايا سلم التصديق

وقد عرّف عليه باننا اذ عينا نصيبه وادركنا تمام اجزائها ثم اتقنا البرهان عليها لا يحصل لنا ادراك اخر بل يحصل حالة اخرى تسبى
 بالاذهان والقبول ونسبوا العلم الى تصور سافج ونسبوا كذا تصديق ووقع هذا التقسيم من الشيخ في الشفاء وقال الطوسي
 في نقد المحصل ان التصديق من لواحق الادراك لا من جنس فالتقسيم المشهور من ان العلم اما التصور سافج او التصديق مبنى على هذا
 والتفصيل في حاشيتنا على شرح اسلم لا حسن لمحققين روح وفي حاشيتنا على الحاشية الزاهية على الرسالة الفطية ان شئت فقلها
 ثم اعلم ان عرض الشارح روح ههنا بيان شان التصديق لا التطبيق كلا احتمالا على كلام المصنف حتى يرد ان المصنف حكم بالانكشاف
 وكيف يحل الانكشاف على ما لم يكن من جنس الادراك بل من لوجه فندرب قوله فكونه اجاليا الخ وفع دخل مقدر تقريره ان التصديق
 سوار كان من جنس الادراك اذ من لوجه كيفية فائدة في النفس وهي تكون سيطرة وتفصل لا بد منه من اجزاء كمية فلا يكون تفصيل
 تفصيليا وبين الاجمال لتفصيل تقابل التضاد وشروطا مكان التوارد من الجانين على محل احد فاذا انتفى التفصيلية من حيث
 انتفى الاجالية عند فكيف يصح تقسيم الحكم الى الاجمالى والتفصيل كما وقع من المصنف قوله ليس الا باعتبار الخ الخ ليس النظر الى التفصيل بل
 المتعلق على صيغة اسم المفعول فان كان المتعلق اجاليا فالصدق اجاليا وان كان تفصيليا فهو تفصيلي فصيح الانقسام في بعض
 الحاشي المحرم لم لا يجوز ان يكون الاجمال والتفصيل باعتبار الحصول فان حصل الحكم نفعه من غير احتياج الى صور متعددة فاجمال
 وان حصل لصور متعددة فتفصيل انتهى قوله متعلق الاشارة الى اعتراض جلد الدفع السابق وحاصله ان انقسام التصديق
 الى الاجمالى والتفصيلي باعتبار المتعلق ايضا لا يصح فان متعلق التصديق اما الصورة الواحدة المحلولة الى صور متعددة او مجموع
 القضية المحلولة بالحوادث والحوادث في كل منهما امر مجمل فالصدق باعتبار المتعلق ايضا لا يكون الاجمالى فلا يصح الانقسام ثم
 اعلم اولا ان قوله المعبر بالرفع صفة للصورة وثانيا ان المصنف صرح فيما سبق ان متعلق التصديق ليس بالاتحاد والتفصيلين
 عن الشئ الاول بالاتحاد كما وقع من الشارح ليس بوجه فان الشئ الثاني ان كان سببا عنه بالاتحاد فما وجه تفصيله
 الشئ الاول بالاتحاد وان لم يكن سببا للشئ الثاني ————— سببا عنه بالاتحاد فما وجه ذكره في ذيل بيان متعلق الحكم انهم
 وثالثا ان الامر الاجمالى هو حاصل من مجموع الامر من له نسبة ولا يكون الامر الاجمالى بين الامرين فكيف يراى بقول المصنف
 الاتحاد بين الامرين الامر الاجمالى بل الظاهر من هذا القول ان يراد بالاتحاد له نسبة التامة والجزئية وتنفوذه بكونها متعلقة بالتفصيل
 ووجوده ما قد سبق من المصنف في مقدمته الكتاب فان كان اعتقاد له نسبة خبرية فتصديق وكلمة ولكن هي مراد ما يصرح المصنف من ان
 النسبة انما دخل في متعلق الحكم بالبيعة بالامكان اللهم الا ان يقال ان المصنف تسامح في الابداء ههنا بلفظ الاتحاد بين
 واداد باللفظ والحاصل بالاتحاد بين الامرين مجازا والقرينة عليه تخير فيما سبقت من ان متعلق الحكم مفاد البيانية التركيبية واما
 ما قد سبق من المصنف في مقدمته فنبذاه وهو المشهور لا ما هو متفق عليه ولكن ان يكون معنى عبارته فان كان متعلقا له نسبة خبرية دخلت
 بالبيعة ورأينا ان المصنف الى بالاتحاد فنبذاه فان الانكشاف قد يكون الانكشاف الاتصال او الانفصال او سببا للاتحاد وتفصيل
 الاتحاد بالذكر شيعة نظرا الى خزانة الاخر فحاشا ان كلمة او في قوله او مجموع القضية الخ لمنافة الجمع والفرع من التزديد بيان تغاير
 متعلق التصديق الاجمالى والتفصيلي فالترديد للتبنيع اي لبيان ان متعلق التصديق نوعان فكذا التصديق وسادسا ان الوحدة في
 الاجمال ليس بوحدة الاجزاء ووجودا فان اتحاد الوجود بين شيئين من الاجزاء ولا بوحدة ذواتها ولا يلزم الانقلاب بل بوحدة
 لحاظ فمتدبر سابقا ان الاجمال في الاول اجمال قبل التفصيل في الثاني اجمال بعد التفصيل ويؤيده لفظ الاستحالة في الاول كما
 لا يخفى فاقبل من ان الاجمال في الاول بعد التفصيل في الثاني اجمال بدون التفصيل فيفسر سديد تامل قوله لكن لما كان
 الخ جواب للاعتراض السابق ليعلم ان متعلق الحكم عند المصنف امر اجمالى واما ما انتبه في من الخمين فيكون المقصود ايضا منحصرا
 في الاجمالى والتفصيلي فلا يستقيم في بعض الشرح من ان لم يقل المصنف بكون الترديد بعد الجزم بغير فقه بر قوله ونقدوا

في حاشية الشفاء

البصرنا جدارا ابغين فلهنا اسرارها هذا هو الجدار الذي ذكره الجدار البصري ايضاً من غير ان يلاحظ الجدار من غير ان يلاحظ
 ثم يلاحظ النسبة الكلية ثم يحكم بالاحتمال كذا في شئيه المنفرد قولاً فيحصل الى الاحمال قوله الصور المتعددة هي الصور الموضوعة
 للمحمول نسبة قولاً في اجابها لوجود الاحمال في تعلقه ما توهم الفاضل البصري من اننا نسمى اجاباً لا ليس نسبة الى التفضيل
 اصلاً فحينئذ ان لا يذهب نسبة الى التفضيل القليلة فاعرف قوله بالتعلق الخ اي يسمى التصفين لتعلق الخ قوله نسبة الى التفضيل
 لكونه تعلقاً حاصل الجهد للتفضيل قوله فانما بالاشارة الى ان ما اختاره الشارح من بعيد في الجملة فان التعلق في كلا التصفين
 اجمالي بالفعل وليس مفصلاً الا في زمان عدم كونه متعلقاً لكن هذا الجهد لا يذهب به لرحمان ما اختاره الشارح من على الاحتمالات
 الاخر بوجه فصلت سابقاً واما بالاشارة الى ان الحكم الاجمالي ليس فيه الاكشافات لمجرد كما يشير اليه يقول لهم دفعة وكشاف
 الامر الاول ما كشافات لقوى فكيف يكون من التوابع التصديقية ويمكن ان يقال ان الامر الاول الذي يرجع الى الحقيقة فكشاذ
 يكون تصديقاً ونقل عن الشارح منية على هذا القول كذا اعلم ان الاحمال لنسبة الى التفضيل قطعاً سواء افادنا ما يلحق
 الاول وبالمعنى الثاني فالتصديق ليس على ما ينبغي انتهت ويمكن ان يقال ان النتيجة لا يجب كونه جامعاً وفاقاً قد قال
 ونسبة الخ الخ ذبح توهم تغيره اذ قد اشتهر بين القدماء ان الحكم والتصديق يتعلقان بنسبة انما هي نتيجة مع ان هذه النسبة بمعنى جري
 غير متقبل ان لملاحظة الطرفين متعلق التصديق لا بد ان يكون امراً مستقلاً كما يشهد به الوجودان على ان النسبة امر انتزاعي بحيث
 وجوده على الانتزاع وكثيراً ما يحصل التصديق قبل انتزاع النسبة فكيف يتعلق التصديق بها قال بفناء الخ اي بالامر الذي
 بعينه الهيئة التكميلية يحصل لوجوده وهو الاتحاد في الحقيقة المحلية الموجبة وسلب في المحلية السالبة والاتصال وسلب في الحقيقة
 الموجبة والسالبة والاتصال وسلب في الحقيقة الموجبة والسالبة ولذا قال لهم مثلاً وتخصيص الاتحاد بالذكر لاصالة المحلية فانما
 تفسير شرطية ما ذوات الاتصال اذ الاتصال ما قال به المعلوم من ان المراد بالاتحاد الامر المحل المركب من الموضع والمحمول
 ونسبة الملحوظة بالمعنى الاستقلالي فلا يلازم الحكم فانه مرج بان الاتحاد وفقاً للهيئة التركيبية ولا يترتب في ان النسبة الملحوظة
 بالاتحاد الاستقلالي لا تعلق في الهيئة التركيبية منسأل قوله التفضيل المقام الخ شروع في بيان ان متعلق التصديق
 ما هو ثم اعلم ان الاحتمالات التي ذكرها الشارح من تجري على كل تقدير سواء كان التصديق اذ كانا اذ من لوحده سواء كانت صحيحة
 او لا قوله تعلق على منية اهم المفعول قوله لا يكسر الفرق قوله ونسبة بالسرطون على قوله الموضع قوله كما يحصل عبارة
 البعض وهو السيد الباقى حيث ذكر التصديق باقرار المنسب منى الحقيقة ونما اورد لفظ المحمل او المحمل ان يكون المراد بمعنى
 الحقيقة حقيقة اي الموضع للمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما ونسبة تاللاطة وان دخلت في معنى الحقيقة لكنها ليست
 بدخلة في حقيقة ما قال الحق الطوسي في الاساس حسن اذ اولي به قضية يبين انه وينبذ الى ما عرّفه قال وفرق بين جزر
 الشئ وجزر معزوم كما ان البصر جزر المعنوي ووجوه حقيقة فانه عدم وهو بسيط كذا في شئيه من الشارح من قوله حال كون النسبة
 الخ في النسبة النامة المحررة خارجة عن التعلق وتمرّض عليه بان تعلق التصديق بالموضع والمحمول اما من حيث الكثرة او من
 حيث الوحدة ضلي الاول كيف يتعلق التصديق مع وحدته بالتصديق وعلى الثاني يرجع الى المعنى الاجمالي اللهم الا ان يقال
 ان تعلق التصديق بهما من حيث الوحدة ولا يرجع الى المعنى الاجمالي لان النسبة الاجمالي مفصل عند العقل الى الاجزاء فكشاذ
 وما اختاره السيد الزاهد مفصل الى الديرين لمخرج نسبة الرابطة عند قتال قوله تحت البعض الاوكيا اي السيد الزاهد في
 محاشية على بالرسالة تطبيقية قوله بعد ان تلا خط الخ اي لاس من حيث كونها رابطة غير مستقلة قوله يعلم علم قائم بها
 فلفظ العلم فاعلم ان هذا المذهب لا يلزم منه ان لا يكون هذا الاحتمال مذموباً لاحكام فهم العماد الملبكي من غير فانه قوله كما ان في الحمد
 والحمد في العبادة مسامحة فان الاجمال في الحمد ولا في الجهد فالاول ان يقول كما في الحمد وهو ثم اعلم ان الاجمال الذي

لا يلاحظ النسبة الكلية

لا يلاحظ النسبة الكلية

في الحدود جزئيا لا اكشيار المتعددة من ابتد الفطرة ومبرر دلتها حقيقة واحدة بعرض لها وجود واحد تلك الاشياء اجزاء جزئية
للك الحقيقة وثانيا ان الاجزاء الحقيقية الشيء الدخلة في نسخ ذاته واما الاجزاء العقلية فاجزاء واسعة فان لمقوم بها الشيء في الخارج
ففي اجزاء خارجية وان لمقوم بها الشيء في الذهن في اجزاء ذهنية ومنهما ملازم على التقدير حصول الاشياء بانفسها لا انفسها بالذات في
شعوى الوجود الذهني والخارجي ولو قبل حصول الاشياء بالامثال فالاجزاء الحقيقية هي الاجزاء الخارجية واما الاجزاء العقلية
اجزاء للشيء المبائن في ذاته فاما فادع حسن المحققين ربح دانييل بن ان الاجزاء العقلية ليقابلها الاجزاء الحقيقية وهي التي تقوم
بها الشيء في الوجود الخارجي فلا تقع اليه ثالثا ان الاجزاء العقلية لا تتحد بها وجود الصبح المحل بينها وبين المحل الاجزاء العقلية
على عكس تلك وتفصيل نشان الاجمال والاجزاء في حاشيتنا على المسجدة الزاهية على الرسالة العقلية قوله فيكون الخ فليس
على كون الاجمال في متعلق التصديق كما في الحدود وقوله من الاجزاء العقلية فيكون من الموضوع المحمول لنسبة اتحاد وجوده
يصح المحل بينها على ما هو شان الاجزاء العقلية قوله في هذا المقام في متعلق التصديق قوله من العقولات المتباينة فان زيدا
في زيد قائم مثلاً جوهر القيام من مقولة الوضع ونسبة من مقولة الاضافة وتدل من ان المحمول نحو قائم من مقولة الاضافة ونسبة
من مقولة الوضع فيفسد بقوله من المستحيلات لكون الوجود مصدرا ووحدة ولتعدده تابع لوحدة المضاد اليه ولتعدده فكيف
يتحد مع تعدد المضاد اليه قوله فيصير لوجود مناط المحل وهو اتحاد الطرفين وجوداً قوله ولا ينبغي ان تمتنع اذ لا يقال الوهم
نسبة اوبالعكس قوله والثاني الخ هذا هو مجال التفضيل قوله والثالث الخ هذا هو مجال التفضيل قوله المتخلة كالتحال
النواة الى الاخصان والادراك قوله مخلصا خبر بعد خبر ليكون قوله من حيث هي كذلك هي رابطة قوله فالتقت الاحتمالات
اي الاحتمالات التي ذكرها الشارح ربح في متعلق التصديق الى سبعة ليس غرض الشارح ربح محتملات متعلق التصديق في سبعة
حتى يرد ما اوردوه العماد البكيني ربح من ان هذا المحضر صحيح لوجود الاحتمالات الاخر ايضا في متعلق التصديق كالموقف فلفظ المحمول
نقط او مجموع الموضوع ونسبة المجموع المحمول ونسبة ثم علم ان مبدئي كمال الملة والدين قدس سرار يحتاج ان متعلق التصديق
هو المحل منه لانه التقص بالذات والحكاية انما هي رابطة لا عرض عليه بجزء العلوم ربح ان التصديق متعلق بالكواذب وليس لها المحل
عنه لاني الذهن ولا في الخارج فكيف تعلق التصديق بالمحكي عنه ولكن ان تقول ان الكواذب منها ما هو مذكرك الكذب بمجر السماع
كردية المحنة فلا تعلق للتصديق بها ومنها ما ليس كذلك وان ليس المحكي عنه في الخارج كنه في الذهن بحسب الفطن فيقول التصديق
به فندبر قوله والوجود ان الخ شرع الشارح ربح الفراغ عن بيان احتمالات متعلق التصديق في بيان معتمدا وفساداً قوله
يحكم الخ فبيان حكم الوجود ان اذا كان متعلق التصديق امر خارجاً من مدلول زيد قائم ذهنيها محضاً لا علاقة ولا رابطة به سلم لكن
الاحتمالات الاربعة اذ لم يست كذا فكيف تنفع ما لو كان خارجاً له رابطة وعلاقة به حكم الوجود ان لم يجوز ان يكون خارجاً له
علاقة ورابطة فندبر قوله ومدلوله بالجوهر مطوق عليه معنى قوله ما سطره منصوب على التام اليك قوله ما يمتنع اختلاي من المعاني
الثالث قوله فانما لا نفهم الخ متعلق بقوله خارجاً قوله ليع الاحتمالات الثلاثة الاول وهي نفس مذهبهم القضية والموضوع والمحمل
مال كون نسبة الرابطة ونسبة الرابطة من حيث هي رابطة ولا يذنب عليك ان لقاء الاحتمال الثاني منطوقه فاني لا نفهم
والمحمل حال كون نسبة الرابطة بينها ايضاً امر خارج من مذهبهم فنيته زيد قائم اذ لا نفهم منها الا الموضوع والمحمل ونسبة الرابطة فاني
قوله كما هو المعلوم من عبارة المص حيث قال لانها من المعاني المحرقة الخ قوله ويدعي الخ حاصل ان السيد الزاهد يدعي
في كون متعلق التصديق مستقلاً وقد بينه عليه بان متعلق التصديق محكوم عليه بكونه مستقلاً والمحمول عليه لا بد ان يكون مستقلاً
وليقول ان التصديق مستقلاً لذات ليس امر غير مستقل منزهة اذ ليس كادراك المرأة عند ادراك المرءى فلو كان
متعلق التصديق معنى حقيقاً غير مستقل غير مقصود بالذات يكون التصديق ايضا مقصوداً بالعرض لولا التعلق كالحال

لما هو المعلوم من

وذكر السيد الزاهد

الاذعان مقصود بالذات والمذعن مقصود بالعرض وهو خلاف الضرورة لا يقال ان مقدمي القياس مقصود بان الجزم
فان المقصود بالذات هي النتيجة مع انه متعلق بها التصديق لاننا نقول ان مقدمي القياس في القياس مقصود بان الجزم
وقد قيل ان دعوى براسها ان يكونان مقصودين بالذات لكن بر د على السيد الزاهد ان اطلاق الشرعية عنده قضائية كاملة
على النسبة الرابطة وقت الحكم فتكون غير مستقلة وتعلق التصديق في شرطية على قياس ما قال في المحلثة هو المقدم والثاني
حال وجود الرابطة بينهما من الاتصال او الانفصال فيكون متعلق التصديق امر غير مستقل وهذا هو القرار على ما حمله
القرار والتفرقة بان المتعلق لابد ان يكون متعلقا في المحلثة لاني شرطية حكم يمكن ان يقال ان المركب من مستقل غير مستقل
انما يكون غير مستقل اذا كان الغير مستقل مفتقرا الى ما هو خارج عن المركب والنسبة ليست كذلك فالنقطة لا تكون مستقلة
فقدبر قوله بنسخ الاحتمال الثالث وهو النسبة الرابطة من حيث هي رابطة تقدم استقلالها قوله والاحتمال الاول هو
نفس مفهوم النقطة قوله لان الخ دليل لاندفاع الاحتمال الاول قوله معنى حرفي فلا يتعلق بالتصديق وقية بالورود
استاذ الاستاذ نور الله مرقد بها بقوله ان قولهم ان المؤلف من مستقل غير مستقل لا يمت مطلقا نعم اذا كان
المركب مفتقرا الى ما هو خارج عن جزائه فياخر عدم استقلاله بلا مزية واما احتياجه نظر الى اجزائه بان يكون بعضها محتاجة
الى البعض فلا يكون معضيا لعدم استقلاله وعدم استقلال الجزء وانما يستلزم عدم استقلال الكل لو كان ذلك الجزء محتاج
في نمته الى امر خارج عن الكل فهذا الطرفان واضعان في فهم النقطة انتهى قوله ويخصر الحق في الاحتمال الثاني وهو الموضوع
بالمحمول حال كون نسبة الرابطة بينهما وقية تقدمه فذكره قوله لكن ينبغي الخ الغرض منه البطلان لاحتمال الثاني قوله ان
يستفهم اي تعيين متعلق التصديق قوله فاما عبارة الخ بتفصيل ان التصديق عند الامام مركب من التصورات
لكن النقل من الامام في شأن الحكم مضطرب متعاقبا بقول اذ فعل وميرضا يقول ان تصور فلو كان الحكم فعلا فالنقطة
مركب من التصورات الثالث والحكم وان كان الحكم لقصور التصديق مركب من التصورات الاربعة تصور الموضوع وتصور
المحمول وتصور النسبة والتصور الذي هو الحكم فالترديد في قول الشيخ يرجع عن التصورات الثلاثة او الاربعة بالنظر الى هذا البطلان
ويؤيده قوله كما هو المنسوب الى الامام فما قال البعض الخاير والترديد بالنظر الى تليث اجزاء النقطة وترتيبها فالاول تخار
القدما والثاني نزع عدم المتأخر من انتهى الخالف سابق كلام الشيخ رج قدبر وما يجب ان يعلم ان التصديق عند الامام
مركب من اجزاء اربعة لاسر اجزاء وثلاثة فما قيل من ان الامام قائل بكون مجموع تصور المحكوم عليه وبه والحكم غير سديد فبدا
وانما عند الحكماء والتصديق بسيط وعبارة من الحكم فان قلت ان الحكم ليس بالانقياع والافتراء والاستسناد والالجباب
والسلب الاثبات والنفي وغيره فانه فاعل فكيف يكون التصديق حال كونه علما عبارة عن الحكم فقلت ان هذه تعبيرات و
ليس للمفهم هناك تاثير وفعل بل كصير فاعلم ان النسبة واقعة اوليت بواقعة اصح بدني شئخ المظالم
قوله على الاول اي على مذهب الامام قوله وعلى الثاني اي على مذهب الحكماء قوله كذلك اي رابطة قوله والايمد
الخ الغرض منه اصلاح ان متعلق التصديق الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما قوله التصديق تصور الخ
فالمستخرج لا يكون الا الموضوع بالمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما قوله النسبة الرابطة اي المذعنة اذ تصور
الظرف من ان خصوصية الغير المذعنة ليس بتصديق قوله وان لم يكن اي هذا القول فذهبوا لاحد فان السيد
الهرودي وان قال بكون متعلق التصديق الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما لم يكن التصديق عنده كشيئية اذ عانية وراو
الاذكار ليس عبارة عن المذعنة وقدبر قوله فالتراجع الخ الجواب عن الاصطلاح ثم اعلم اولاً ان التراجع اللفظي عبارة عن كونها
من البحث مختلفا كما تنازعوا في بدارته او وجوده كسبب من قال باللبانية او به الواجبة السيد ومن قال بالكسبية

المراد من قوله في قوله

اراد به الوجود بمعنى باب الوجودية وثانيا ان النزاع الواقع في متعلق التصديق ليس ايا القضايا فان متعلق التصديق على تقدير
 كون التصديق علما عبارة عن المعلوم مضافا واحد وان تنازعوا في تعيين مصداق متحقق ووجه موضوع البحث فلا يصح نزاعا
 لفظيا ولهذا قال الشارح راجع الى النزاع اللفظي فان النزاع اللفظي كما ان في علمهم منهم كل مقصود الاخر كذلك هذا وقع الاطلاق
 بحسب لفظ التصديق فتدبر قوله اجزا القضية اي الموضوع المحمول ليست قوله اي التصديق قوله طابن الخ لفتح الباب اراد به
 المناط قوله حل الخ اي على متعلق التصديق قوله سلم المنقول اي المصدق لفتح الدال قوله وكون الخ دفع لما يترجم من ان كون
 النسبة الرابطة متعلقة بالتصديق بناء في نام من كون متعلق التصديق امر متعلقا قوله بهذا المتعلق اي بمعنى انه مصدق قوله خبايا
 جميع القضية كالحقيقة وذا لا معنى والزموا جميع الزاوية كونه فاعلم ما اذا اراد الشارح راجع من الخبايا واصل اليه فكرى شيئا منها ان القضية
 لا يعقل وجوده بدون المتعلق ضرورة فلو كان متعلق القضية الاعم اليه كما يدور اي المصلي يترجم وجود التصديق بدون متعلقه لزوال الاعم
 عند التفصيل مع ان التصديق باقيا فان قلت ان القضية المجردة نزول عند التفصيل من المدركة وتبقى في الخزانة قلت ان خزانة
 المعقولات عند فهم هي العقل الفعال وهو يرى عن الاجمال والتفصيل فانما لا يتحققان الا بالعائذ بالزعم اجتماع المتسايفين المتسايفين
 من ملزومات المادة والعقل الفعال يرى منها كذا انيد من غير رتبته المتحققين راجع ومنها ان الضرورة شاذة بان مناط التصديق
 على الربط والاطراف كانهما توطئة له فيكون الربط متعلق التصديق ومنها ان متعلق التصديق يجوز ان يكون المحمول حال كونه مطلقا
 بالموضوع الاتري انه لا يحصل عند تصديقها بقضية زيدا قائم الا اذا كان بقيام زيدا وقيدانه لا يتعلق التصديق بالركيب الا كما
 اعني قيام زيدا لم يتم اليه نسبة ضرورة قوله يصح حمل الخ لفتيلان اراد به نسبة بما هي نسبة من مفاد الهيئة التركيبية والاشاطار هو
 الا ان الشارح راجع متشككا لان المعنى يتحقق التصديق بنفس النسبة ثم اورد الشارح راجع ان هذه العبارة مع ملاحظة العبارة بهما
 لا يمكن حملها على نفس النسبة واردة الاجمال منه قرينة اذ منساق اليه الذهن منه يمكن ان يراود فيفسد بعضهم القضية المركب من
 قبيل اطلاق الجزر على الكل او الموضوع المحمول بالتبليس بالنسبة الرابطة من قبيل اطلاق التبليس بالفتح على المتبليس للكسر حمل العبارة
 على ذيل المحلين الاذين لبعيد كما لا يخفى قوله سوى نسبة الرابطة الخ وسوى نسبة ملحوظة بالاستقلال لا بالارتباط والمص وبنسبة انما
 تداخل في متعلق الحكم البتية الخ فان نسبة الملحوظة بالاستقلال لا يخل بهذا النسبة الفرية المستقلة فتدبر قوله ما من القضية المستقلة
 اى من المم حيث قال خلت في ان متعلق الحكم ان الالقاع اما الوقوع الذي هو جزر القضية او القضية نفسها المشهورة بالاولى و
 التحقيق هو الثاني وهو مختار به باقر الداماد والفاضل الجوزي لغيرى تناول حتى يصير فوق ذلك تناول فانه دقيق فثبت ثم اعلم
 ان متعلق الادعان عند السيد الباقر المحملي مخرج اليهم والجوزي في الفراء والمص قال يكون متعلق الادعان عند جما
 نفس القضية فلا يبين ان اراد بنفس القضية القضية المجردة لا القضية من حيث الكثرة ولعل الامر بتكرار الامل للذوق فتدبر
 قوله ان يحمل اى كلام المص في المتن قوله في بعض المواضع اى في الاثنى لمبين قوله شرعة الصناعة في المتعبد شرعة بكسر
 راد ونسبة كقصة انذاره فاهر يستقيم قوله بالخط متعلق بالرابطة والمخط في الاحجاب وسلب المخط في سلب قوله حتى يرجع الخ
 غاية اتموله ليفصل قوله اى الاجمال الذي الخ لقضية الاحتمال الاول في معنى الاجمال قوله لا يلحق الخ لزم ولم يورد ذلك المذكورة
 قوله فاقرب اى الى الذهن وهذا التفرع على بطلان الاحتمال الاول قال كبر العلوم راجع لازاحة كون متعلق الادعان
 الامر بحمل فاما الفتحة وليس في او انما الامر بحمل مع ان الوجودان شاهديان بعد اقامة البرهان وحصول النتيجة مفصلة يصدق
 بهما من دون توقف على الملاحظة الاجمالية فضلا عن حصول الصورة الاجمالية انتهى فلهذا لا يمكن ان يقال ان ذلك
 المحل حاصل في الذهن في ضمن ذلك المفصل الاعم الاجمالي لعل كذا فتدبر قوله بالمعينين الخ في قوله بالبعنى الشائنة
 متعلق به الادعان التفصيلية والبعنى الثالث يتعلق به الادعان الاجمالي قال ثم القضية الخ اعلم ان النسبة قول يحمل

لعمري اننا لم نذكر راجع ١١

كله سوانا بعد الطرح ١١

المصدق والكذب سواء فخلق بها التصديق والاشك او غيرهما فحقبة القضية المتعلقة بها التصديق ولا ذعان ليس في محله
وهو يلغوا في ابرزها فمال القدر الى ان يثابته الموضوع والحوصل والنسبة الرابطة الايجابية او السلبية كما هو العلم من مفهومه فحقبة
كانت وما لا يتاخر من الى تجميع اجزائها تلك النسبة المتعديتة فالاشك عند فهم تحليلها والاذا كان بتلك التحليل
تأيم مثلا عند فهمه بان تأيم است وقال السيد الهروي في حاشيته على شرح التهذيب الجلالى ان قول المتأخرين لا بل اعمده المفسرة
والا لبرهان ولذا اختار المصنف القدر فقال ثم القضية تم بامور ثلثة الطرقات وثالثها نسبة اخبارية حالكة اى من الواقع
او عالم التصديق ولم يذكر المصنف الطرقتين لظهورهما فندبر قوله الشيرازى نقض عليك اولها ان بل على اثنين بسبب وسبب الاول
ما يطلب بالتصديق وجود الشئ في نفسه وعدمه في نفسه فقول زيدا موجودا وليس موجودا والثاني ما يطلب بالتصديق ثبوت شئ آخر على
سبب عدمه فقول الفلك متحرك وليس متحرك وثالثها ان القضايا الواقعة في جواب الهل بسيطة تسمى بليات بسيطة والواقعة في
جواب الهل المركبة تسمى بليات مركبة فالهلية بسيطة محمولة الوجود او العدم والهلية المركبة محمولة غيرهما وثالثها ان وجه الاشارة الى ان
المقضية وعدمه تعقيدية بعقيد قوله سوسية على وزن ثمانية جميع سواء على غير القياس قوله في مرتبة الحكماء متعلق بقوله سوسية
قوله بينما اى في الهليات البسيطة والمركبة قوله ليست شتملة الخ فوجه ان القضية سواء كانت بليته بسيطة او مركبة فيها
سبب الحكماء نسبة ايجابية او سلبية بالنسبة الايجابية وهذا السبب يكون غير متعلق بنسبة سلبية كما يشهد به الوجدان واما سبب الحكماء
عنه فبينها وجود الشئ في نفسه او سلب الشئ في نفسه وهوى الهلية بسيطة او وجود الشئ لغيره او سلب الشئ عن غيره وهذا في السلبية
المركبة كذا صرح السيد الهروي في حاشيته على شرح التهذيب الجلالى قوله وفيه دليل الخ هذا كما اخذ من الاقوال ليس من حاشية
السيد الهروي على الجلالية التهذيبية والرسالة الفطرية وشرح المراتف قوله وجود الشئ الخ معطوف على قوله الوجود والعدم
قوله بالاشترار الصناعاتي الصناعات العلم والادب بالبرهان واما قيد الاشياء كى به اوله ليس في اللغة والمراد بالاشترار بالاشترار
اللفظي مرص في الاقوال ليس وهو تقدير المعاني اللفظ واحد بوضع متعدد قوله ادا الحقيقة والمازلة اعم مطلقا فانها ل حقيقة
والثاني مجاز قوله الماكية اى من الحكمى عنه قوله ما هو احد اعتبارى الخ اى الاعلى سبل اثنين فاقى اعتبار من اثنين اعتبار
فمن يقال له الوجود والربط بالمعنى الثاني كذا قال العلماء لليلكن روح واثيل من ان المراد من احد الاعتبارين الثاني دون
الاول فانه متعلق بغيره اما اوله فان ارادة المعين من الاعتبارين شيا لغيره سابق كلام الشارح واما ثانيها فان القول بكون الاول
مستقلا يخالف ما قال الشارح فيما سياتى من ان الشق الاول اعتباري غير مستقل فندبر قوله الذى هو الخ اى الى ان المراد
بالشئ هو العرض فانه لا وجود له الا بكونه لغيره فاقا به قوله وليس له اى ان كل ما اعتبارى هو الخال المرجع والمبني وقد وقع في
الاقوال ليس سناء الا الخ واثيل من ان الشارح ذكره محالا اعتبارين بقوله وليس ماله الا الخ وتركه كرا الاعتبار الاخر لظهوره
غير سديد فندبر قوله الاتفاق الشئ في نفسه الخ اعم اولها ان الوجود استحقق الوجود والعدم الفاعل متراوثة والمراد بالشئ
العرض فان الامام الشهيد ومعناه وجود العرض في نفسه وهو امر وهم لا يعلم ان وجود العرض في نفسه يكون على نحو وجوده هو في نفسه
او نحو آخر فندفع الشارح رجاءه بل يقوله ولكن على ان يكون في محل العرض ان وجود العرض في نفسه يكون على هذه الوجهة لا بان يكون
لذاته كما في تحقق الحقيقة القائمة بغيرها اذ وجود العرض في نفسه هو عين وجوده في موضوعه كذا في الاقوال ليس مخلص كلام الشارح
هنا وجود العرض في الواقع في محل ثانيا ان وجود العرض في الواقع في محل شئ من اعتبارى وجود العرض كما فهمت الشارح
رجاء ايضا لا يصح سياتى من ان الشق الاول اعتباري غير مستقل فان هذا الشق ليس من الاعتبار لغيره بل من اعتباره مع المراد منها
من وجود العرض في الواقع في محل كون وجود العرض في الواقع في محل كذا فاستعبادة تشكر قوله لوجوده هذه الحقيقة
الخ المراد منها الخافين الا عرض لم اعلم ان معطوف على قوله تحقق الشئ في نفسه على قوله وجوده هذه الحقيقة من عرض الخافين

المباينة كما فهم بعض العلماء ج واما بيان هذا الشق عبارة عن نفس وجود العرض صرح به الشارح فيما سياتي بحيث قال وعلى
 والشق الثاني وجود مستقل الخ فلا يصح جعل هذا الشق احد اعتباري وجود العرض كما جعله الشارح ج اللهم الا ان يقال ان
 الإطلاق الاعتبار على هذا الشق بما ذكرنا إطلاق الملاحظ على الملاحظ فان الاعتبار الغير مستقل لازم له واما ان كان الملاحظ الماخوذ في
 هذا الشق يكون مجرد ج التعقيد والتقييد من المعنوي واما ان قوله بانه للغير متعلق بالارتباط وعامسا ان قوله للغير معناه
 في الغير واني بلام الاختصاص بما ذكرنا ان وجود العرض مقصور على محل بحيث اذا انعم العمل انعم وجود العرض فتدبر قوله
 وهذا المعنى اى المعنى الثاني للوجود المرابط قوله للوجود مستقل اى وجود العرض في نفسه قوله وعلى الشق الثاني الخ
 معطوف على قوله على الشق الاول وملاحظة الفرق بين الشقين ان الشق الاول عبارة عن معنى الاعتبار الملاحظ لوجود العرض
 وهو كون وجود العرض في المحل الشق الثاني عبارة عن وجود العرض الذي هو موضوع الاعتبار الغير مستقل فاقترع قوله كسائر المعنويات
 الخ بمعنى كما ان المعنويات كالقديم المفقود والمساكنات كالابوة والبنوة مفقودات في وجودها ولها اعتبار مستقل في الوجود الى ان اعتبار وجودها
 في نفس الماكز للشق الثاني وجود مستقل لعدم حقيقة مرتبطة باعتبار الغير فتدبر قوله هذا المعنى اى المعنى الثاني للوجود المرابط ثم
 اعلم اولاً ان العرض من هذا القول بيان فرق آخر سوى ما قد سبق بين معنى الشق الثاني فكونه نفسا متعلق بموضوعه باعتبار
 الشق الاول وكونه نفسا لموضوعه باعتبار الشق الثاني كذا قال بعض الافاضل واما بيان حقيقة الناحية لعدم استقلالها
 تحتاج الى حرم فوجودها ايضا يكون محتاجا اليه فلهذا الوجود نحو ان فوجا بالملاحظ قوله ونيت اى مجازا بان جعل هذا الخ
 على خلق موضوعه وهو العرض قوله ولغيره اى من لغتيه متعلق بموضوعه وارجع خبره الى المعنى كما وقع من بعض العلماء
 ج ونحو من جوه خطا فتدبر قوله وربما لاحظنا اى هذا المعنى قوله موضوع اى موضوع هذا المعنى وهو حقيقة الناحية قوله
 عنه اى من لغتيه موضوعه قوله بالعرض والمحل قوله وعارض له وعال فيه قوله ونس عليه لعدم الخ اعلم ان
 عدم الربط وعدم شئ من شئ يقال بالاشتراك المصطلح الاصطلاحى او الحقيقة والمجاز على معنيين الاول نسبة الناحية الغير متعلقة
 الى كية سلبية والثاني ما هو احد اعتباري عدم الشئ الذى هو من الحقائق الناحية في نفسه ليس له الاسلب الشئ في نفسه
 ولكن على ان يكون من محل اى يكون سلب الشئ من محل او سلب هذه الحقائق ملاحظة باعتبار الارتباط بانه من الغير وهذا المعنى الثاني
 على الشق الاول اعتبارا غير مستقل لمح السلب فنزل على الشق الثاني سلب نفل لغة من جهة خصوصية المادة اعتبارا غير مستقل
 وايضا قد يوصف بهذا المعنى الثاني للموضوع فيقال للبيان سلب من الجسم ولغيره لعدم العرض وقد يوصف به بتعلق الموضوع
 فيقال للجسم سلب عنه البيان من غير عنه لعدم الاتصاف كذا قال الفاضل البهاري ج قوله ولما كان الوجود الخ علم اولاً
 ان الوجود يطلق على معنيين الاول المعنى المصداق الاثرى ولغيره الفارسية بكون والثاني بالوجودية وهو مبدء الامار
 ويقال له الوجود الحقيقي وتختلفوا في تعيين مصداقه فذهب السيد الهوى الى انه هو الوجه بل مجرد وذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري
 الى انه نفس الناحية وقيل بانه صفة انضمامية الشئ الموجود لتفصيل في حاشيتنا على الحاشية الزائدة على الرسالة القطبية
 واما ان الملاحظ في الهليات البسيطة من الوجود والمعنى الاول والثاني والثالث الى شئ سوى العرض الذى هو الوجود
 فان المراد بالوجود في هذا القول هو الاول عند الكل ولهذا صرح الشارح هناك بالبيان الى معنى الوجود في الهليات البسيطة فقال
 ولما كان الخ واما ان عدم البضا عبارة عن نفس اتخا الشئ للماه الانتفاذ فزيد معدم منها انتفاذ زيد في نفسه واما قد
 سوجب حكاية رسال بسبب المحلى عند تدبر قوله ووجوده اراض الخ علم اولاً ان اللام في قوله لما لم يشئ في او معدومة
 الشايع والمعنى ان وجوده اراض في نفسها هو وجودها باقها للملأ فان العرض الشخصى انعم من محل شخصى الغير رسا
 ملا يوجب في كل آخر كلمات وجود الوجود في مكان فانه اذا الوجود من مكان يوجب في مكان آخر لا يوجب رسا وهذا يقتض

لحم من الكلى على كلى ١١

بما ان الحركة في الجواهر والاعراض ثانيا ان الاعراض في كونها موجودة محتاج الى قيام الوجود بها فليبين شيئا وجودا وكيفية
لما كان من المحقق ان السامعية فوجوده في نفسه هو وجوده في موضوعه والوجود يستحق من الوجود في موضوعه فليس الموجود وجودا
ان قال الشارح في الحاشية ان كان المراد بوجودها لما هو لئلا على الشق الثاني فلا عابته في جعلها على وجود الاعراض
في نفسها وان كان المراد ما هو المال على الشق الاول فبني على السامحة وجعل اللزوم من الوجود من الوجود انتهى قوله
فيها المال على الشق الثاني وهو وجود مستقل لوجه بحسب خصوصية موضوعه اعتبارا غير مستقل بانه لا يغير قوله فيها فلا عابته في الخ
وجود الاعراض في نفسها هو وجود مستقل لوجه بحسب خصوصية موضوعه اعتبارا غير مستقل بانه لا يغير اى حمل وهذا على لسان
الشيخ المحمود لم يوجد فيها فلا عابته كما في بعض العلماء وقرر الحاصل بانه لا فائدة في الحمل على وجود الاعراض في نفسها الصيرورة
حلا اوليا كما لا يخفى انتهى قوله فيها المال على الشق الاول هو اعتبارا غير مستقل لوجه بوجود مستقل قوله فيها فبني على
السامحة فان وجود الاعراض في نفسها ليس اعتبارا غير مستقل لوجه بوجود مستقل قوله فيها وجعل اللزوم الخ فان الاعتبار
الغير مستقل لازم لوجودها في نفسها فقدر قوله ومصرح في كلام الشيخ اى في التعليقات قوله فالحكم عند الخ نشر على ترتيب
اللفظ فتقول فالحكم عند الخ تفريع على قوله الوجود عبارة الخ وقوله فالحكم عند الهيئات المركبة الخ تفريع على قوله وجود
الاعراض الخ كما قال الفاضل البهاري راجع وتوضيح الفرق بين الهيئات البسيطة كزير موجود وزيد معدوم والهيئات المركبة
كزير قائم وزيد ليس قائم في درجة الحكم عند ان تحقق في درجة الحكم عند في الهيئات البسيطة اسرار الموضوع كزير سبدر
المحمول كالوجود والعدم ليس ههنا امر ثالث وهو الوجود الرباط اعني وجود الوجود في زيد وليس الوجود وجودا كما تقرر
سابقا فالحكم عند ههنا هو وجود الموضوع في نفسه او عدمه في نفسه والتحقيق في درجة الحكم عند في الهيئات المركبة ثلث امور الموضوع
كزير وسبدر المحمول كالقيام والوجود الرباطي او العدم الرباطي كوجود القيام في زيد او عدم القيام عن زيد وجعل الحكم عند في الهيئات
المركبة نفس الوجود الرباطي كما وقع من الشارح راجع مسامحة والمراد ان الوجود الرباطي تحقيق في الحكم عند الهيئات المركبة ثم ينظر
عليك ان يمد ههنا امور فتمتها ان الوجود يكون عرضا قائم بالموضوع فبين موضوعه ارتباط وهو قيامه بالموضوع فليكن
يتصوره بانه لا ارتباط في الحكم عند الهيئات البسيطة والحوار ان لكل عرض رباط بالموضوع واعتبا جال به مع عزل النظر عن الخ
ولا احتيا وفي الاخرى ان للماهيئات المركبة رباطا بالماهيئات البسيطة مع قطع النظر عن الوجود فالوجود في الحكم عند
الهيئات البسيطة تجزأ بالموضوع فبين في قطع النظر عن الوجود الرباطي ليس كذلك الهيئات المركبة وهذا من حيث انها لا تفرق عن العلوم راجع ان ارادوا ان
الوجود الرباطي موجود في المركبة في درجة الحكم عند نظامه من الانشراحات التي لا وجود لها في الاعيان وان ارادوا ان
الحكم عند المركبة صالح لانشراح الوجود الرباطي وان البسيطة منسجمة لا تحمل عليه لكن المركبات التي مبادى محمولاتها انتزاع
كذلك ان ارادوا نفس الوجود الرباطي الواقع فظن ان كما ان المركبة صالحة كذلك البسيطة وكما ان وجود سائر الانشراحات
وجوداتها في نفسها ايضا وجوداتها كما ذكر وجود الوجود فان الوجود من الكليات المتكررة الانواع والجملة الفرق
بين الهيئات المركبة والبسيطة وان كان في درجة الحكم عند غير انتهى والحوار باعتبار نفس الوجود الرباطي الواقع ونسب ان
البسيطة صالحة اذ لا يوجد بثبوت شئ لشيئ في نفس الامر في البسيطة فانه فرع وجود الموضوع ههنا يصح في غير الوجود
من الصفات الانشراحية وغيره الا في نفس الوجود فقدر قوله وجود المحمول اى سبدر المحمول قوله في انشراح الموضوع قوله
فقد ظهر الفرق الخ تفريع على التفريع السابق قوله بينهما اى بين الهيئات البسيطة والهيئات المركبة قوله اصدحاى
الهيئية المركبة قوله بالسنه الثاني اى هو متقابل لسنه الحكمية قوله ودون الاخرى اى الهيئية البسيطة قوله وعليه الخ اى على
الفرق بين الهيئات البسيطة والمركبة في درجة الحكم عند التسمية بالبساطة والتكريب فان البسيطة اقل اجزا من المركبة

الكل هو في كلامه راجع ١٣

كله ان كان لابد من العلم ١٤

المركبة في دونه المحكي عنه ثم اعلم ان تقديم الفرق للمركبة ليس مدارا لتسمية بالبساطة والتكريب ملا آخر سواء كما توهم ان
المركبة باعتبار الحكاية تشمل على السبطين على السبطين على واحدة فتدبر قوله ولما كان الخ اعلم ان فرضنا شارح راجع الى ان
الفرق باعتبار المحكي عنه وعده بحسب الحكاية بين الهيئات البسيطة والمركبة ولما فرغ من الاول سطره في الثاني قوله
بالمحمول سوار كان المحمول وجودا او عددا او غيرهما قوله بالاتحاد متعلق بالاتحاد قوله العبر منعة للاتحاد قوله اريد بهذا
اي بدون النسبة بين من قوله بتقليدها اي تقليدتها اشارة الى العنقبة قوله ولما حصل هذا الارتباط الخ لا يذهب عليك انهم
انفقوا على ان النسبة التامة المخبرية جزءا من النسبة البسيطة والعنقبة بعد حصولها لا تتوقف على ربط آخر وانما قال الخ الفنون ان في
العنقبة ربطا آخر في الموضوع فقط او في المحمول فقط قبل حصول النسبة التامة المخبرية فما قال شارح من ان اتحاد العنقبة
لا تتوقف على ربط آخر من الموضوع المحمول بعد حصول النسبة التامة المخبرية لا ينفع لرد شبههم الا انهم على هذا فالنافع لردناهم
ان يقال ولا يتوقف اتحاد العنقبة على ربط آخر سوى النسبة التامة المخبرية فتدبر قوله اي عني كانت اي سوار كانت
هيئة بسيطة او مركبة والاولى ان يقول اية عني بالتأنيث ولعلها بالقول قوله ولا يحكم اي الوجودان اسلم قوله
بان الخ متعلق بالفرق قوله في الاول اي الهيئات البسيطة قوله ليس اي الطرفان قوله للربط اي سوى نسبة التامة
الاجزائية المحكية قوله وفي الثانية اي الهيئات المركبة قوله احدهما اي احد الطرفين وسواء المحمول قوله اي للربط
النسبة التامة المحكية قوله كيف الخ اي كيف يفرق بين الهيئات البسيطة والهيئات المركبة في مرتبة الحكاية وعند
الحكاية الخ قوله لانه من باب الخ اعلم اولاً ان الضمير في احدهما راجع الى الطرفين والمراد باحدهما المحمول وقوله المتضمن بالخ
صفة لقوله احدهما وقوله بالآخر متعلق بالاتحاد والمراد بالموضوع وثانياً ان ما صله انه ليس في الهيئات المركبة كقولنا
المجسم من ان ينسب الوجود او لا الى الجسم بان يقال الجسم يوجد على صفة البياض او لا الى الابيض اي البياض بان يقال
الجسم وجد له البياض ثم يحكم بان اتحاد المحمول المتضمن لنسبة الوجود بالموضوع واقبل في تمثيل نسبة الوجود الى البياض ثم نسبت
المجموع الى الجسم من قوله نحو الجسم يوجد على صفة البياض فيفسد قوله ولانه يلاحظ الخ الفرق بين هذا الاحتمال والاحتمال
الاول ان هناك تركيبا قبل الاجمال وهذا اجمالا قبل التركيب فتدبر قوله احدهما في الخ وهو المحمول قوله للغة الاجزاء
الخ فني قولنا الجسم من اجزاء الجسم وجد له البياض قوله الى هذا الطرف الخ المحمول قوله فظهر الخ جزاء لقوله ولما كان الرجوع
الخ قوله لا في احتمال الخ لما قدم من توقف اتحاد كل صفة سوار كان محمولا وجودا او عددا او غيرهما على نسبة الرابطة
الاجزائية قوله احدهما اي الهيئات المركبة قوله ودون الاخرى اي الهيئات البسيطة قوله يستدل الخ استدل
بوالصير الشيرازي في حواشي شرح التجريد حيث قال مثلا يقال بالفارسية في الهيئة البسيطة زيد هست وفي المركبة
زيد نويسنده هست زيد نويسنده ميت فلم يعتبر في الهيئة البسيطة سوى الطرفين امر اخر انتم في مفضا ورده المحقق الكوا
بان الثابت من هذه اللغة انها هو عدم ذكر الرابطة ولا يلزم منه الاعتناء عن الرابطة من كمالا يخفى وقال السيد
في حاشيته على الرسالة المقطعية ان اهل الفارس لا يتلفظون بالرابطة الا للاحتراز عن التكرار اللفظي او لاحتساب قولهم
على الرابطة فتدبر قوله ولاني الخ معطوف على قوله لا في احتمال الخ قوله احدهما على الهيئات البسيطة قوله وهو
اي الرابطة قوله ودون الاخرى اي الهيئات المركبة قوله كما يقول الفاضل المعاصر اي صدر الدين الشيرازي
قال ان محمولات الهيئات البسيطة متضمنة للرابطة فان سفاو زيد موجود وجودا او غير ذلك فوجوده متضمن للرابطة
زيد كاتب او سفاو وجودا او كذا لانه لزيد فهمنا وجوده للمغير وعمر من عليه حجم العلوم يوجب بين الاول انه ان اراد
المصدق فلا تقرب او غاية ما يلزم منه ان مصداق الهيئات البسيطة وجود الشيء في نفسه والكلام في الحكاية وان اراد

هذا هو الاصل في هذا

لا يكتفى بغيره من غير ان يكون له كمال
علاوة على ما في المتن من غير ان يكون له كمال

حاصل القضية فهم ان حاصل البلية البسيطة في مرتبة الحكاية نسبت الوجود الى الموضوع والحكاية هنا كناية
ان الرباط الذي انتمى المحمول الى الموضوع مستقلا لا اذ غير مستقل على الاول لا يصلح والى ان لا يربطه غير مستقلة
يتم القضية من دون نسبة الربطة وان كان غير مستقل فالمحمول لا يذو غير مستقل فلا يصلح للمحمول ان يذو في غير
المرتبة من ان له لعل لا يعرف الشق الاول وتوكلتم فيتم القضية من دون نسبة الربطة فيتم ان نسبت الربطة
الحكاية وهي غير مستقلة موجودة وعليها مدار كل للعقد اما تلك الربطة فتكون في الهليات بسيطة وليس عليها مدار
القضية ولا شك انها مستقلة لانها عبارة عن وجود الشيء في نفسه وهو في ضمن المحمول وتلك تخلف من هذا
التفصيل الخاف ما آمن به الفاضل الهادي من ان المصدر الشرائعي الحاصر لمحقق الدواني قائل باحتياج
الهليات المركبة الى الرباط سوى نسبة الحكاية فتدبر قوله ولاني ان الخ مسطوت على قوله لاني اشتغال الخ قوله
لوجود الرباطي والعدم الرباطي سوى نسبة التامة الخيرية قوله ومعنوها اي مفهوم الهلية المركبة قوله ليس
يوجد الخ بخلاف الهلية البسيطة فانه ليس معنى زيد موجود زيد يوجد الوجود قوله في الاذن المبين قال فيه ما يقدر
عليه المركب كقولنا الفلك متحرك فبغية ثبات احد هما الوجود او العدم لسبب الربطة اذ ما يربو به الماسم هناك موجود
شيء شيء او افتراض شيء عن شيء فيلاحظ للوجود نسبة الى موضوع ثم المجموع الى متعلق موضوع الوجود نسبة اخرى الى
نسبة مطلقة لازمة في جميع العقود فان جعل المحمول موضوع الوجود كان ينسب الى المحمول ثم ينسب المجموع الى الموضوع
بالنسبة الحكيمه يقال ان وجود هذا المحمول له وان جعل موضوع الموضوع كان ينسب الوجود الى الموضوع ثم يربط المحمول
الى المجموع بالنسبة الحكيمه يقال ان وجود الموضوع على صفة كذا وذلك في الموجبات وفي السلبات يلاحظ نسبة العدم
الى الغير موضوعا له ثم ينسب المجموع الى متعلق موضوع العدم فان اعتبر المحمول موضوعا الى ينسب العدم الى المحمول ثم المجموع
الى الموضوع بسبب نسبت الحكيمه لا يجاب به يقال لا يوجد للموضوع هذا المحمول وان اعتبر الموضوع ذلك نسب العدم الى الموضوع
ثم يسلب بذلك رباط المحمول بسبب تلك النسبة يقال ليس يوجد للموضوع على صفة كذا فاذن لا يجد تنك التبيين
جزء منفرد في العقد وهي نسبة الحكيمه الرباطية بين ما بينهما الموضوع والمحمول في جناس العقود والاعمال على الماطلاق واما
النسبة الاخرى هي نسبة الوجود الى المحمول او الموضوع او نسبة العدم الى احدهما فهي ليست جزء منفردا في متضمنة في المحمول
مدلول عليها به اذ في الموضوع فالمحمول مع تلك النسبة المتعلقة به جزء منفرد للعقد او الموضوع كذلك استحق الاخرى عليك
ان هذا كله متوهم بعض الا ترى ان المفهوم من قولنا الفلك متحرك ليس الا اني متحرك ثابت للفلك كما ان المفهوم
من قولنا الفلك وجود وليس الا ان الوجود ثابت للفلك فالقول ان اشتغال الوجود على المركب على نسبة اخرى متضمنة في شيء
من طرفه سوى نسبة التامة الخيرية الرباطية بخلاف تلك البسيطة خلاص الوجود ان يسلم كيف فان نسبت الربطة
التامة الخيرية كافية للحكاية فلا حاجة الى نسبة اخرى ولا يحجب اعتبارا في القضايا كلها بالنسبة كانت او كبرية
فلا وجه للتخصيص بالهليات المركبة وما زعم من ان النسبة الاخرى المتضمنة في المحمول اذ في الموضوع فيخرج اذ
المركب من مستقل وغيره غير ما ذكرتم الموضوع المحمول لتلك النسبة المتضمنة الغير مستقلة فلا يبقى مستقلا
فكيف يصلح لو قهر طرف القضية فتدبر على ان لا يعتبر الوجود الرباطي في الموضوع كما صح به لقوله وان جعل موضوع
الخ لخص الموضوع في قولنا الفلك متحرك فلا فلك الوجود فهذا الوجود المكان وجوده المحمول فيصير المعنى ان الفلك وجوده فلا يبقى
الطباع من المقر ان الوجود الرباطي لا يخفى الا بين اثنين فالشيء الآخر المكان المحمول في قول المعنى ان الفلك الوجود المتحرك متحرك بالكون
غير متحرك بالوجود والعدم وان كان شيئا آخر فيصير المعنى ان فلك الوجود له متحرك وبذلك لا يوجد من الرباطية هذا ما اوردوه

المتعلق في خاصية على الشبهة الزائدة على الرسالة المقطوعة **قال** ومن يهناى من اجل ان القضية تتم بامور كثيرة
اي يظهر ان الظن الذي هو عبارة عن الاذهان بالسبب مع الزمان وجمال الجانب الخالف او مع السبب لانما
توهم الامام الرازي من انه اذهان مركب من الطرف الرابع والمرجح والآي وان لم يكن الظن اذ غلب السبب بل صار مركبا
لصلا لجزء الحقيقة هناك اي في التصديق الظن اربعة اي على راي القصار خمسة على راي المتأخرين والظاهر ان
ان القضية تتم بامور ثلاثة لا حاجة فيها الى الجزء الرابع او الخامس فالمرجوز مثله قال بحر العلوم مع ولا يلزم على هذا الجواب
كون اجزاء الحقيقة خمسة لان لهما بقية من الطرف الرابع مع خلق النسبة التامة والمرجح بالتشبيه بنار على شجرة بل خلق
الوهم بهما انتهى وقيل ان الظن لو كان مركبا من الطرف الرابع والمرجح لاجتمع تعلقاتها في تحقيق متعلقها كما ان امير
الليكون لخلق احدهما بامور وجبا لزال لخلق الآخر بالامر الآخر والنسبة التقديرية ليست كذلك الا ترى ان المرجوحية المتعلقة
بالنسبة التقديرية تزول الى لخلق الرجحية بالنسبة التامة المجزئة كما ان الشك المتعلق بالنسبة التقديرية يزول اذ لخلق
الاذهان بالنسبة التامة المجزئة بخلاف النسبة الايجابية وسلبية فانها لكونها متناصتين يجوز لخلق المرجوحية بهما والمرجوحية
بالاخرى فاستبان ان الظن لو كان مركبا كان في القضية شتان سوى نسبة التقديرية في تفسير اجزاء القضية خمسة عند
التأخرين فتدبر قوله المتعلق بالنسبة التي اي بالمتبعة بالذات فلا بد ان هذا الخالف لما صرح به المفسر سابقا من ان
النسبة المتأخرى في متعلق الحكم بالمتبعة فتدبر قوله لكنه الخ بيان منشأه واعم الظن مركب من الرابع والمرجح
قوله لمتعلقة اي لخلق الظن قوله جزء اي جزء الظان الطرف المقابل قوله وايضا اي ايد للمع بساطة الظن قوله
لو كان اي الظن قوله مركبا اي من الرابع والمرجح قوله اربعة اي على راي القصار خمسة على راي المتأخرين
قوله شرطا وشرطا ان في شرطية مسلم وانما في شرطية فلا كيف فان رجحية فهي يستلزم رجحية فهي اخر ما لا قلب
الظن جزا هفت فلا بد من ان يظهر دليل الظان لشيء ما فقتل النسبة المنطوقة فتدبر قوله ليس الخ والامر يحتاج الى بيان
قوله نسبتان احد بهما رجحة والاخرى مرجحة قوله لظن الخ فيه ان يكون في اقتضا نسبتها اخرى سوى نسبتين
لهما متعلقين بالظن فلا يلزم تركب القضية من جزئين فتدبر قوله من جزئين الى الموضوع والمحمول قوله عند الكل اي عند الاكثر
فان المحقق الطوسي قال في الاساس اجزاء اولي مرتبة مبدئ اذ هو بنود وقال السيد الهروي ان حقيقة القضية عبارة
عن الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما قوله منها اي من نسبتين متعلقتين بالظن قوله وهو المطلوب من
اجزاء القضية زائدة على الثلاثة قوله على الاول اي يكون نسبة الاخرى جزء لقضية اخرى قوله متشبهين في بعض الجوانب
لعل للتقابل تركب الظن يعرف ويقول ان الامر عند المتحقق كذلك لكن لما كان الطرف المرجوح غير متغير وكذلك متعلقة
لم يتغيرت اليه وقالوا بخلق الظن بالقضية الواحدة انتهى قوله وعلى الثاني اي كون النسبة الاخرى موجودة بالتفرد ما قوله
متعلقة اي لخلق الظن قوله بل المتبين الخ متلو عليك اذ ان النسبة الحكمية اذ حصلت في الذهن من حيث انها نسبة
واقعة بين الطرفين مع عزل النظر عن كونها حقيقة اذ لا تتحقق في نفس الامر فظهر ايجاز الاعتبار بهو التمثيل واذا حصلت حيث
انها حكمية من الواقع فاما ان يكره لنفس كيفية يعبر عنها بالفارسية بقولنا ذكر وان في التكميل يستلزم التصديق بخلافها
لأنه يكره كيفية مرجحة لتساوي الطرفين عند العقل وهي الشك او حجة لجمال احد بهما مرجحة الاخرى فكيفية الحكمية بالظن
الرابع اي الظن بجزء من الطرف المرجح بخبرنا ضعيفا هو الوهم او يكره كيفية مرجحة لمرجع جمال الطرف الآخر اساءة بالية
في المرحوم وهو ان لم يطابق الواقع فاجل المركب ولما فاما ان يرتفع معارض فيه التظهير والاهم المتعين كذا مع المتأخر
وتأنيدا هذه كلها كليات بالحيثيات بساطة كما سمع به الشيخ وانما ان الشك لما كان عبارة عن التفرع بين الامر

المتعلق في خاصية على الشبهة الزائدة على الرسالة المقطوعة

المتعلق في خاصية على الشبهة الزائدة على الرسالة المقطوعة

على ان يكون متخيلا مركبا فمفعول الشك الخ قوله والمتاخرين زعموا ان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة
 التقيدية والنسبة الثامنة المجزئة مصرين على ان الشك الذي هو عبارة عن كيفية مرجية لتساوي الطرفين عند العقل وهو انقسام
 التصور متعلق بالنسبة التقيدية التي هي عبارة عن اطلاق بصيرة الطرفين في الآخر ليشترك في الواجب والسالب والفرق بينهما
 بالوقوع والملا وتوقع وهي اى النسبة التقيدية مورد الحكم اى الوقوع والملا وتوقع ويسمونها اى النسبة التقيدية بالنسبة بين من
 لكونها بين الطرفين واما الحكم فينبغي الوقوع اى النسبة الثامنة المجزئة الايجابية والملا وتوقع اى النسبة الثامنة المجزئة السلبية فلما
 يتعلق بها اى هذا الحكم الا ان تصدق في القضية لثبوت احد ما متعلقه للتصور والاخرى متعلقه للتصديق فصار جزءا
 القضية اربعة عند المتأخرين المتقدمين لما قالوا ان التصديق والتصوير متغايران واما الحكم حسب المتعلق فانه لا يجرى في التصور
 فيتعلق بكل شئ حتى يفرضه فزعموا ان اجزاء التصديق ثلاثة وتسمى المصيرت وروموم المتأخرين فقالوا ينبغي قولهم ان
 المتأخرين انما يهملون التردد الذي يكون في الشك لا يتقوم حقيقة بالمحتمل بالوقوع والملا وتوقع فان التردد انما
 هو تجوز الوقوع والملا وتوقع تجوزا مساويا كما قال القاضي فالمدرك على صيد اسم المفعول والملا والتفريع على ما سبق
 في التصديق اى الشك والاذعان واحده بالنسبة الثامنة المجزئة والتفاوت بينهما في الادراك اذ عانى في صورة التصديق في
 الكلام ما حتم عند من جعل الاذعان من توبع الادراك او تردى اى ادراك حاصل في ضمن التردد في صورة الشك فنقول القادر
 من تحليل اجزاء القضية هو الحق كما مر فلا بد ان لا يخل على تقدير النسبة في القضية قال السيد الهودي في حاشيته على الرسالة القطبية
 والوجدان ليس شبهة بخلاف ذلك ايضا فلا شك انه لا يفرق بين قضية زيد قائم مثلا لازيد وقائم نسبة التي بينهما ولا يفهم منها ليس الا
 نسبة واحدة كما لا يخفى على من يرجع الى بعد انتهى قوله قال بعض الاذكار اى السيد الهودي في حاشيته على الحاشية الجملية الثانية
 قوله ان قولهم اى قول المتأخرين يكون اجزاء القضية اربعة قوله فانهم اى المتأخرين قوله من نسبة اخرى فيها اى
 القضية تحقق جميع اجزاء القضية قوله والا اى وان لم يكن متعلق التصديق نسبة اخرى بل متعلق بها متعلق به الشك
 قوله وهو اى اتحاد متعلق التصور والتصديق باطل عند المتأخرين فانهم قالوا لا يجدوا ما انا وانما يربطها حسب المتعلق قوله
 بناءهم هو تفريق متعلق التصور والتصديق قوله وحاصل ما حاصل الاعتراض قوله انما يهملون اى المتأخرين قوله هو ان
 اى بعد ما اذ اقام الدليل كما ان المذموم هو الشكوك بعد شبهة عن الدليل قوله ولا يتقوم التردد الخ قال بعض المتقدمين
 ان التقيد الضروري المتقوم التردد ان يتعلق بالحصول لما الوقوع والملا وتوقع او النسبة التقيدية واما ما لا بد من تقويم من
 ان يكون متعلقا بما يتعلق به الاذعان اى الوقوع والملا وتوقع فليس بين ولا بين بل هو اذعان وحض ولا يذهب عليك
 ان التردد هو تجوز الوقوع والملا وتوقع تجوزا مساويا فكيف لا يتعلق بالوقوع والملا وتوقع الا ترى ان الشك في زيد قائم
 ليس الا في وقوع قيام زيد ولا وقوعه لاني المكلف الانساني اني قيام زيد فتدبر قوله واترض الخ وقع دخل يقترنه ان الغرض
 الاصل ان يندفع الغاية بحسب المتعلق بين التصور والتصديق فلو قيل يكون نسبة التقيدية متعلقا لكل واحد من الشك والاذعان
 لا ندفع الغاية بحسب المتعلق بينهما ايضا فلم يفتقر لرفع الغاية ان يكون نسبة الثامنة المجزئة متعلقا لكل واحد منهما وحاصل الدش
 ان الغرض للوقوع والتخصيص به بناء على قول المتأخرين المتقدمين جميعا ان يتعلق التصديق بنسبة الثامنة المجزئة
 فبطلت متعلقة للشك على القضية للوجدان واما النسبة التقيدية فليست متعلقة للتصديق على اى ما سبق بل انما اخرها
 المتأخرين فلما اعتدوا عليها فاقبل من ان مورد الوقوع هو وقوع نسبة فسطط قوله فلما راد المورد فظهر ان الحق قد سار
 سيرة التفريع على قوله ولا يتقوم التردد الا الخ قوله لهم اى المتأخرين قوله ان يفرق ما لا ثبات الفرق بين متعلق الشك
 والاذعان قوله من حيث انها الخ اى من حيث انه يد عليها النسبة الثامنة المجزئة الايجابية او السلبية لانفس النسبة التقيدية

الى قولهم اى قول المتأخرين

والاجاز ان تخليق الشك بالتركيب لا اضافي ايضا فتدبر قوله والفرق ظاهر في ان شئ كلام المورد وكما لا يخفى على من فطنه
وحاصله ان الفرق بين متعلقات الشك والتصديق ظاهر فاقبل من ان لا لا يرد تسليم ان متعلقاتها الوقوع غير سديد بقوله
فما مل لعلنا شارة الى ان المورد واقع لعدم تقوم التردد الا بالتعلق بالوقوع كما قال في شرحه فقولنا ان التردد لا يتقوم حقيقة
ما لم يتعلق بالوقوع ثم انتهى قد فتح الايراد بهذه المقدمة الممنوعة كيف يعين المورد الكلام الان يقال ان منعه لما كان بالغلة
عن معنى التردد فلا اعتد اوله فمثل قال وهرنا اى في ثلث اجزاء القضية شك من المتأخرين على المتقدمين وهو ان
المعلومات الثلاثة اى الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخمسة التي هي جميع اجزاء القضية عند المتقدمين متحققة في صورة
الشك الوهم الوهميل مع انها اى القضية غير متحققة على ما هو المشهور فيلزم انفكاك الكل عن جميع اجزائه وهو بطريقين ان
للقضية جزر رابعا سوى المعلومات الثلاث فمثل التثليث وفيما شارة الى ان هذا الكلام مشهور في التحقيق سيجي دليل في حله
اى حل الشك والقائل مرزا جان ان القضية بالنسبة الى تلك المعلومات الثلاث كل اى مجموع بالعرض اى بالوسط
لا بالذات وبهذه المعلومات اجزائها العرضية لا اجزائها الذاتية وانفكاك الكل بالعرض عن جميع اجزائه العرضية ليس بحال
فلا يلزم حقيقة اى تحقق الكل بالعرض لئى القضية عند تحقق هذه المعلومات لغيره لم يتحقق الكل بالذات اى مجموع عند تحقق هذه
المعلومات فلا يلزم محذورين عند تحقق القضية في صورة الشك مع تحقق هذه المعلومات كالكتاب فانه كل بالعرض بالنسبة
الى الجملان الناطق ولا يلزم من تحققها تحقق الكتاب كما يتجمل عرض الكتابة وقال القاضى ما لم يضمن الكل معنى الناطق
بالعرض معنى العرضى حال الحمل على ما فاده حسن المحققين روح ان القضية على عرضى لتلك المعلومات الثلاثة وكل العرضى قد يحتاج
في صدقه على مجرد صدقه لبعده حصول تمام اجزائه الى شرط واعتبار خارج عنها كالكتاب بالنسبة الى الجملان الناطق فانها تمام
اجزاء مصلحة ولا يطلق عليه اسم الكتاب الا بعد عرض الكتابة له كذلك القضية على عرضى لتلك المعلومات الثلاث وهى تمام
تمام اجزاء مصلحتها لكنه لا يصدق عليه القضية المعبرة الال بعد عرض الاذعان بها ولا يرد على هذا المحاصل الايراد الا فى
من البصر فاما تخميران الاذعان شرط الصدق مفهوم القضية على مجموع المعلومات الثلاث فان القضية كلية عرضية والكتاب
العرضية تحتاج في صدقها على الموضوعات الى شروط الزائدة ولا يلزم الجملانية الذاتية بل العرضية ولا احتمال بينهما فان قلت
ان مفهوم القضية اى قول يتحمل الصدق والكذب لزم لمجموع المعلومات الثلاث فلا يحتاج الى شروط اخرى ولا يلزم جملانية
الذاتى فان الذاتى في كلام المصمم الا فى معنى ما ينسب الى الذات فيغير الذاتى ولو ازم الذات جعل كل احد منهما مستقلا بطه
قلت ليس غرض القائل بالحجب من القضية مطلق القضية فان مطلق القضية ليعود على مجموع المعلومات بلا حاجة الى شروط
آخر بل لفظة القضية الداخلة في كلامه محمول على الفرد الكامل وبهذه القضية المعبرة المبسوثة عنها في هذا المعنى وهى الصدق
على مجموع المعلومات الال بعد عرض الاذعان ولا يغير فيه وما قال ليعين الا فاضل من ان مثل هذا التوجيه عند العلماء من استلزم
ففيه ان اطلاق المطلق على الفرد الكامل شائع ليس شكوه لكن لا يذهب عليك ان هذا المحاصل لا يباشره كلام القائل
اى مرزا جان حيث قال فالشبهة ناشئة من عدم الفرق بين ما هو كل لتلك الاجزاء حقيقة وبالذات وما هو كل لها
بالعرض كذا فاده مظهر ان الحق قد سره قوله بالوسط في الذبوت تعلقك لا ان الوسط على شئ اسم الوسطى الى ان الوسطى في الذبوت الوسطى في ان
الاولى والنسبة لثبوت الاكبر لا صغر في فرد العقل هو الوسط والثنائية ما هو وسط لثبوت صفة لذي الوسط في نفس الامر لها نفس
الاولى ما يكون هو صفة تلك الصفة ايضا كالبدن اذا تحرك المتنازع بحركته والذاتى لا يكون هو صفة تلك الصفة بل هو صفة صفة تلك الصفة
كما اصباح بالنسبة الى الثبوت الثالث يكون هو صفة الصفة لا صفة ذوات الصفة تلك الصفة حقيقة فما يقال تصادف اى الوسطية بهذا الصفة
لا يفسد الى ان ثبوت الحركة على ما كان ان المراد الغير في الشق الاول من الاذعان بالصفة الاذعان بغيره بالصفة الاذعان بالصفة

لله ان شاء الله تعالى

لله ان شاء الله تعالى

على
البرهان
بأنه لا بد

الى هذه المعلومات حال كون الموقوف منها معروضا للاذعان فلا خفاء العرضية لا تحقق قبل تحقق الاذعان فلا يلزم انفكاك
 الكل بالعرض منها قوله ما روي في قول القائل قوله على صحة انفكاك الكل بالعرض اى القضية من اجزاء القضية اى الموقوف
 الثالث قال بطلان الشك فان قيل ان مراد القائل بقوله ان القضية بالنسبة الى تلك المعلومات كل العرض اى انما بالنسبة
 اليها معروضة للاذعان كل بالعرض فلا يلزم تحققها عند تحقق القضية لغيرها بدون الاذعان كما في الشك كالكتاب بالنسبة الى
 المصنوع فلما طعن في كل بالعرض لهما من حيث عود من الكتابة لهما فلا يلزم تحققه عند تحقق القضية بدون عودها ليس مدار قوله
 على صحة انفكاك قلنا هذا وان كان محتملا لكنه بعيد كل بعد لانه التزام الجواز بالحدوث وان كان بطلان الظاهر دخول الشك في العلامة للثبوت
 او نفي وانما انتفى لمضاهية ان كلام القائل اذا وجد له محل صحيح وجبان يحمل عليه ليس هذا الاحتمال بعيدا غاية البعد ايضا شيوع
 الجواز بالحدوث في كلام البلغاء فقدر قوله وهي اى المعلومات معروضة للاذعان قوله بل هو اى كون القضية كلاً بالعرض بالنسبة
 الى المعلومة معروضة للاذعان لا بالنسبة الى نفس المعلومات قوله للشك اى المذكور في المتن قوله لا اى مال الجواز الاخر قوله بان التعلق بالشيء
 قوله ليس المراد اى حتى يتحقق بل القضية عند تحقق نفس المعلومات في صفة الشك قوله بل بدوى المعلومات قوله تحققها اى حتى يتحقق قوله عند تحقق
 المعلومات اى في صفة الشك قوله كان خروجه من كفاية ان يقال ان ما قد تحقق من عدم عود من الاذعان فليست المعلومات معروضة للاذعان اجزاء
 للقضية ابل اى فيها قوله في ردواى في نفي هذا الجواز الاخر قوله ما حققه الخ مبتدأ قال فالتحق اى في جواب الشك المذكور
 ان قولنا زيد موقوفاً قضية على كل تقدير مشكوكا كان او ندعنا فانه اى هذا القول يفيد معنى محتملا للصدق والكذب كلما
 يفيد موضوعية فالقول بان القضية لا تحقق حالة الشك بخلاف الصواب فان قلت ان احتمال الصدق والكذب انما يكون
 في الحكاية وني الشك التردد في الحكاية فليست الحكاية فليس الاحتمال فلا يتحقق القضية اجاب عنه انهم لقوله نفي الشك انما التردد
 في مطابقة الحكاية للواقع لا في اصل الحكاية بانها موجودة ام لا الا ترى ان النفاض اذ قصدى لفشش صوة زيد مثلاً فقد ترد
 في مطابقة له لاني كونه حكاية عنه كذا قال القاضي ولاني في احتمال اى الحكاية لهما اى للصدق والكذب وفي بعض النسخ لهما او
 للمطابقة لزم القضايا المستعينة في العلوم الحكيمية بان تكون سائل وسأول لهما اى التي تعلق بها الاذعان اذ الغرض من
 العلوم الحكيمية انما يتوكل على النفس مخبر ذات اللوح وصفاة والكمال في تفصيل الشك بل انما التكميل بالاذعان فاذ نفي ما يحتمل
 من ان المشكوك لو كان قضية بحيث عنه في العلوم كما سمع من المنع من فاهم هذا اى كون زيد قائماً مثلاً قضية مشكوكا كان او
 ندعنا وان كان مالم يفرع بمحك اى يسمونه من مدخل انما منفرد به لكنه لا يتحقق اليقيني وهو ان الشك كان مبنياً على ما هو هو
 من عدم تحقق القضية حالة الشك وهذا الجواب مبنياً على تحقيق آخر مخالف للمشهور فلا تطابق بينهما فقدر قوله هذا عجيب
 الخ اعراض ما سئلان دعوى لهم بتفرد هذا التحقيق عجيب فان غيره مصرح به ثم علم ان هذا الاعراض من العجائب فان
 هذا التحقيق مما توارى على الصم وقد طالع الصم بعد تحرير السلم على ان غيره مصرح به حيث قال في المنبهة قد طلعت بعد التليف هذه
 الرسالة على ان الفاضل باب الحسن الكاشي ذهب في رسالته لاثبات الوجوب الى اخرته انتهت قوله في الطول قال فيه
 لا حكم ولا تصديق للمشاك معنى ان لم يدركه قبح النسبة او لا وقوعها وذهنب حكم لشي من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة
 المجيزة وقال بدنى الدار شامع الشك حكماً ام جبراً لا محالة بل اذا اتقن ان زيد ليس في الدار وقال بدنى الدار فكلما
 خبره وبذا طاهر انتهى قوله من انما هذا الفن في الرسالة الغبطية لقضية اعم من ان يكون مقبولة او غير مقبولة وقال
 السيد الهروي في حاشيته عليها هذا هو الحق الصريح والمذهب الصحيح ضرورة ان التصديق خارج عن جهنمها حكماً ان المصدق
 بقضية كذا ذلك المشكوك والمنكر انتهى لمضاهية فلا يتوهم ان العلامة التقناز اى صرح في الطول على حسب اصطلاح علم المعاني
 ولا كلام فيه فان دعوى المصنف بتفرد بالنسبة الى المنطق من حيث هو منطق قدر قوله بما حققه المصنف من ان زيد قائماً

مثلا قضية حالة الشك ايضا قوله والحق انني لم اجد ليس يحق على ما تعرفه قوله بعض الاذكياء اي السيد الهوي قوله احتمالها
اي احتمال الصدق والكذب قوله فاما لشكوك الخ ليجب ان يشكوك وكذا الموهوم وانكر وغيره قضايا لا نهنا محل الصدق
والكذب بالنظر الى الخشوع غل المظن من الاما خارج من خفا ليعلمنا لا شتما لما على السبحة الحاكية التي هي مدار احتمالها قوله
وان نسبت الخ كما هو منسوب الى الشيخ قوله فاما لشكوك الخ وكذا اخوات قوله في الوقت متعلق بقوله اذ لا يقال الخ قوله
قد برأى الى ان كان الصواب القائل بالصدق والكذب ليس الا با اعتبار دخول لهبته الحاكية في القضية فمناط الاعتصاف
بهما هو نفس القضية ونهاية نصف القائل بهما توسط القضية ولا ريب في تحقق تلك لهبته مالة الشك الوهم لتجسب و
الاكار فاما لشكوك الموهوم وغيره قضايا لان فاما كما بنفس معانيها صالح للاعتصاف بانصاف وقية والكافية وان
انتهى ذلك بسبب مانع خارجي كالتعلق بالشك والوهم وغيره كما اذا لم يقم مقام قال ثم اذا كانت الاجزاء ثلثة الموهوم و
المحمول لهبته الثامنة المجيزة الرابطة فحقها ان يدل عليها ثلث عبارات اي الفاظ فاللفظ الدال على لهبته يسمى الرابطة و
على الموهوم موضوعا وعلى المحمول محمولا لتسميته للدال باسم المدلول ولظهورهما تركهما المحمودة تقسم القضية باعتبار ضعف
الرابطة وذكرها فان لئنة العرب رباحة دلت الرابطة عن اللفظ بان يقال زيد قائم كالتفاهل ايات اعرابية واية عليها
اي على الرابطة كالمرغ في الموضوع والمحمول دلالة التزامية لا مطابقة لعدم وضع الاعراب للربط بل لوضع المعاني المتولدة
على العرب لكن يلزمها الربط فان دفع ما قال شارح المصالح من ان الرابطة في لغة العرب هي حركة الرفع تحقيقا او تقديره
فانه ليس ههنا ولا رابط في زيد قائم بل حركة اعرابية فالطرفان انما هما بين كزيد قائم فالقضية ثلثية ثالثة وانما
احدهما معربا والاخر مبيها كهذا قائم ثلثية ثالثة ناقصة وانما ثلثية ثالثة ناقصة ثلثية ثالثة ناقصة ثلثية ثالثة ناقصة
الجزئية وانما ذكرت اي لغة العرب بان يقال زيد هو قائم فثلاثية ثالثة ناقصة ثلثية ثالثة ناقصة ثلثية ثالثة ناقصة
الرابطة وان كان اداة دلالة على لهبته الغير مستقلة التي هي معنى حر في لسانه كان ذلك اللفظ في قالب الاسم لفتح الاسم
اي في صورة الاسم كوسمي ما كان في قالب الاسم والبطنة غير زمانية لعدم احتمال الزمان وسنن بالفتح كما في شرح
الزمنية في اليونانية او سبت في الفارسية منها اي اسن الرابطة الغير الزمانية وربما كان في قالب الكلمة كان كوسمي الرابطة
زمانية كشتما لها على الزمان ثم بعد الفراغ عن حقيقة القضية شرع في استنباطها فقال والقضية ان حكمها مثبتت متى
لشئ وبذا في الوجوب سطر كان هذا الدشوت على سبيل الاتحاح يجوز زيد قائم او على طريق القيام والانتزاع مخفوف زيد
فلا يتقضى الخ بالجملة الغائية كما هو للقاضي وما قال القاضي اسندي على من ان معنى حكم صدق فبينا ان هذا محال فيحقق
الذي سب من الحكم من ان زيد قائم قضية على كل تقدير شكوكا كان او عدنا متدبرا او تقديره عند هذا في لهبته محلبة موجبة
او سلبه كشتما لها على كل سببا اني الاول وسلباني الثانية والا اى ان لم يكن فيها مثبتت شي لشي او سلبه عنه بشرطية
لكشتما على شرط الخ او فان حكمها مثبتت سبت او سلبها على تقدير اخر سبت سبتة موجبة او سلبه لزومية لان كان
بعلاقة والغائية ان كان بدو هذا ان حكمها مثبتت في لهبتهين او سلبت لكشتما في منفصلة موجبة او سلبه عنادته
ان كان لذاتها والغائية ان كان غير ذلك حقيقة ان كان صدقا وكذا با معاداة الجمع ان كان صدقا فقط ولان
المدلول ان كان كذا با فخطم اعلم ان هذه القضية في الجملة بشرطية عقلية والرب من النفس والاثبات واما حصر شرطية في نفسها
كاستقر اي كوسمي الحكم عليه مرصدا في الجملة لانه وضع لان حكم عليه لشي ومقدرا في بشرطية لتقدمه في الذكر كوسمي الحكم
محمولا في الجملة لمعه واثباتا في الشرطية لانه في الذكر قوله اعلم ان لا شبهة الخ فوضع لرام ان لفظة هو قد تستعمل الرابطة دالة على لهبته
محمولا في الجملة فاشك ان اداة قد تستعمل فلا على المعرج وهو ما تقدم ذكره نحو ما في زيد هو ارب فكلون بها فوقع فيها

له
احتمالها
١٩

مع
اشكالها

ونفع دخل مقدر بقدره ان الحركات الاعرابية بل حركة الرفع فاعلمه تحقيقا او تقديره والادلة على نسبتها انما انها صنعت للامانة
 اليه وبنظره النسبة فالنسبة خارجة عنه لانه لم يقدرها على نسبة التزمية وان النسبة التزمية وان على نسبتها بالوضع النوعي
 فلم يعلقوا عليها الرابطة وثانيا ان الوضع النوعي هو وضع نوع من الالفاظ لنوع من المعاني بان يلاحظ الالفاظ في موضع
 كل واحد اسان كثيرة في موضع مضمون كل لفظ على نسبة زيد قائم فهو موضوع للمعنى الاسنادي وكل لفظ على هيئة
 رجل عالم موضوع للمعنى النوعي وكل لفظ على وزن فاعل موضوع لمن قام به الفعل وكل لفظ على وزن مفعول موضوع لمن وقع عليه
 الفعل وهكذا قال العلماء واليكبي ربح قوله في المشتقات الاولى ان يقول في المركبات ليدفع اليه النسبة التركيبية فانما توجهت
 المركبات قوله لانها الخ دليل لقوله ولم يعلقوا والعائد راجع الى الحركات الاعرابية والنسبة التركيبية قوله ليست بالفاظ فيقال
 لبعض العلماء من ان النسبة التركيبية ليست بلفظة واما الحركات الاعرابية فهي الفاظ لصديق التعريف اللفظ عليها الا ان يقال ان المراد
 باللفظ ما يكون مستقلا في اللفظ وهذه الحركات تتبع الحرف الاخير من الكلمة فتدبر قوله ولكن الشكل اى على تعريف الرابطة باللفظ
 الدال على النسبة اى دلالت كانت ثم اعلم انه قد يجاب عن هذا الاشكال بوجهين آخرين الاول اذ يشترط في الرابطة ان لا تدل
 على شيء من الاطراف والكلمات التامة ليست كذلك والثاني ان المعبر في الرابطة ان تدل على نسبة مقدار وان دلت على
 غيرهما ايضا والكلمات التامة ليست كذلك فتدبر قوله التامة اى غير التامة قوله مع انها اى الكلمات التامة قوله
 الا ان يقال ان لكل وجه الضعف ان القضية الشرطية تكون جزئيا قياسا وجوبا كما لا يخفى على من احج كسب القوم فاقول
 بان الكلمات التامة لا تدل على النسبة المعبرة الا بالتأويل كما لا يخفى اليه لعل قول الشارح قد يراى اليه قوله وبى النسبة
 المعبرة ما يكون جزئيا للقضية التى حكم فيها بالاتحاد وحيث لا يعبر عنها النحويون بالجملة الا بتمت قوله ان الحكم الخ المراد بالحكم هنا النسبة التامة
 الجبرية قوله ان يجعل الخ اى الحكم المعبر في الكلمات التامة قوله الا بالتأويل كان يقال ان قام زيد في قوة زيد قائم قال المصنف
 بعد الفراغ عن قسم القضية الى الحتمية والشرطية ما لا الى بيان الاختلاف الواقع في شرطية اعلم ان ذهب لمطهقين ان الحكم في الشرطية
 اذا كانت متصلة بين المقدم والتالى لا يهاجمه بل العبرة اى الحكم في الجزئى التالى بشرط قيد المسند فيسمى الحكم في الجزئى
 بمنزلة الحال والشرطية منفصلة فلو ان كان زيدا جارا كان ناهقا كان زيدا بها وقت حمارة زيدا وحال كون زيدا جارا كذا
 في المفتاح للسكاكى واصل خبر بان سفا والعقد الشرطى على ما ذهب اليه بل العبرة يرجع الى سفا والعقد المحلى مع النسبة الحتمية والشرطية لا
 في تعاريفها فان النسبة التامة الجبرية لما نجران بثبوت شيء لشيء وبثبوت قضية على تقدير اخرى وبها متغيران فتدبر قوله قال الخ
 اعتراض على المص على ما زعم الخلاف بين العربيتين واهل الميزان قوله شرح التلخيص اى الطول قوله لا خلاف الخ ودويده فافى ضد
 المصباح من ان اطراف الشرطية قد خرجت من ان تكون مفيدة للسكوت عليها فلما لم تعد السكوت كيف تكون قضية فلا حكم
 في شيء من الطرفين بل بينهما تم لا يذهب جليك ان النحويين مخرجون يكون الاسناد اليه من خواص الاسم وهذا ينادى على ان الحكم في الجزئى كانه
 المقدم والتالى ولا يصح هذا المخرج فان اطراف الشرطية لا تكون بها فان قلت ان مراد النحويين بانها متممة قيل ان يكون تامتها ايضا
 لا حقيقة قلت في خلاف الظاهر المتبادر فلا يعاد اليه بلا ضرورة فان قلت لعل القول يكون الاسناد اليه من خواص الاسم المتناهي
 التامعين لصاحب المفتاح لا المنقذين قلت في احتمال محض لا يسمع فان قلت المتعلقون ايضا يصحون يكون الاسناد اليه من
 خواص الاسم فكيف يجوز ان الحكم بين المقدم والتالى قلت كلامهم ماول بان المراد بالحكم المحل فافهمه فان قلت مثل هذا التاويل
 يحتاج من جانب النحويين ايضا قلت انه لا تأويل قول المتعلقين لمعنى وهو قصر بهم بان الحكم بين المقدم والتالى ولا يصح هذا القول بل
 التأويل فيها دل واما النحويون فلا يصح منهم بان الحكم بين المقدم والتالى حتى يختار التأويل كذا ورد بعضنا من فاضل راجع خيلان
 نقلا من بعضه وكان يصح بان الحكم بين المقدم والتالى فيصير لا يفتقر الى دليل كذا في المرات اى الدلالة على شرط الجزاء قوله الاول ان الشرط

قوله الثاني اي الجزاء قوله وفي اي في التصريح قوله شارة الى ان المقيد وامي من كلام المحاذات قال القاضي لا يجوز
يج فذان كونه الاول سببا للثاني يقتضيان يكونان متفقين معنويين الاول مقتضيا الى تحقق معنوي الثاني سواركان الحكم في مقتضى
الارتباط بينهما بالاعتقاد الاختصاص بالشئ بينهما تماثل قوله بالاتفاق اي بين الميزانيين دليل العربية قوله ومثال قولهم ان
تسلو عليك اول ان هذا نوع وحل مقدار غير ان المتبادر من قولهم ان جارك زيد فافكره لا فافكره وقت محلي زيدا والمتبادر من
قولهم ان وصلت للدار فانت طالق الاشارة لوقوع الطلاق وقت دخولها في الدار فالحكم في الجزاء وشروطه فبالسندية لان الحكمين
الشرط والجزاء متساويان المراد بالاشمال شرطيات يكون التالي فيها اشارة بصورة معنى كما في المثال الاول او معنى فقط وهو قوله
الجزء كما في المثال الثاني قوله ما لم يحصل الربط بين الشرط والجزاء قوله مناه اي معنى المثال الاول معنى المثال الثاني بان قلت
الدار فاطلاق واقع عليك قوله وعنه بالمرسوف على ان في قولها ان قوله من التبادلات مثل ان يقال في المثال الاول
منقول في حقه كمرور في المثال الثاني منقول في حقه انت طالق قوله لم يلام السكاكي الخ قال السكاكي واما الحالة لمقتضى
لنقيضه اي السند في ذلك المراد تربية الفائدة كما اذا قيد بشئ مما يتصل به نحو المصدر او ظرف الزمان او ظرف المكان او سبب
الحال او المفعول او غير ذلك او جعلت او جعلت معا والحال او التمييز او شرط نحو غريب زيد ان ضرب بكر او ان ضرب بكر يضرب
زيد اخرت او قدمت هذه كلها نقيضات يرد الحكم بها الخ قوله وهو كلام السكاكي قوله ظاهر اي ليس بتحقيقه قوله ما لم
قال بحر العلوم بان الجزاء يقتضيه سند الشرط وهذا الاسناد مخالف للاسناد الواقع في الجملة الائمة والعلية والمراد من مقتضى السند
تقديم الامر من هذا السند بالاعتقاد عدم من يكون مقتضى ما هو ليس سند اليك كما في المفعول الحال ونحوها او بما هو سند اليك
الاسناد هو النفس المقتضى والاشكال في الشرط سند او المعلق الجزاء على الشرط لتعليق نحو المقتضى انتهى والعجب من العلماء اللطائف
حيث ظن قول المشايخ ان الحكم في الجزاء الخ قبل السكاكي ومن التباديل بان في معنى على متعلق الفوت محذوف والمعنى ان الحكم موقوف
على الجزاء كما في قولهم المحرم ما دل على سني في غيره بمعنى موقوف على غيره فندرب قوله وقد يقال الخ الغرض منه انه لا نزاع
بين الميزانيين وابل العربية اصلا قوله هذا اي ان الحكم في الجزاء قوله اشرارات صوته بمعنى اذني فقط قوله لم يلام السكاكي اي ابل
العربية قوله فيها اي في شرطيات التي تواليها اشرارات قوله لا نزاع اي بين الميزانيين وابل العرب قوله في تلك
الشرطيات اي الشرطيات التي تواليها اشرارات قوله وفي غير ما اي غير تلك الشرطيات وهي الشرطيات التي تواليها
لا تكون اشرارات قوله والحق الخ رد على قوله وقد يقال الخ قوله منب اي في الشرطيات التي تواليها اشرارات
قوله ليست هي الحكاية لعدم الحكم عند في الخارج والمقتضى لادله من الحكاية فلا يكون قضائهم اعلم ان هذه العبارة من الشايح صحيحة
واما حيث خصم المراجع الى المقصود لرعاية الجزاء فلا يلتفت الى التاويل في عبارة الشايح فخل لا يدعيها الا تقديره غير ان وهو كناية وجزء
ليست وموقفه انتهى قوله بل اي شرطيات التي تواليها اشرارات قوله جعل الشايح اي حقيقة قوله القاع الطلاق
فيه ما قال بعض الافاضل من ان مدلول ان وصلت للدار فانت طالق محاسب لعرف واللغة القاع الطلاق على تقدير المدلول
الايضا ما لا يلو فرض الحكم من المقدم التالي يكون المقصود الاخبار بكونه موقوع القاع الطلاق بمعنى انشاء كلفه لكونه يكون موقوعه فغير
قوله اعني بالمرسوف على قوله المدة قوله هذه الشرطيات التي تواليها اشرارات قوله بالاتفاق اي بين الميزانيين وابل
العربية فاقبل هذه شرطيات للشرع بينهم ما عزم من بحر العلوم من ان ما لا يلائم كون النزاع فيه ايضا فان لم يستطع انشاء
بل بين شرط والجزاء في الجزاء فقط فبيان حرم الشايح في النزاع الواقع بين الطرفين في الحكم العربي لا في مطلق النزاع
في مطلق الحكم خيرا كان لوراثتها حتى يرد ذلك الامر من تماثل قوله واما غير ما اي غير هذه الشرطيات وهي التي تواليها لا تكون
اشرارات قوله انزع اي بين الطرفين قوله قال السيد الشريف الجزاء لان ما في حجب النقيضين من ان الحكم في الشرطية

اي هو قوله
سببا لكونه

اي قوله الثاني
منه

منه
مما لا يلائم
ل

منه
اي لا يلائم
على ما في

قوله الثاني اي الجزاء قوله

من عليه اي على مخالفة الحق المدعى بالادعاء اي سبب الزامه في مخالفة على الحاشية الجارية بالزعمية
مع فيلن كون الادعاء في الموجبة واما السالبة فمفادها سلب البشوت قوله فلهذا الخ فزيد قائم وبت طلوع الشمس باحوال طلوع الشمس
بالا تباطؤ عنها او بالاعتناء بالبشوت اي الاحتمال في نفس الامر والتقدير قوله والامكن ان الخ فزيد قائم لو كان مفادها سلب البشوت الاعظم كما كان
مفادها سلب البشوت في نفس الامر والتالي بطرفا فاما حكمها على هذا التقدير فاما المقدم مثله واما الملازمة فلان البشوت في نفس الامر
قوله بئوت مفيدة والبشوت الاعظم بئوت مطلق ولا يلزم من سلب البشوت المقيد سلب البشوت المطلق لان رفع الخاص لا يلزم من رفع العام فيجب
البشوت الاعظم المطلق وان استغنى عن نفس الامر فلا يحكم كذب البشوت والعتناء لو كان مفادها سلب البشوت لم يكن البشوت مفيدة بل محبات
الثالث كونه كالمفيدة للبشوت في نفس الامر في المطلق البشوت فلهذا قوله فلو فرضنا الخ فزيد قائم على ما يلزم من كون مفاد البشوت المحلقة
الموجبة البشوت الامر في ان المطلق هو البشوت الواقعي لا الاعظم منه ومن التقدير في قوله يلزم عدم حقيقة اي عدم تحقق البشوت
النفس الامر مع القيد فيكون المحلقة المقيدة فيكون بالشرطية التي هي في قوة المحلقة المقيدة عند اهل العربية فيثبت الملازمة التي اوجابها
السيد بقوله ولو كان الخبر هو التالي الخ وينفع ما قال المحقق الدواني من المنع عليها قوله المطلق وهو البشوت في نفس الامر في قوله
المقيد وهو البشوت في نفس الامر مع القيد قوله نعم البشوت الخ وقع دخل مقيد بغيره ان مفاد البشوت المحلقة المحلقة كان هو البشوت
النفس الامر فيلزم كذب زيد قائم في ظني على تقدير عدم البشوت القيام في الواقع وبغوي في الظن لان المطلق هو البشوت في نفس
الامر في مختلف وانما المطلق لا يلزم انتفاء المقيد مع انه صادق على ذلك التقدير اجماعا ووضوح الدفع ان قلنا من ان مفاد البشوت
الحالية الموجبة هو البشوت الواقعي لا الاعظم منه ومن التقدير اي انما هو في البشوت التي تكون حكاية عن نفس الامر فزيد قائم في ظني
بشوت مقيدة ليست حكاية عن نفس الامر بل الظن حكاية عن نفس الامر وهي حكاية عن الظن فبها حكاية عما هو حكاية عن نفس الامر
فهذه البشوت حكاية عما قلنا فلهذا قوله حكاية عنها اي عن نفس الامر وهي الظن قوله فلا يلزم اي في زيد قائم ظني قوله انتفاء
اي انتفاء البشوت بحسب الحكاية اي الظن فزيد قائم كاذب لعدم مطابقة ما هو محكي عنه وهو البشوت في نفس الامر في زيد قائم
في ظني صادق لمطابقة ما هو محكي عنه وهو الظن ولما كان مستوهم ان يتوهم انه لا يجوز ان يكون حال زيد قائم حال حمارية فحاز
زيد قائم في ظني فان المطلق وهو زيد قائم يكون حكاية عن نفس الامر كاذب والمقيد يكون صادقا ولا يستلزم انتفاء المطلق انتفاء
المقيد كما لا يستلزم في زيد قائم في ظني ونوعه اشرح بقوله لكن لا يخفى الخ وتوضيح ان قياس زيد قائم حال حمارية على زيد قائم
في ظني مع الغاير فان المقيد في المقيد يصلح ان يكون صدقا في نفس الامر ولعل عليه التالي بان يقال ان كان زيد قائم كاذبا
بجواز القيد في مقيد عليه فانه لا يصلح ان يصير مقدم شرطية بان يقال ان ظننت فزيد قائم لعدم العلاقة بين المقدم والنتيجة
الامر ان الحكم في التالي بحسب الواقع ولا يتربط الحكم الواقع على الظن او الوهم او غيرهما قوله فاما قال اي العلاقة الدواني في تصحيح الخ
وبذا فزيد قائم على ما مر انتفا من ان هذا القيد الخ قوله انتفاء بئوت اي بئوت التالي قوله فلهذا الخ فان الحكم على التقدير في شرطية
قوله خارج عن البحث لما عرفت ان البشوت في المصباح ان يكون مقدم شرطية وبتة على ما قال بعض المتأخرين ان مراد الدواني
ان المطلق في زيد قائم في ظني ليس هو بئوت القيام في نفس الامر بل الحكم بما هو في نفس الامر بحسب الظن فاذ لم يكن زيد قائم
نفس الامر وكان قائما في الظن لم يلزم كذب المطلق وصدق المقيد كذلك المطلق في زيد قائم على تقدير الحمارية ليس ببقية
بشوت في نفس الامر كاذب فزيد قائم كذب المطلق فلهذا في الظن خارج عن البحث انتهى قوله انت فزيد قائم اعترض على السيد الزامه من قوله
انه نادى البشوت المحلقة الموجبة هو بئوت الشيء في نفس الامر فلهذا قوله فلهذا الخ اعترض على السيد الزامه من قوله
قال بل قد اشاع هذا الكلام من الشارح بناقض لما سبقت في بحث الموجهات في شرحه في الرابع من ان مفاد البشوت هو بئوت
في نفس الامر لان كل كاذب على التحقيق وهذا على الاعراض انتهى قوله كيف اي كيف يلزم البشوت الواقعي كالحكاية عنه قوله

اي هو الذي
سبب كون

اي فزيد
قوله

بئوت

اي هو الذي
سبب كون

التي هي في حكمها على امر منها كان او عينيا متفقا او مقدر فاما نحن ان كل القضية بالوصف العنواني على قولنا
 الخارج او الذهن فهو متفقت بالمحمول على ذلك التقدير قوله فيها اى في القضية المذكورة وهو قولنا كل خفاطر طائر قوله
 اى فهو المحمول قوله فعلى كل قضية الخ لفرع على احتتام المحكى عنه قوله لكن التعارف الخ دفع لما يتوهم من السابق من ان
 القضية المحكية الموجبة لما ليس بثبوت الشئ للشئ في نفس الامر فكيف يمكن كذب القضية عند انتفاء الثبوت النفس الامري قوله
 والمعتبر اى في العلوم اذ لا كمال في معرفته المقدرات قوله الثبوت بالبرهان فخر كمن قوله ولهذا اى لكون التعارف عند عدم ثبوت
 القضية بعينه للثبوت في نفس الامر من قال واهبا الى ان اشار الى هذا مقتضى حاجته وهو ان مدار الصدق على مطابقة القضية
 لما حكيت عنه يعني لما كان مدار الصدق على مطابقتها لما حكيت عنه فلماذا يحكم كذب القضية التي لها الثبوت باعتبار الامر لمحقق عند
 انتفاء الثبوت باعتبار المحكى عنه فقد غفل عن السابق وهو انه لا على فرض المقدرة الخارجية بان الشارح ذكر الكذب وهو لا يرتبط بالم
 يذكر الصدق فعينه ليس بلازم ان يذكر الصدق اذ اذكر الكذب قوله ما اعترف الخ فاعل لقوله لا يريد قوله عن الحكاية عن غير الامر
 وبني الظن مثلا قوله واذ اى مرجع ما اعترف به البعض قوله المقيدة الاولى اى المقيدة لغير الظن والاعتقاد قوله ثبوتا اصليا
 اعلم ان الثبوت على نحوين اصلي وهو ما يرتب عليه آثاره كثبوت النافي في الخارج فانه يرتب عليها آثارها من الاضرار والاحراق
 وغيرهما وظلي وهو لا يرتب عليه آثاره كثبوت صورة النار في الذهن قوله وفي الثانية اى المقيدة بالظن والاعتقاد قوله وشبه
 اى مثل الحكاية عن ثبوت ظلي قوله لصورة منقوشة فلا يرتب على هذه الصورة آثارا كالفرد قوله فلو كان الخ لفرع على اختلاف
 المحكى عنه قوله من الثبوت اى ثبوت المحمول للموضوع قوله عن المواد اى خصوصيات من الحكايات من ثبوت تحقق او عن ثبوت مقدار
 قوله مطلق الثبوت سواء كان في الواقع او في عالم التقدير قوله والمداد الخ دفع دخل تفسيره ان ما قلتم من ان
 مفاد القضية مطلق الثبوت ينافي في كلامهم من ان مدلول القضية الثبوت في نفس الامر
 قوله المحكى عنه فانه كثيرا ما يطلق نفس الامر في كلامهم وسواء المحكى عنه بمعنى كلامهم ان لول القضية
 هو الثبوت باعتبار المحكى عنه فلا منافاة قوله فاذا قيل الخ لغيره على ما سبق من جهات المحكى عنه والغرض من هذا القول للاعلام بان
 صدق القضية على مطابقتها للمحكى عنه مقتضى ان ادواتها لا على مطابقتها للواقع قوله كما ان زيد قائم اى في ظني وهذا ظاهر
 زيدنا هو على تقديره كذا على تقدير قوله العبرة بالصفة للثبوت قوله في محل الذاتيات اى على الذات نحو الانسان حيوان قوله
 يكون كاذبا ما على الاول اى لو كان حكايته عن الثبوت الاصل فلا دليل حكايته عن ذلك الثبوت بل عن ثبوت ظلي وما على الثاني فانه لا
 حكايته عن الثبوت في نفس مرتبة ذات الموضوع العترة في محل الذاتيات لان القايم ليس من ذاتيات زيد الثبوت في مرتبة الذات
 ليس للذاتيات دون العواض كذا قال تلميذ الشارح برح قوله التبرع اى الطبيعية قوله ان قلت الخ يصحح كلام السيد بتعبير
 مفترقه وهو الفرق بين صدق القضية وتحققها فان الاول عبارة عن مطابقتها للمحكى عنه والثاني عبارة عن تحققها في الخارج تحقيق المحكى عنه
 فيكونا قيل من ان الصدق عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع وحده عليه غير سديد بتدبر قوله فتقولنا الخ لفرع على الفرق والقياس له قوله
 لان صدق اى ان هذه القضية مطلقة مائة كبرها بالبعيدة ليست صدق المطلقة العامة وهو قوله وهو اى المحكى عنه حين تحقق لم
 لكونه مقيد بالبعد والذات لا تحقق اليه فكيف يتحقق التقييد بالبعد القديم قوله فاعل الخ لتوضيحه انه لما ثبت الفرق بين صدق القضية وتحققها
 فنقول لعل مراد السيد من قوله القطع لصدق لثبوتية الخ انما قد يتوهم بعين المكان يجرى ان كانا متفقا ولو كان هذا شرط لم يكن
 الى المحكية المقيدة بان يكون الحكم في التالي ويكون المقدم مقيد بالحصول كان زيدا متفقا رقت حارثية كما هو منسب بل العبرة بمحكم
 بتحقيقها فانه لا يتحقق المقدم من تحقق المطلق عني ما هيته ازيد المقيد اعني حارثية مع ان كليهما متفقا ان فقد ثبت حقيقة زيد بل
 انزل فان قلت بعد ثبوت الفرق بين

المراد

المراد

مع و

في نفسه هي العدم المحمولى بمعنى زيد معدوم التطير نظير زيد معدوم قوله ما قال المحقق الدواعي المطلق
التحقق في ضمن العدم المتعلق بنظير زيد ولا يرد ما ورد السيد الهروي لان مبناه على مدخله العدم الرابطة من لانا
الدواعي ان المطلق عام من العدم في نفسه المتعلق بزيد ومن العدم في نفسه المتعلق بنظير زيد فلا يلزم من انتفاؤه وانتفاء
الاخر تحقيق المطلق في هذا الفرد ولا مرتبة في ذلك لا يخرج للعدم الرابطة من قوله العدم المتعلق بنظير اى العدم المحمولى قوله
من متعلقات زيد فيكون العدم صفة لزيد بذاته المتعلق على قياس الصفة بحال المتعلق فالصفة كما تكون للمتعلق بالكسرة الذات
ومتعلق بالفتح بالعرض كذا الك العدم في نفسه صفة للنظير الذات ولزيد بالعرض قوله ليس صفة حقيقة اى للمتعلق بالفتح لعدم
قيامها به وانما نسب اليه مجازا قوله الصفة اخرى اى للمتعلق بالفتح قوله ولونه اى كون زيد قوله صفة اخرى اى لزيد خارج
لعدم في نفسه الثابت لزيد قوله ليس منها اى ليس من هذه الصفة الاخرى وبين العدم في نفسه لزيد اشراك اللفظ ولا يشترط
لتغاير اللفظ والمعنى فزيد معدوم حقيقة زيد معدوم النظر حقيقة اخرى ولا علاقة بينهما بالعدم والخصوص الاطلاق والتعقيد
بل بما يقتضيان فلا يستقيم تقرير شبهة فتدرب اقول اى في اثبات ما قال المطلقون من ان الحكم من المقدم والسابق
في اشريعية انهم اى المنطقيين فلو لم يحقق الدواعي جواز استلزام الشيء لنفسه قالوا في اثبات قدم الزمان انه لو لم يكن قديما كما
مسبوقا بالعدم فقدمه قبلية ولو جوده بعدية وهذه القبلة قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية هذا شأنه في زمانية فلزم ان يكون
قبل الزمان زمان كقدم الزمان استلزم وجوده للقبضين كقولنا اذا اجتمع النقيضان فزيد قائم وزيد ليس بقائم بناء على جواز
استلزامه محال محال لا يشبهه اى تكونه كذا اى جواز استلزام محال محال في مواضع عديدة منها في دفع انه يصدق كلما كان في
فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا كذب النتيجة ومنها في جواب المعادلة هو القياس الفاسد لانه لو روي اى قوله
لا يتكامل غير مشبهة من المدعى ثابت والا فلو لم يكن المدعى ثابتا فنتيجة ثابت ضرورية مستحالة ارتفاع النقيضين كما كان النقيضين
كان في من الاشياء ما يتاخر دونه ان لم يقض ايضا شي من الاشياء فان الشيء لا يخرجه عن قبضه من شكل الا بعد ذلك الحلا وسطا كما لم يكن المدعى ثابتا
كان كسر الاشياء ما يتاخر قبضه من الاشياء فليس المقصود على طريقة القلاء وجعل قبض الا ان زمانها قبضه ان في جواز ادعاء صدق المكلف الى قولنا
كلما لم يكن شيء من الاشياء ما يتاخر ما كان المدعى ثابتا ما عرفت فان المدعى ايضا شي من الاشياء فالعكس استلزامه اجتماع النقيضين
باطل واطلاق العكس استلزامه بطلان النتيجة فظهر ان في القياس شيئا اول ليس من الهيئته لكونها يديره الانتاج ولا من الصغرى
ولا من الكبرى اذ لا مرتبة في صحتها كيف وسما للثان على امر من من مقدم الصغرى فيكون مقدم الصغرى فاسدا ولما
فقد عدم ثبوت المدعى ثبت المدعى وهو المطلوب والتعبير عن مقدم الصغرى الصغرى بحجب الفعل بان النفس دليل من
الكبرى كما وقع عن بعض الاعلام مع ما استحصله لا يذم عليك ان هذا التعبير داه لا يطبق على قانون العقول فان اللازم كذب
النتيجة بعكس لقبضها انما هو اما انتقاض قاعدة العكس الموجبة الكلية المتصلة للزمنية لنفسها بعكس النقيض او انتفاضها
انتاج الموجبتين الكليتين المتصلتين اللزمتين على هيئة الشكل الاول موجبة كلية متصلة للزمنية مع صدق المقدماتين واجتماع
شرائط الانتاج او فساد مقدم من مقدم متى القياس او فساد هيئة القياس لافساد الاول اى مقدم من الصغرى اذ لا
اشراك في مقدم او التالي في كذا يشبهه فية لان كذب القياس والتفصيل في شرحه لانه المدعى ليس بعكس المقصود في رد
المخاطبين قوله لان المقدم يتاخر في كسر النقيض قوله وعدمه اى عدم الوجوب تعالى محال والافساد بالانقلاب قوله
بثبوت المدعى اى على تقدير عدم ثبوت شيء من الاشياء قوله فان المحال اى عدم ثبوت شيء من الاشياء قوله لا يذهب عليك
الامر اى على جواب المصم قوله وان كان امرا تجوز يا اى امر عاجزا عند العقل بمعنى ان الفعل مع فعل المخط عن خصوصية القول
يجوز ان يكون محال استلزام محال قوله فية اى في استلزام محال شيئا قديما اسبق الى مصلح اى في بحث شبهة طيات

قوله وانت تعلم الخ رد لجواب القاضى قوله الماخذة للفظية اى الماخذة المنسوبة الى الفهم مع
 الاداب الباقية اى الفاضل عبد الباقي الجوفورى وتوضيح الجواب اننا لانهم ان النتيجة اى قوله
 ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا تنكس للعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان شئ من الاشياء
 من كذب العكس كذب النتيجة ويتم تميز المعادلة كيف فانه لا بد من الاعمال العكس من كل واحد من ههنا ليس لك فاجاب
 النتيجة خاص للادب والنتيجة فى العكس عام او لم يرد انهم فى العكس بل يرد انما هو فى الفهم فخرج للعكس قوله كلما لم يكن شئ
 ان شئ من الاشياء ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا فلا يرد مجال قوله بوجه ثلثه منها انا فهم مقدمة صادقة الى العكس الذى هو المحقق
 المحقق ان لقول كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشئ ثابتا كلما لم يكن ذلك الشئ ثابتا كان شئ من الاشياء
 كان شئ من الاشياء ثابتا لم يكن شئ من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشئ ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشئ
 منها ان النتيجة الفاقية والاتفاقيات المتعكس فلا يرد ان المعادلة تبيان العقل لا يجرد على القول بكون النتيجة اتفاقية لعدم
 ان المتقدمين لم يرد تبيان منها ان تالى النتيجة من الامور الثابتة وتوابع الميزان مفضضة بما رآها فلا تنكس النتيجة وان شئت
 الاطلاع على الاحكام الاخرى فارجع الى ترجمان المسئلة فى الفاضل فى المسئلة فى الفاضل فى المسئلة فى الفاضل فى المسئلة فى الفاضل
 ان المحال يستلزم محال القول لو كان شرط قيد المسئلة فى الخزان كما هو عند اهل العبرة نرى جماع المقتضين فيما اذا كان محال
 ملزوما لهما اى للمقتضين كقولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا فزيد قائم ومناه عند اهل العبرة زيد قائم فى وقت عدم ثبوت
 شئ من الاشياء وقولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا فزيد ليس قائم ومعناه عند اهل العبرة زيد ليس قائم فى وقت عدم
 ثبوت شئ من الاشياء واهل هذا الاجتماع المقتضين فان قولنا زيد قائم فى وقت عدم ثبوت شئ من الاشياء يناقض قولنا
 زيد ليس قائم فى ذلك الوقت اى وقت عدم ثبوت شئ من الاشياء وذلك اى لزوم جماع المقتضين بدوى وجوه
 ههنا وجوهين الاول انه انما يلزم جماع المقتضين لو كان المراد بالتالى الثبوت فى نفس الامر ليس لك بل المراد بالثبوت على تقدير
 فلا مانع من كمالنا نحن من المقتضين المذكورين وقد يجاب عنه بان فيه طلبا بين الشرطية والحالية فان الشرطية عند سلب
 قد رجعت الى الحلية فليس فيها ثبوت نسبى على تقدير اخرى والثانى ان عدم ثبوت شئ من الاشياء يستلزم الاتفاقية فليس
 لانه تبنى ايضا اذا انشعق نفس الامر والتناقض من محال مما فارق التناقض ايضا فلا يلزم جماع المقتضين للفعال المحال
 به راق يميز محال الاما فقولنا يستلزم فى الشرطية وقد رجعت عند اهل العبرة الى الحلية فلا يستلزم منه بر واما اذا
 ان الحكم فى الشرطية بالاتصال بين مقتضيين اى سبعة المقدم التالى كما هو عند الميزانين فلا يلزم ذلك اى اجتماع
 المقتضين فالتناقض والاتصال فى المقصلة نوعان من ذلك الاتصال لا وجودا لهما آخر كبر ان ما ليه من التالى الاتصال
 الاول والثاني طرقتا وان كان من تاليهما منافات لكن ليس بينهما منافات حتى يلزم جماع المقتضين فترسب
 المقتضين ووفق قال القاضى ان اطراف الشرطية قضائيا بالفضل فالتاليان ومقتضيان بالفضل متناقضتان على الفرع
 مع اتحاد الشرط والمقدم فليدرك التناقض فلا يقتضى استحالة نهى سبب اهل العبرة وفيما افاده بحر العلوم مع ان ارتباطا مقيد
 بغيره ارتباطا استناديا لا يجوز به نظرية فالتاليان خبريان ان يكونا متبنيين فلا حكاية فيها فلا تناقض واما الحكم
 فى شرطية التناقض فى شرطيتين فترسب قوله لا يربى عليه الخ جواب ان لزوم جماع المقتضين على نهى سبب الشرط
 قوله ان يقال اى لزم لزوم جماع المقتضين قوله ما قال المص من ان مقتضى الاتصال لزم لا وجودا لهما فترسب قوله
 بان محال الطرف اى قوله فى زيت عدم ثبوت شئ من الاشياء قوله لكن لا سلم انما اى لا سلم ان المعنى المذكور على
 سلب مقيد معنى قولنا ان لم يكن شئ من الاشياء ثابتا فزيد ليس قائم والظاهر ان معناه قوله مرادهم اى مراد اهل العبرة

اى هو الذى هو على الخ
 ك

ع
ای مہمان
محمد حسن م

[illegible]

والمقصود لعدم لحاظ قيد الاطلاق حتى يمنع عن احكام المخصوص ليس فيه الاقتران مع الشخصات حتى يمتد على ربح و
 عليك انه قل السيد الهروي ان موضوع الهمة يتحقق ففروغته بانقطاع موضوع الطبيعة تحقيق
 بانقطاع جميع الافراد لا يقال انه اذا امتنع فهو محقق زيد فينتفي الطبيعة من حيث هي فتتحقق ايضا فيلزم تمام التقيض لان
 لما كان باعتبارين فلا استحالة ولا يوجب عليك انه ان اريد الانتفاء بالبرس فكيف يتفوه بان موضوع الهمة فينتفي راسا بانتفاء
 فردا فمقتضى راسا بانتفاء جميع الافراد وان اريد الانتفاء في الجملة فموضوع الطبيعة لما تحقق تحقيق ففروغته في الجملة بانتفاء فردا
 نعم الانتفاء بالبرس لا يكون الا بانتفاء جميع الافراد والجملة على كلا التقديرين لا فرق بين موضوع الهمة والطبيعة ولذا قيل ان
 موضوع الهمة يتحقق تحقيق ففروغته وموضوع الطبيعة للحال العموم فيه لا يتحقق تحقيق ففروغته تحقيق ففروغته راسا بانتفاء راسا
 ونزل مقتضى قوله ان الحقيقة الواقعة في بيان موضوع الطبيعة ليست اعملية فان الحقيقة الفعلية لغيره امر زائد على الحقيقة
 يكون عليه الحكم وبذلك الحقيقة ليست كذلك ولا اطلاقه فان ما بعد الحقيقة الاطلاقية تكون عينها الحقيقة فمقتضى الفرق بين موضوع
 الطبيعة ولا يقتضية والا لا يتحقق المطلق مطلقا بل يصير مقيدا حاصل للدفع انما هو التقيض الثالث والتقيض في العبارة
 والمقصود اي اللفاظ وما يميزه من الذاتية والمقصود اي المقصود واحد اذا كان مثلا اذا اخذ في اللفاظ
 صفة الاناني يصدر عليه المطلق من حيث هو مطلق والواحد الذي هو حيث هو واحد في وجهه من حيث هو موجود قوله من ان
 المطلق في بيان الحقائق قوله والمقصود منها اي من الحقائق والصفات قوله وهو الموجود في الزمن المعانيه يرجع الى الذاتية
 المعروضة بوصفها حرة وتتذكر باعتبارها كذا كان يراد ان الموجود في الزمن معروض بالعارض الذاتية كما ان الموجود في
 الخارج معروض بالعارض الخارجية فالوجود الذاتي شخص وجبري فلهذا ان المطلق مع لحاظ الاطلاق معروض في الزمن وفيه
 بقوله ان في لحاظ الزمن الذي هو حاصل الدفع ان الزمن يقدر ان لا يلاحظ في نفسه بل هو من صغيره فربما وان لا يلاحظ
 عنها فيصير مطلقا فالزمن طرف للحال والتعريف بانها لا يلاحظ وان كان الموجود في الزمن يعرضه العوارض الذاتية فلما لم يوجد
 الخارج في فلهذا يتصور في حرة الحال مرتبة اخرى فتدبر قوله والعقائد المتقدمة منه اي من المعروض بوصفها العموم ليست الا
 ذهنية اذ لا وجود للموضوع المعروض بوصفها العموم الا في الزمن واما الميزة القياسية فلهذا ما يترجمها من الوجود الخارج
 تشبيهية ايضا قوله من المتوقع الخ المتوقع افروغته شدة ولا يتحققا بدار شدة انخواب والاقتراح الاستنباط
 قوله من هذا المقام اي من مقام بيان الفرق بين موضوع الطبيعة والمهمة القياسية ووجه الاقتراح انما ثبت الفرق بينهما
 الدخلة على احد ما غير الدخلة على الاخرى فزادت الام على المشهور بواحد قوله كما في الحقيقة شخصية نحو المثل في الدار قوله كما في
 المهمة القياسية نحو الان شارب قوله والام الاستفراق كما في الموجبة الكلية قوله ولا م العهد الذي كما في الموجبة الحرة
 قوله لا يبعد ان يتوقع الخ محصله ان القول يكون لا التوليف على منتهى كما زعم المعطلات كما يتفاد من كلام القوم فلما
 عند يتم مقتضى في اربعة وقية انما سلمنا ان لا الطبيعة عند القوم دخلت تحت الاعمس تحت عند هم في اربعة ومقتضى ايضا
 لا ينكر ولكن خوضه الاير داخل القوم بان الحقائق مختلفة من حيث الانطباق على الافراد كما ان بعضها معين او عامية حيث
 العموم او عامية من حيث هي في فلهذا من حيثيات فالام ايضا تحت قدر قوله داخل في الاعمس الخ فان قلت ان
 ان يشترط الجنس الى نفس اما بهية باية حيث كانت وبها حيث الانطباق على الافراد فالام الاستفراق ايضا تكون دخلت تحت لام
 الجنس فادخل لام الطبيعة تحت لام الجنس وون لام الاستفراق ترجع بالمرجع قلت لا كلام في الاستفراق بل في الاستفراق
 وقد مطلق القوم على افعال لام الطبيعة تحت لام الجنس وون لام الاستفراق واما في الاستفراق فتدبر قوله وعلوية اي
 المدخل قوله بل مخرج اي بل الحكم متعلق بالطبيعة قوله ولا يخفى انه اي يكون الحكم متعلقا بطبيعة من حيث هو متعلق

المعروف
بأنه
مستلزم

قوله الثاني في قوله
في بيان كونه

قوله ولا يوجد في موضوعه على قوله لا ينافي قوله لا يوجد في موضوعه من حيث هي واذ
المعروف وان الحكم فيها على فرد اى افراد الموضوع الحكم فان من كية الافراد بان الحكم على كل الافراد
او بعضها مخصوصه لافراد الموضوع وسدرة للامتناع على السور ياب البیان اى بيان كية الافراد لافراد الموضوع
التي تحت التخصيص فانه سور السلب الحكمي سواء اخذ من سور البلد فلما ان سور البلد محيط به كذلك هذا محيط بالافراد وكلها او بعضها
وقد ذكر السور في جانب الجمول نحو الالات ان بعض الحيوان قد يتغير في بعض الاوقات من الالات فان اصل السور ان يرد على النوع
والا يرد على كية افراد الموضوع فمهمة الالات السور نحو ان الانسان لفي خسر عند المتأخرين لا عند القديرات فان المهمة القديرات قد
قوله لعل المراد بالحكم الخ رفعه في قوله ان الحكم في الموضوع على تعقيد المعنى على الطبيعة من حيث الانطباق على الافراد لا على الافراد كية
وكما سبيل على ان الحكم فيها على نفس الافراد بنين كلاس منافاة واصل الدرع ان كلاس منها محمول على المجاز ويمكن ان يقال
ان كلاسها على المشهور لا على ما هو محقق عنده فلا حاجة الى العمل على المجاز قوله على نفس الحقيقة اى من حيث الانطباق على
الافراد فان الحكموم عليه بالذات ما هو حاصل في الذهن بالذات وما هو الحقيقة دون الافراد لخصولها في الذهن العرض فمهمة قوله
والمعنى في دفعه لما يتحمل من ان القوم يذكرون ان القسم القضية عند القديرات والافراد كية منها عند المتأخرين فالقسم على جميع بينهما ولم
خالفت القوم قوله على كل منهما اى من قسم القديرات والمتأخرين قوله من عدم الخ بيان لما في قوله ما يرد قوله يبقى الخ فان الحقيقة
يا ميين في كية الافراد ومهمة المتأخرين ليس فيها بيان كية الافراد فمهمة منها آخر لم تعرض بالقديرات قوله فيل المعصية فان
المهمة القديرات ما حكم فيه على نفس الطبيعة فليست وعلامة تحت الطبيعة اذا الحكم فيها على الطبيعة من حيث العموم ولا تحت المعصية
فان الحكم فيها على الافراد فمهمة منها آخر راقيل من ان الحكم في الطبيعة يكون على نفس الطبيعة وفي المهمة القديرات على الطبيعة
المنطقية فمهمة قوله وان كان يمكن العذري لدفع عدم الانحصار فمهمة ان وصلت قوله وادعوا ما مستلزامان
قوله في اعتبارها اى اعتبارها مع المتأخرين قوله والمتأخرين موقوف على تولد القديرات قوله اما من حيث هي اى مع قطع
عن اعتبارها من راد حتى الاطلاق فالمهمة القديرات في فعل في الطبيعة قوله وكلام البعض كالى سند في حاشية على شرح الشبهة
قوله والى عليها على ان الطبيعة ما حكم فيه على الطبيعة ثم اعلم ان الشيخ في الشفا وثالث الفلسفة فقال الموضوع ان كان خريفا شفهية و
الافان بين كية الافراد مخصوصه والامهمة في شفع على المتأخرين بخروج الطبيعة فلما غير الشبهة والاحزاب ان لغتمة للمفاهيم المعقولة
والطبيعة ليست قضية معتبرة في العلوم فاضل في الانحصار لا ليقال الشفاعة ايضا ليست بمعتبرة فلم ذكرها فمهمة هي معتبرة في ضمن
المعصية ورتبها ان الطبيعة اذا الحكم فيها على فرد فمهمة قوله المعصية من اى من اجل ان الحكم في مهمة المتأخرين على افراد الموضوع
ولا ميين كية الافراد فالواى المتأخرون انها ملازم الجزئية فانه اذا صدقت المهمة نحو الانسان حكم فاما ان يكون صدقها بالنظر
الى جميع الافراد والنظر الى بعضها وعلى كلا التقديرين صدقت الجزئية نحو بعض الانسان جسم واذا صدقت الجزئية صدقت المهمة قوله
فمهمة رة الى وجه الاشارة ذكر التلازم بعد ذكر مهمة المتأخرين بنسبة القول للتلازم الى المتأخرين قوله لان الحكم الخ فمهمة ان المهمة
القديرات يحكم فيها على نفس الطبيعة من حيث هي اى فمهمة تارة جعل احكام الجزئيات نحو الالات ان كاتب فمهمة وادع مع الجزئية
وتارة جعل احكام الطيات نحو الالات ان نوع فمهمة وادع مع الطبيعة لان الموضوع ح هو الطبيعة بشرط العموم والمهمة القديرات هي المهمة
والصدق الجزئية بهذا لان الحكم في الجزئية على بعض الافراد وبنها حكم على الافراد بل على الطبيعة بشرط الوحدة والذاتية فليعلم منها بان
الجزئية ملازم لخاصة المهمة عند المتأخرين فان حكم فيها على الافراد لا كان اولسنا وعلى كل تقدير ليعتدق الجزئية وكذا العكس قوله
قال العلامة الدوالي اى في حاشية على التمهيد بقوله المهمة اى القديرات قوله اعلم من ان الخ لفرض عليك ان الفرد المختص هو
الحاصل من تقييد الحكم الواقعي بالقيود الواقعي في نفس الامر مع عزل النقط عن اعتبار الزمن كالالات ان فانه فرد حى حقيقة لحيوان

هذا هو المقصود من قوله

قوله الثاني في قوله

قوله ولا يوجد في معطيات على قوله لا ياتي في قوله

بعضها منصوصة لغير افراد الموضوع بسوءة للامتناع على السور والبيان اى بيان كية ١١ وبتوضيح مطلقا اى هو ان كان بالذات
 النكرة تحت النسخة فانه سوس السلب الكلى سوا ما خذ من سور السلب فلما ان سور السلب محيط به كية ١٢ على البعض فاطبيعة مثبتة كيانا في الجملة
 وقد ذكر السور في جانب المحمول نحو الان بعض الحيوان فثبت في محرفة للاخوات ١٣ فكلوم عليها بالذات واثبت له بالذات هي
 والبرهان كية ١٤ افراد الموضوع فثبت له بالان السور نحو ان الانسان لغيره من ذلك كية ١٥ فاصل الجواب الفرق بين الحكم عليه بالذات
 قوله نكل المراد الحكم الخ دفعه دخل بقرته ان الحكم في المعصية على كية ١٦ ببيعة او للمفرد مفهوم زائد على حقيقة اى حقيقة الاحباب فالحقيقة
 وكما سبيل على ان الحكم فيها على النفس الافراد ١٧ فثبت حيث قال ان الحكم الكلى من كل من الفرقين حقيقة اى خذوا فان كان لافراد
 ان كلاسنا على اشتهار لا على ما هو المتيقن ١٨ فثبت الكلى لم يتصور في العلوم كية الحكم على المعجرات التامة معقولة سبيلتا خريف كون
 الافراد فان الحكم عليه بالذات غير متصلة بارة اخرى كما في المغتفات تكون مملوكة ومملوكة عليها ومنبهة لها ناصر لما سبيلية القديا
 والاصح ان تارة يحكم على الافراد بالذات اذا كانت متوجهة اليها بالنظر الاول ١٩ تكون مملوكة الطبيعة محض سبيلية الحكم عليها غير معقولة بالذات
 املا تارة يحكم على الطبيعة اذا كانت الافراد غير مملوكة لامتوجهة اليها بالذات ٢٠ فثبت على عدم خصار ما اولدوم كما كانا انتى قوله الفرق بين الحكم
 على بالذات والثبت له بالذات الخ فالسبب بينهما العموم والخصوص مرجع زيادة الاتباع هذه الحقيقة متحركة فان هذه الحقيقة مملوكة عليها بالذات
 مثبتة بها بالذات لثبت الخ لهما اولاد بالذات وماذا الا فرق قولنا كل انسان ضا عاك فان الحكم عليه بالذات هو ما يثبت الان
 ليست مثبتة لهما بالذات لثبت الضحك لافراد والثبت له بالذات هي الافراد ليست مملوكة عليها بالذات وانما تبعا البعض الاطلام من
 الحكم بالتبين على الاستوفى قولنا الاستوفى بوجه بسيط كونه جساما لثبات السور والذات في الواقع فلا سبب مثبت له بالذات ومحكم عليه
 بالعوض انتى ليس بسد ما ترى ان التغير من عوارض الجسم اولاد بالذات وانما ثبت للاستوفى كونه جساما لا بالذات فثبت قوله فلا يلزم الحكم
 ببيعة انه لا يلزم ان يكون الحكم عليه بالذات بالثبت له بالذات فان الحكم عليه بالعلم كيف يحكم عليه لا يثبت وجوده في الواقع بدين ان العلم
 فانكم فرع العلم كتمان الثبوت فانه ليس في العلم اذ الميث لثبت له بالثبت له المحمول في الواقع فكيف وجوده في الواقع لا يثبت قوله لكان الحكم
 قوله اولاد بالذات كالتسلسل مثبتة لهما بالذات ومملوكة عليها بالذات قوله ولكن ان يجاب اى من الاعتراض الاول وعلى القديا قوله
 بالذات متعلق بالثبوت قوله موجهة بوجودها شى انتى اعما اسے البعض لا اتحاد اسے افراد فلا يلزم صدق المتجسمة بدين
 وجوب الموضوع على التقدير كون الموضوع هو الطبيعة داور وعليه القاضى السند على بان هذا المكان المحمول هو القوة الحسية وما اذا كان لا يثبت
 الاضمانية لقولنا لا يجازى اسود فلا يثبت وجود الطبيعة مثبتا انتى اعما والامر زيادة الصفقة على الموصوف وهذا كما ترى ولكن ان كان
 ان المحمول معنى اسفول كونه مشتقا ليس وجودا في الخارج فلا يلزم زيادة المحمول على الموضوع فثبت قوله المصعب الفرع عن تقسيم
 باعتبار الحكم عليه شارعا في بيان انما لم المعصية المصورة اربع ولم يتبين للشك في الهلالية اندر ايمان في الجزئية ولا الطبيعية لعدم
 في القياسات والعلوم الاولى الموجبة الكلية سميت بها لان الحكم فيها بالايجاب على كل الافراد سوا كل يحمل الانسان حيوان والمراد
 بالكل الكلى الافرادى والكل الجوسى ٢١ لا الكلى لغير الكلى ٢٢ فثبت الكلى على كل الافراد سوا كل يحمل الانسان حيوان والمراد
 الجزئية سميت بها لكون الحكم فيها بالايجاب على بعض الافراد وسور بعض الحيوان انسان وواحد هو احد من الانسان حيوان
 والذات لثبته سبيلية الكلية سميت بها لكون الحكم فيها سلبا لمحمول من جميع افراد الموضوع وكذا بالاشارة الى من الانسان جبار ولا يمتنع
 للاحصان الانسان بحدود وقوع النكرة تحت النسخة لافادته الاختلاف وضعها والمفردة عقلا المعصية لغير النكرة باعتبار بعض الافراد
 ونظرا لفرع برع ان شيئا واحد لا شئ واحد ذكران وتعدا تحت النسخة فثبت ان وقوع النكرة تحت النسخة سوس سلب
 سبيلية التقدير لغير تخصيص نكاد يثبت لولهم الى خصوصية شئ واحد فثبت ان المراد بوقوع النكرة تحت النسخة قوله لغير النسخة لافراد
 محتمل ليس كل حيوان انتى لعدم توجه النسخة الى حيوان بل الى كل الاربعة السبلات الجزئية سميت بها لان الحكم فيها سلبا لمحمول من

ان السورى احد على الخ ١١

من المحصلين ان تحقق الـ من ثبوتية متضمنة تحقق العام و ثبوتية متروكة الى المدعى و هو المطلوب و اما
بعض افراد الموضوع فبما ان شئ من الاشياء عاقلها كان تلك الشئ ثابتا و متحققا كان شئ من الاشياء يند على روح و
بدفع الاحجاب الجزئي و الا سبعا اعني المتجوز و هي قولنا كما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا شئ خاص
او متروكة مسودا لـ على جانب كبره و اما لـ فبعض لقول كما صدق في التوبة كما لم يكن المدعى ثابتا كان ذلك الشئ انما يتغير
الخاصية فهو به و يوجب ثبوتية للتكليفين و برضى عليه و اما لـ فبما ان شئ من الاشياء ثابتا قولنا كما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من
نحو شئ من الخ اى هو عدد قوله من الاسرار الى الموضوعية لـ من خصوصية المصطفى و لما صدق هذا القول فنقول حكمه لازم لـ
الجمالية التميزية قوله و فيه نظر الخ خلاصتنا عد الاعداد من الـ لـ انما في جملة ما ينفرد به من انخذ العكس لفتن في هذا السواد
لـ بعض اى في الجزئية قوله و دون المجموعين فان الحكم في المحصورة عند القدر على ترويض استبعاد جميع الخواص كما هو ظاهر هذا معان
على نفس الافراد و على كل التقديرين فالعبارة لا زاد الا للمجموع من حيث المجموع قوله كما لم يكن شئ من الاشياء
منافيا الخ اذ على تقدير كون العدد من الاسرار المتبصر في السور الافردى يكون معنى قولنا سبعون مثبوتا و يكون
واحد و احد من سبعين عامل لـ و لا يترتب في منافاة لقولنا كل جعل منهم ليس حاطا لهذا المحذور انما قال منافيا و لم يقل منافيا لان
قولنا سبعون رجلا عاملون لهذا المحذور مجزئية و قولنا كل جعل منهم ليس حاطا لهذا المحذور مجزئية كلية سالبة الجمول و لا منافاة
بينها اذ شرط الاختلاف بالايجاب و السلب لكن لا يرب في ثابتهما قوله ليس منافيا اى عرفا قوله و انت تعلم الخ جواب
لنظر قوله و بهذا المعنى اى بالمعنى الافردى قوله ايضا اى كالحل لبعض قوله فانها اى الاعداد قوله كما في هذا المثال
قولنا سبعون رجلا عاملون لهذا المحذور ان العدد ههنا معنى المجموع من حيث المجموع لا معنى الافردى و الا لزم لنا فاة على امر
فلو اراد ان سبعين السبعون المخصوص بهذه القضية تخصية و ان اراد اى سبعين كان فالقضية ههنا قوله و متعلق اى الـ
قوله فانه يتجوز في الخ اقبالي المحمى مستقلا بكل واحد و اخر فاعلم ان الآخر قوله و هذا اى عدد الاعداد قوله اذ احتمل بهذا
الاحتمال اى بمعنى الافردى لا على اى معنى كان نضع عدد العدد من السور و فقط نظر بعض الاذكياء قال بحر السور و هو ان احتمال
الاعداد افردية لم يثبت عند اهل اللغة و فيه ان الشارح لا يدعى احتمال اهل اللغة بل مطلق الاحتمال فلا تقع عليه قوله قتال
عله اشارة الى انه لم يصح احد بان لفظ سبعون في قولنا جاري سبعون رجلا معنى الكل الافردى بل هو معنى الكل الجموعى فاية
ان الكل الافردى لانهم لم يعمروا في هذا المثال نظرا الى ان ثبوت المحمى المجموع انما يكون ثبوتية لكل واحد و قد يقرر عند القوم
ان الكل الجموعى و الافردى قد يتلفان كما في نحو سبعون رجلا عاملون لهذا المحذور و قد يتصادفان كما في جاري سبعون رجلا
و الحق ان العدد عبارة عن الكثرة اما مع الهيئة العددية او من حيث عودها على اختلاف القوم على كل تقدير فالعبارة عن
المجموع فكيف يصح ان يقال التمسك معنى الكل الافردى فندبر قوله و الفرق بين هذه الخ و هو ان ليس كل يدل على نفع الاحجاب
الكل بالمطابقة فان التمسك المعبر عن شئ من قولنا ليس كل حيوان لسان نار نفع ثبوت الانسانية لكل فرد من افراد الحيوان لما كان
هذا الرفع انما يرفع الثبوت من كل فرد فيكون سلب كل اى يرفع الثبوت عن البعض و الاحجاب البعض على كل التقديرين لـ لم يمسك
الجزئى فيكون ليس كل و الا على السلب الجزئى بالانضمام لما كان السلب الجزئى لازما للـ ليس كل قطعاً و السلب الكل لا على الاحتمال بل
ليس كل هو السلب الجزئى و دون السلب الكل انما بالمقتضى و ترك المحتمل و ليس بعض و ليس نفع لان على السلب الجزئى مطلقا
لان المقصود الصريح من قولنا ليس بعض الحيوان لسان نار و بعض الحيوان ليس لسان هو سلب الانسان من بعض افراد الحيوان و سلب
المحمول عن بعض افراد الموضوع فندفع الرفع الاحجاب الكل فيكون ليس بعض و ليس على نفع الاحجاب الكل التزاما و هذا هو الفرق
المشهور بين ليس كل و الآخرين قال شارح المطالع و نى و لا يمسك بعض على سلب الحكم البعض بالمطابقة نظر ان معنونه الصريح
رفع الاحجاب الجزئى كما ان معنونه ليس كل رفع الاحجاب الكل انتهى و اما الفرق بين الآخرين فمن جهة ان الاول مطلق ليس بعض يكون

و اما لـ فبما ان شئ من الاشياء ثابتا قولنا كما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا شئ خاص او متروكة مسودا لـ على جانب كبره و اما لـ فبعض لقول كما صدق في التوبة كما لم يكن المدعى ثابتا كان ذلك الشئ انما يتغير

هذا هو
المراد

قوله الثاني في قوله
يقولون

قوله ولا يجوز ان يحذف على قوله لا ياتي قوله
المع وان حكم فيها على فخره اى افراد الموضوع

ان البعض في ان

او بعضها مخصوصة لمجرد افراد الموضوع وسنة لكما شتم على السور وما به البيان اى بيان ذلك وتوقع مطالعة بيان بس بعض لا يذكر
التركه تحت النسخه فانه سور السلب الكلى سوما خوذ من سور السلب الكلى ان سور السلب الكلى على بعضه
وقد ذكر السور في جانب المحمول نحو الاول ان بعض الحيوان مشتمل على ما لا يجوز ان يحذف على قوله لا ياتي قوله
والمراد من كونه افراد الموضوع منتهية لا بهمال السور نحو ان الانسان لغيره كذلك كونه في الجاهز مجازي نسبة قد جرت العادة اى جازة
قوله لعل المراد بالمراد الخ دفعه داخل فتره ان الحكم في الموضوع عايبه او لا يجوز عن الموضوع في المصلحة ومن المحمول بـ قوله قبل النسخ
وكلاهما لا يدل على ان الحكم منها على النفس الا ان ترتيب جزمه ان حروف الهجاء كثيرة فلم يختاروا من الحروف اعني الحروف الباقية قوله لا ياتي
ان كلاهما على المشهور على ما لا يثبت في الكلى في محظ فانها ثابتة لكونها قبلها فان كانت فتمت كسب بالالف كتراس وان كانت فتمت كسب
الافراد فان الحكمه باقية وتنتهي تمامت تسوية بالياء وكذلك قوله الحرف الاول لى بعد اسقاط الف من غير اعتبار فلا يرد ان البارح
ان الاول قوله وهو ج واما التاء والثا فليست استغنى عن من البار في المحظ فلذلك قوله وبكسر الزين بان قدم الميم على الباء
والقياس ان يقال كل بـ قوله فارحان عن اصلها لانها عبارتان ج عايق موضوعا محررا لقوله نفسهما اعني الحرفية قال
المع والاشهر عند الذين السلف بهما اى ج وبهما كسب اى بهم مركب وان كان الالف تباطة كالمقطعات اى الحروف التي
قطعت احداهما من الاخرى المقارنة نحوهم بس فان الالف تباطة والقراءة مركبا ويدل على ذلك على السلف بالاسم المركب في الجوز
عن الموضوع بالميم وعن وصفه بالميمية عن المحمول بالباء وعن وصفه بالباءية والجمل اذا ارادوا التغيير من الموجبة الكلية مثلا بالالفاظ
المعانية كالحروف اجوز ملاك الحكم المذكورة في النسخ من العكس المستوي عكس النقيض وغير ما جردوا اى الموجبة الكلية عن المراد المحسوس
محو كل انسان جواز في التوجه الاكفاد على انحصار الاحكام في تلك المراد واما الاختصاص فلان في قولهم لا انحصار يحصل لكل موضع محمول
ايضا فانما يتغير بكل ج لان الغرض من تخصيص الفاظهم هو كسب كل موضع محمول قالوا كل ج بما كان في الموضوع فانه شيارا في موضوعه
وقد وضع كصدق الوصف على الذات وفي المحمول ثباتا في صدق وصفه في الموضوع فبعض الموضوع ج كذا عدة في موضوعه من المحمول الباقية
اشان كذا قال بعض المتأخرين قوله الفاضل اللامحوى اى عبد الحكم السالك في قوله حيث قال اى اى ما شئت على شئ كسب
المعروف بالقطعة قوله بهما اى ج وب قوله وهو اى السلف بسبب قوله بهما اى الاخيرين كسب ج وب قوله لى كسبها
التي فتدبر انحصار الاحكام في الثلاثيات فلا يحصل الغرض قوله بعينه منها اى من الاخيرين كسب ج وب كسبها في انحصارها لانها
دولوا ما قوله فلا يكون التعبير اى ج وب قوله والاعلى الخ ج على خصوص المادة قوله لا ياتي لهما اى اللفظ ج وب اذا لم يخط
بسطين قوله فيعلم الخ فان كلامه العاقل لا يهل فيهم مشمول لجميع القضايا قوله كما في زيد ثلاثي لا اهلك مرابا في ان مفهوم
اشلا في ثابت لنفسه لفظ زيد موصولة من غير نظر الى كونه موضوعا بل لو فرض انه يهل فلا يترتب في ثلاثي فلا تلتفت الى ما يهل
من ان الخمس على زيد ثلاثي من العجب فانه عند جعل الثلاثي على زيد ليس المراد منه صوت محض بل بدل على مفهوم منتهى الخ فتدبر
قال بمعنى الفصل الافرادى بسبب الخثرة وكسب كذا قال العلماء لا يمكن من ان يقتصر على كسب حيث قال كسب الخثرة انتهى فتدبر قوله كانت كسب
في الطبيعة والفرق بين من الاعتبار فان دخول التقييد في المعنى في اللفظ لا في المعنى بل عليه قول الشارح واما الخطوط معانته
الخ حيث لم يقل واذا اخذت مع القيد بان يكون التقييد انشلا والقيد خارجا كما قال في الفرد وتوكله بالتقييد من حيث هو تقييد
اى لا من حيث انه قيد وتوكله كانت حصة لم يقل كان الماخوذ حصة كما قال في الفرد فما قال في ثلاث ج بـ قوله ان سببه
التغير الاعتبارى على هذا التفسير كما وقع من الاستاذ في شرحه للسلك لا يلهو وجه انتهى لا يلهو وجه فتدبر قوله لكن لا يجوز الخ ونوع تويم
عنه ان يتوهم ان احد فردى الاخص حسب الحقيقة اعني الحقيقة بعينه الاخص حسب الاعتبار اذ في كليهما الاعتبار متبر ولا فرق

هذا هو
المراد

هذا هو
المراد

سعدى المحصلين ان تحقق الناصر بثبوته مستلزما لتحقيق العام وبثبوته ضرورة ان المدعى به المطلوب والناظر
من الطبيعة بين كل واحد منهما شئ من الاشياء وانما كان ذلك الشئ ثابتا ومتحققا كان شئ من الاشياء بخلافه
لو كانت مملكة قدما يتكرر معها اعمى الحقيقة وهي قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا شئ من
اشياء الخارج في شكل الاول كناية عن ان يمتنع القول بصدق في التوجيه كلما لم يكن المدعى ثابتا كان ذلك الشئ اعمى بغير
المملكة لعدم ذكر السور فيه فيكون الحيوان ثابتا عليه ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من
موجودات المملكة اما المملكة الحقيقية او مملكة المتأخرين متناهية في ذاتها من خصوصية المصلين ولما صدق هذا القول بقوله لا بد
للعقيد ان يعمى الموجود يستلزم ان قولنا في الغرض الذي هو ان يثبت انما هو ما يمتنع من ان هذا العكس ليعتبر في هذا الاسناد
الاتصاف بل الاتصاف بمتبر بالفعل في نفس الامر كما يصرح به في قوله انما هو ما يمتنع من ان هذا العكس ليعتبر في هذا الاسناد
ومن ان يوجد الاتصاف اوله بعد ان يمتنع فيفسد قوله في الاعيان فيفسد ما بالان يمتنع اجتماع الخواص كما هو الظاهر فلا محالة
قوله بل شئنا آخره في ذلك ان وجدنا غيره من الحيوانات فهو فرضي وبقا عليه ما على يدنا من قوله انما هو ما يمتنع من ان هذا العكس ليعتبر في هذا الاسناد
ان فينا في نفس الشئ الاخر وهو الانسان يمتنع فيفسد قوله بكون الحيوان ثابتا بمتنه لقوله شئ وقوله في الخارج متعلق بقوله وقوله
ظاهر من هذا في العلوم الاربعة فاقبل قوله بكون الحيوان صفة شئ في الخارج استحباب قوله اعمى انشراح كمال قولنا السامعون
فالقول مشتق من هذا الاشارة بالعرض فاقبل من ان قولنا الانسان الانسان الانسان متفرع عن انسان فغيا لا يمتنع انشراح الانسان
على الانسان فلو كان هذا العمل كل واحد والكلام بهن في الاتحاد بالعرض فلا مسا لهذا العمل عند اللغاة فاقبل ان الاتصاف الاتصاف
وجود الشئ في طرف الاتصاف فان كان خارجيا فشاخا ج وان شئنا فيفسد ان الاتصاف الاتصاف فيفسد وجوبه فيفسد فيفسد
الاتصاف خارجا كان اذ نهنا واما وجود الصفة فبكون في ملاحظة الشئ وبسبب التفصيل في ان فيفسد فاقبل اعلم ان الحقوق الاتصاف
هو ان لا يمتنع بثبوت الصفة للموصوف في الاعيان كبثبوت البياض للبسم للموصوف الاتصاف هو الذي يعبر عنه بثبوت الصفة
للموصوف بحسب الاعيان كبثبوت العزوبة للسما وامتني فليس بصواب قوله الثالث ان يكون الخ فرق بين الثالث
والثاني ان في الثالث ليعتد الاتصاف او الاول ذلك فبذلك كليهما او احدهما في العنوان حتى يحصل التكرار بالاعتبار كما في العنوان حتى
يحصل التكرار في الحقيقة فانه لا يمتنع العمل ح محلا لهما كما لا يمتنع ما في الثاني فليس متبدا لاحدهما كليهما في العنوان كما في العنوان
وان كان تحقيق هذا مع انه ظاهر قد صرح به في الحاشية العادية وغيره بديل عليه ما في الاخر ليس في بيانه من انه بغيره
شئ واحد بغير الاتصاف البعدي ون تكرر في الذكر والملفقت اليه اصلا ولو بالاعتبار امتني فاقبل من ان في الثاني
المتبينة في الحواظ فالحق لفرق السابق العجيب وقع عن ذلك القابل ليعبر به من ان في نحو الثالث لا يلما خطا القدر
الابا اعتبار التعاريف الاعتباري فان لا يمتنع الفرق على ما بين الثاني والثالث فبذلك قوله لا يمتنع بالرفع مطوف
على قوله متبدا ليس بالذات بل نفس القسم لا يمتنع ان يكون القسم اعم من القسم لتحقيق القسم في العمل الاول للمقابل المقسم
الذي هو العمل المتعدد وليس هذا القول بالبرع على المقسم كما قيل فانه مع انه مخالف الرواية الاخرى ان ابن الشارح كتب
في الحقيقة فقولنا لا يمتنع بالرفع عطف على القيد لا يصلح ايضا فان كان متبدا للمقسم يصح ان يقال انه متبدا للمقسم فان نسبة
الى المقسم بالمقتضى الى القسم بالتقديم فكيف يصح لغيره كونه متبدا للمقسم فاقبل قوله وهي التي لا تفرق بين حصة نفسه هذه الحالة
لا تحقق العمل الشارح والاعمال الا في نفس تحقيق في هذه الحالة وفي الكمال التي ذكرت قبل فان كل منهما محل على نفسه بل
الاول كما قد مر من حيث فهم ان اثنين من المثلثين مثلا ان على نفسها العمل الاول فقد شرط قوله لا بشرط شئ انما متبدا فيفسد
اذا اخذت بشرط لاشئ تكون مبادي عند التحقيق العدواني وهذا مصحح في كنهه ونقلا السيد الزاهد في حاشيته وحينئذ فاقبل
تبعا لبعض الحواشي من ان اشتغالات اذا اذنت بشرط شئ يكون احداهما جلالا لتحقيقين فغير صحيح فبذلك قوله

قوله بل شئنا آخره في ذلك ان وجدنا غيره من الحيوانات فهو فرضي وبقا عليه ما على يدنا من قوله انما هو ما يمتنع من ان هذا العكس ليعتبر في هذا الاسناد

قوله الثالث ان يكون الخ فرق بين الثالث والثاني ان في الثالث ليعتد الاتصاف او الاول ذلك فبذلك كليهما او احدهما في العنوان حتى يحصل التكرار بالاعتبار كما في العنوان حتى يحصل التكرار في الحقيقة فانه لا يمتنع العمل ح محلا لهما كما لا يمتنع ما في الثاني فليس متبدا لاحدهما كليهما في العنوان كما في العنوان

قوله في الحقيقة فقولنا لا يمتنع بالرفع عطف على القيد لا يصلح ايضا فان كان متبدا للمقسم يصح ان يقال انه متبدا للمقسم فان نسبة الى المقسم بالمقتضى الى القسم بالتقديم فكيف يصح لغيره كونه متبدا للمقسم فاقبل قوله وهي التي لا تفرق بين حصة نفسه هذه الحالة لا تحقق العمل الشارح والاعمال الا في نفس تحقيق في هذه الحالة وفي الكمال التي ذكرت قبل فان كل منهما محل على نفسه بل الاول كما قد مر من حيث فهم ان اثنين من المثلثين مثلا ان على نفسها العمل الاول فقد شرط قوله لا بشرط شئ انما متبدا فيفسد اذا اخذت بشرط لاشئ تكون مبادي عند التحقيق العدواني وهذا مصحح في كنهه ونقلا السيد الزاهد في حاشيته وحينئذ فاقبل تبعا لبعض الحواشي من ان اشتغالات اذا اذنت بشرط شئ يكون احداهما جلالا لتحقيقين فغير صحيح فبذلك قوله

بسم الله الرحمن الرحيم

حق قوله ولا وجب الخ معطوف على قوله لا ينافي قوله الحقين اخذ الطبعين
مع قوله الثاني في قوله المص وان علم منها على فزاده اى افراد الموضوع الكل فان بين كذا

١٠
 او بعضها منصوصة لحد افراد الموضوع وسنة لكشمال على السوريات البيان اسي بيان ان موضوع مطالعة على في الموضوع مخبون
 الفكره تحت الفقه فانه سور السلب الكلي سواء اخذ من سور البلد فلما ان سور البلد يحيط على الحدود من غير عبارة عن كون اثر الحمل او لا
 وقد ذكر السور في جانب الحمل نحو الات ان بعض الحيوان منتهى مخوفة للابن ان يخلو على اذن العلم لكل شيء اسلم فما قبل هو عبارة
 والي سبين كمتة افراد الموضوع منتهية لاهمال السور نحو ان الانسان لفتح لذلك انما منتهية التركيبية التي انصوب قوله لكن الحكم السلب
 قوله لعل المراد بالحكم الخ دفعه دخل بغيره ان الحكم في المحصنة عا بقتة واجد سالبه وصادر بوجوه الفرق بينهما قوله ولما المحصنات
 وكلامه يدل على ان الحكم مبداء على نفس الانا من غير جريته منصوصة لايديها من عقد الوضع مثل على عقد الحمل او من عبارة
 ان كلامه على المشهور على ان لا يفتي في ذلك الحكم اصل او بالامكان فصار تركيبا خبريا واجباً هو يستدعي وجود الموضوع
 الافراد انما الحكم بغيره بقتة بقتة فضاء وجود الموضوع باعتبار عقد الوضع وان كانت مفسرة
 باعتبار عقد الحمل ففيه الوجوبه اقتضاء مكرر من جهتين بخلاف السالبة اذ ليس فيها اقتضاء

۱۲

۱۲۷۱

عقد العمل بل من جهة عقد الوضع فقط انتهى قوله ولينظر العقل الخ هذا موضع فخل مقدّر لقرينة الحكم على مركلي اذا كان من
الممكنات لقصوره لاكتفى بالتقصية المحصورة فانه ينقدح قضية ممكنة او طبيعية وتوضع الدقة ان من المصنف ان يكون الحكم
على مركلي اذا كان من الممكنات لقصوره ومع هذا يجعل العقل هذا المضمون على عنوانها حقيقة منسوبة الحكم منه الى المصاديق يتحقق
قضية محصورة فان الحكم فيها على التحقيق على الطبيعة من حيث الانطباق على الافراد بذاتها غير خفي انما تقع الى قبل من ان
قوله ولينظر العقل الخ بما ان تفسير الممكنات التصور فندبر قال فالامتناع ثابت للطبيعة يعني ان الامتناع ثابت بالذات
للافراد استحياله لكونها موصوفة ذهنا و خارجا و اما الطبيعة المتصورة العرضية فهي محكوم عليها بالذات والامتناع ثابت لها
بالعرض لا اتحادا مع تلك الافراد بخلاف عرضيات كونها عنوانا لها و هذا مع انه ظاهر صريح بوجه العلوم وغيره فما قيل من ان الامتناع
ثابت للطبيعة بالذات لكونها محكوما عليها بالذات وكذا الحال في ثبوت الامتناع بالعرض لطبيعة المتصورة بالعرض انتهى
مغيب قوله لا العنوان وهي الافراد وما قيل من ان العنوان ينطبق على الافراد لم ينسب شي قال واما الذين قالوا الخ لغير
اما على طريق التناخير فلا سماع لهذا الجواب الذي ذكره مصنف في دفع الاشكال لانهم ليسوا بالعلمين بان الحكم على الطبيعة
ممكن يكون وجود الطبيعة في نه القضايا كما في الحكم ويكون ثبوت الامتناع وغيره محسب الانطباق على الافراد فمنه من قال الخ و قيل
تحت قولهم فالو اسي في الجواب على طريقة المتناخير اني مغيب قوله لعل الغرض منه الخ لما كان جوهر من كلام الحق للذات
ان كل مضمون اذ النسب الآخرة فللعقل ان حكمه فيها لا يجابى حكمها صادقا بل الواقع فاذ المتنازع مع انه ليس كل كنه
الشراح بقوله لعل الغرض الخ قوله علانية خاصة الخ فانه ان العلانية لنفس الامر انه لا يكون بين الذوات استحياله فان قلت انه
كما تكون لما صفات كالامتناع وغيره كذلك يجوز ان يكون بينهما علانية تحت ليس كسميات صفات حقيقية و هما في حست الى
السلب كما هو مختار شراح المطلاع قوله و انتفاء وجود الخ جواب سوال مقدّر لقرينة ان ثبوت المحمول للموضوع في بعض الوجوه
كثبوت الاوصاف الانضمامية المتناخضة عن الوجود و مثل السواء والتقصية وجود الموضوع فكيف لا يكون الثبوت
مستقبيا لوجود الموضوع و اما صل الجواب ان مطلق الثبوت من غير نظر الى خصوصيات التخصيص هو الموضوع بهذا الامتناع
في بعض المواضع ناش من خصوصية الاوصاف و خصوصية المحمول و الكلام فيه فاقابل قوله في الملاحظة التي هو فيها مقصود بالعرض
انما قيد به لان ما هو مقصود بالعرض اذ الوجه مستقلا و اما مقصود بالذات يصلح لان حكمه عليه و به قوله لا يجدي لغيرنا
الخ لان تراخي القضايا و اما ما اخذت تلك القضايا بمحسورات فالقول بعددنا طبيعيات لا يجدي لغيرنا و اما قيل

فصلان في المحصلين ان تحققوا في امر من شئونه لم يتحقق العام وبثبوت ضرورة ان المدعى به المطلوب والامانة
واقبل من ان يثبت انهما في شئ من الاشياء مطلقا كما كان ذلك في شئ ثابتا بمتحققا كان شئ من الاشياء يندرج في
الجواب فانه على هذا انما فرض مسمى في شئ من الاشياء كما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا في شئ من
ليس مقصوده ان وجه التميز هو ان لا يضمن لغزول كلما صدق في الشئ كلما لم يكن المدعى ثابتا كان ذلك الشئ مني بغير
قوله والزام الصدق الخ جوا بصدق عليه ان ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من
يجوز ان يثبت ان ليس بوجوده على سبيل ما كان قياسا على من خصه المصطلح ولما صدق في القول فقول حكمه لازم لا بد
ليكون الموضوع فيها مستحيل الا في قوله لا يحصل المصطلح الا في شئ من الاشياء فاني جازما في هذه المسألة
ولا الموضوع عدسيا سواء كانت القضية موجبة او سالبة وما يبرر داي التي ترد في شئ من الاشياء فاني جازما في هذه المسألة
حيث ان اوسالته انتهي فنسقط قوله لا التي يجب علينا ونسقط الخ اي لا التي يجب علينا ان ثابتا كان شئ من الاشياء
كيف هو فان التقيد قد يكون مخالفا للعصر الا ترى انك اذا قلت الان ان كاتب بالواجب فانه لا يكون شئ من الاشياء
ولمصر هذا الامر ان قوله مفهومها سلب ضرورة الايجاب نحو ان شئ من الانسان بحجبه ضرورة فالبوجه كيف لا لا يجب
المسلوب بمعنى ان ضرورة ثبوت الحجر الانسان مسلوته لان سلب الحجر عن الانسان ضروري قوله والمطلقة بحسب
المصدق الخ توضيح ان المطلقة الماخوذة بحسب المصدق لهم من الوجهة الماخوذة بحسب المصدق ايضا يعني ان مصداق
المطلقة اهم من مصداق الوجهة فانه اذا تحقق قولنا الان ان كاتب بالامكان وهو مصداق الوجهة تحقق قولنا الان
كاتب وهو مصداق المطلقة فان الوجهة هي المطلقة لمقدمة بقية الوجهة ليس ان كلما تحقق مصداق المطلقة تحقق مصداق
الوجهة لجواز ان لا تفقد القضية بالوجهة هذا بحسب المصدق والما بحسب المضموم فبما تباين فانه اخذني مفهوم المطلقة ما بالماخوذة
في مفهوم الوجهة فبذلك قوله الا ان يقال الخ اي من قبل الفيلسوف بان ما صدق القضية موافقة الوجهة للمادة ومضاف
لذلك ما صدقها والحاصل ان المراد بالمرافقة بين الوجهة والمادة عدم الخالف بينهما من حيث انها كقيمتان مضافتان الى ما هو
تلكيت بهما وبالمخالف بينهما التباين بينهما من حيث انها كقيمتان مضافتان الى ما هو متكليف بهما ليس المراد بالمرافقة بينهما
الاتحاد في المضموم وبالمخالف بينهما عدم الاتحاد في المضموم فبذلك السالبة الضرورية في المادة للايجاب الضرورية وان كانت الوجهة والمادة
متحدة في المضموم هي الضرورية لكن هذا الاتحاد لا يكمن في صدق القضية بل لا بد من الاتحاد بحسب المضافة وهو موقوف فان الغرض
من حيث انها مضافة الى السلب غير الضرورية الماخوذة من حيث انها مضافة الى الايجاب فلا يوجد للمضافة فلا يلزم صدق السالبة
الضرورية في مادة الايجاب الضرورية وتسمى على هذا قوله وليس هذا لتاثير في المعنى المضموم فان مفهومات المواد الحكيمة عن
مفهمات الجهات المنطقية هما التفاوت باعتبار خصوصية المضمول في الاول وعمومية في الثانية فاقبل من انهما متحدان في القضية
التي محمولاتها الوجود والعدم انتهى وقيل في موضع آخر ليس المراد بالبنية الا كون الاول من افراد الثمانية للاتحاد بحسب
المضموم انتهى فمع انهما خالف الواقع بخلاف نصير الشرح ايضا فلا تفتت اليد فاعلم قوله لصدق قولنا الالفة زوج الخ
لغنى ان قولنا الالفة زوج صادق منهما بالوجوب المنطقية فصار الزوج وجبا وبذلك الوجوب لو كان عين الوجوب الحكمي اي وجوب
الوجود في نفسه لكان الزوج وجبا لوجود في ذاته وهو محال للزوم لغزو الوجوب قوله لكن في المطلق الخ اي لكون الوجوب مستغنى
في المطلق ليس مستغنى بالبنية الى الوجود في نفسه فقط بان يكون كيفية نسبة الوجود الى شئ لا غير بل قد يكون كيفية نسبة
امر اخر سوى الوجود وفي قولنا الالفة زوج بالوجوب انما الوجوب كيفية نسبة الزوجية الى الالفة لا كيفية نسبة الوجود الى
الزوج فلا يلزم وجوب وجوب الزوج بل يلزم وجوب ثبوت الزوج لالفة فاللزم غير محال والحال غير لازم تدبر قوله حتى يكون
العلل الخ المحاصل ان لو كان ثبوت الزوجية لالفة موقوفا على وجود الالفة بالذات لكان الالفة المقضية لثبوت الزوجية

هذا هو المطلوب

ففي هذا المذهب المحصلين ان تحقق الشيء من ثبوته مستلزم لتحقيق العام و ثبوته ضرورة ان المدعى و هو المطلوب و اما
ففي هذا المذهب فانه ثبوته انما هو على ما كان في الاشياء واما الحكماء كان ذلك الشيء ثابتا و متحققا كان الشيء من الاشياء يثبت على وجه
اللام جارية و لكنه انما هو على ما كان في الاشياء واما الحكماء كان ذلك الشيء ثابتا و متحققا كان الشيء من الاشياء يثبت على وجه
فيل من ان هذا شرط وجوب انما هو على ما كان في الاشياء واما الحكماء كان ذلك الشيء ثابتا و متحققا كان الشيء من الاشياء يثبت على وجه
السلب فحينئذ ان قولنا لا شيء ما يصدق عليه انما هو على ما كان في الاشياء واما الحكماء كان ذلك الشيء ثابتا و متحققا كان الشيء من الاشياء يثبت على وجه
الممكنة التي فيها سلب ضرورة الايجاب لصدق انما هو على ما كان في الاشياء واما الحكماء كان ذلك الشيء ثابتا و متحققا كان الشيء من الاشياء يثبت على وجه
من اوقات وجود الذات فلا يصدق في الشال المذكور و اما الحكماء كان ذلك الشيء ثابتا و متحققا كان الشيء من الاشياء يثبت على وجه
الضرورة الازلية فاما السلب فيكون في هذا المذهب ضرورة الايجاب و اما الحكماء كان ذلك الشيء ثابتا و متحققا كان الشيء من الاشياء يثبت على وجه
العدم على وجود الانسان في الواقع و هذا يلحق في صدق الممكنة التي هي على ما كان في الاشياء واما الحكماء كان ذلك الشيء ثابتا و متحققا كان الشيء من الاشياء يثبت على وجه
الممكنة فيكون في سلب ضرورة الجواب الخالف ضرورة و اما يصدق هذه السالبة الممكنة في سلب السالبة انما هو على ما كان في الاشياء واما الحكماء كان ذلك الشيء ثابتا و متحققا كان الشيء من الاشياء يثبت على وجه
هذه السالبة الممكنة ايضا لا تصدق في هذا المذهب فاما الحكماء كان ذلك الشيء ثابتا و متحققا كان الشيء من الاشياء يثبت على وجه
الممكنة غير مسلم لما حققه الشرح و من ان ثبوت الذاتيات و اللوازم للماهيات المجعولة لا يخلو عن فعل الجاهل فيه فلا يصدق
في تلك الماهيات الضرورة بالنظر الى الذات باعتبار ما يحمول كان وفي مادة الضرورة الممكنة اعني الماهية الوجبة لا يصدق
السالبة الممكنة العاتية الممكنة و لا يصدق ضرورة السلب في وقت عدم الموضوع ايضا لاستحالة تقدير عدم الوجوب لكنه لا يصدق
من بعض آخر الاول العلم قدس سره و العزيز قوله كما في الخارجية فان فيها يكون الحكم بالثبوت فذلك على الافراد المحققة
بلا دخل التقدير و ما قيل من ان الحكم في الخارجية يثبت بحمول على تقدير وجود الموضوع فنحن نعلم ان قوله اي لا ذاتي البرهان
بل بعض الاتفاق كما تقول في الاسود و اما الكاتب هذا ان يكون هو داو كاتا فلهذه قضية منفصلة حقيقية الاتفاقية او لا
مساواة بين معنوي الاسود و الكاتب و ما قيل من انه لا مساواة في هذا المثال بين معنوي الاسود و الكاتب فذلك بحسب السلب و ليس كما
في هذا المثال قال او صدق فقط او كذا فقط اتول ان قيد فقط يحل التبيين الاول ان يكون الحكم في مادة الجمع بالثبوت
في الصدق فقط اي مع العلم بعدم التثاني في الكذب و في مائة الخلو بالتثاني في الكذب فقط اي مع العلم بعدم التثاني في الصدق
و هو الوجه اختاره الشارح و اتا في ان يكون الحكم في مائة الجمع بالتثاني في الصدق فقط اي مع عدم الحكم بالتثاني في الكذب
سواء حكم بعدم التثاني فيه او لم يحكم به ايضا و يكون الحكم في مائة الخلو بالتثاني في الكذب فقط اي مع عدم الحكم بالتثاني في الصدق
سواء حكم بعدم التثاني فيه او لم يحكم به ايضا كذا اصح لبعض الافاضل و الوجه الثاني اعم من الوجه الاول كما لا يخفى قوله الاول ان
الحكم في مائة الجمع بالتثاني في الصدق مشروط بعدم الحكم في جانب الكذب اصلا لا بالتثاني و لا بالسلب بالتثاني و حكم
في مائة الخلو بالتثاني في الكذب مشروط بعدم الحكم في جانب الصدق اصلا لا بالتثاني و لا بالسلب بالتثاني و اما الحكم في مائة الجمع
و مائة الخلو بهذا المعنى ليسا باعين منهما بل المعنى الاول الذي عليه الشارح و من الحقيقة لان في الحقيقة انما يكون الحكم بالتثاني
في جانبي الكذب و الصدق فلا يتحققان بهذا المعنى في مادة الحقيقة و في مائة الجمع بالثبوت الاول انما يكون الحكم بالتثاني في الصدق
و بعدم التثاني في الكذب فلا يصدق عليها مائة الجمع بهذا المعنى لانها مشروطة بعدم الحكم في جانب الكذب اصلا بالتثاني
و لا بعدم و في مائة الخلو بالثبوت الاول انما يكون الحكم بالتثاني في الكذب و بعدم التثاني في الصدق فلا يصدق عليها مائة الجمع بهذا المعنى
لانها مشروطة بعدم الحكم في جانب الصدق اصلا لا بالتثاني و لا بالسلب بالتثاني و هذا بيان الوجه الاول من الوجهين الذين
ذكرهما الشارح و من ان الوجه الاول منها في مائة الجمع ان يكون الحكم بالتثاني في الصدق فقط اي مع عدم الحكم بالتثاني في الكذب
في الكذب سواء حكم بعدم التثاني في الكذب او لم يحكم به في مائة الخلو ان يكون الحكم بالتثاني في الكذب فقط اي مع عدم الحكم

هذا هو الوجه الثاني

هذا هو الوجه الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الثاني قوله ولا يوجب الخ مطعون على قوله لا ينافي قوله الحق قوله

میں نے کہا "ہاں"

قال المصنف وان علم فيها على فردا من افراد الموضوع المكلف فان عينه كانت
 في بعضها مخصوصة لمصر افراد الموضوع بسوءة لكشمال على السور وباب البيان اسي بيان ان موضوعه من المكلف
 النكرة تحت الشك فانه سور السلب الكلي سواء اخذ من سور السلب كما ان سور السلب هو باب البيان اسي بيان ان موضوعه من المكلف
 وقد ذكر السور في جانب المحمول نحو الان ان بعض النجوان في شئ من خرفة لا يجرى انما في شئ من خرفة لا يجرى انما في شئ من خرفة لا يجرى
 واليه من كية افراد الموضوع فمكة لا يجرى انما في شئ من خرفة لا يجرى انما في شئ من خرفة لا يجرى انما في شئ من خرفة لا يجرى
 قوله لعل المراد بالكم كذا دفع دخل بقره ان الحكم في الموضوعية انما في شئ من خرفة لا يجرى انما في شئ من خرفة لا يجرى
 وكما في ايدل على ان الحكم فيها على النفس الان في شئ من خرفة لا يجرى انما في شئ من خرفة لا يجرى انما في شئ من خرفة لا يجرى
 ان كلا منها على المشهور على ما في كية انما في شئ من خرفة لا يجرى انما في شئ من خرفة لا يجرى انما في شئ من خرفة لا يجرى
 الا انما في شئ من خرفة لا يجرى انما في شئ من خرفة لا يجرى انما في شئ من خرفة لا يجرى انما في شئ من خرفة لا يجرى

ای مولانا محمد
حافظ الحق محمد
امین السراج

۵۲
ای مولا المرحوم علی خان
الکاشانی صاحب دین و دماغ

ایسویانا الرحمن
تتميم البوالة السلطانية
بالحسنات المولوية
محمد طاهر احمد

وقد اورد حواله العلامة قدس الله سرته العزيز قوله بقياسات من الشكل الاول اعا والوالد العلامة قدس سرته في بعض محاوره
 بان يقال كلما وجد العلة الاولى وجد العلة الثانية وكلما وجد العلة الثانية وجد العلة الثالثة ينتج كلما وجد العلة الاولى وجد
 العلة الثالثة ثم نعم هذه النتيجة التي قضيتها اخرى هكذا كلما وجد العلة الاولى وجدت العلة الثالثة وكلما وجدت العلة الثالثة
 الوالدة وكذلك حتى ينتهي الى كلما وجد العلة الاولى وجد المعلول الاخير انتهى وما قيل كما يقال كلما تحقق احد العلولين تحقق علة وكلما
 تحقق علة تحقق للمعلول الآخر فكما تحقق احد العلولين تحقق المعلول الآخر انتهى فنعني انه لا نعلق لهذا القيس بهذا المقام ان
 هذا القيس لا يثبت التزام من معلولى علة واحدة ولا كلام فيه بهذا انما الكلام مهمنا في الثبات التزام من العلة الاولى و
 المعلول الاخير قوله وينصف ظاهر فان العلة الموجبة التي حاصله ان كلما وجد احد العلولين وجد علة الموجبة وكلما وجدت
 الموجبة وجد المعلول الآخر وذلك بناء على فرض ان الشيء الواحد علة موجبة للتشخيص فوجود ذلك العلة يستلزم وجود المعلول
 كليهما فاما ان التبعين لو كان لكل واحدة منهما دخل في احباب المعلوم لم يكن العلة الواحدة موجبة لمعامل العلة الموجبة
 فكل من العلولين لا تكون تلك العلة مع التبعية وبعث تامل وما قيل من ان حاصله ان التزام المذكور انما هو في العلة الثانية
 لا الموجبة مطلقا انتهى فلا نعلق له لبعادة الشاخ قوله بقياسات من الشكل الاول قدم بها في افادة الوالد العلامة قدس
 سرته فاني التوضيحات وما قيل قوله من الشكل الاول كما عرفت من قوله كلما وجد المعلول وجد علة وكلما وجد علة للمعلول
 الآخر انتهى فنعني ما قد عرفت تدبر قوله بل يزعم ان يقول بانه قد وثبت الاستلزام في قولنا ان كانت الخمسة زوجا كان
 عددا من جهة الالتزام وما قيل من ان لم يقل احد ان الخمسة عدد متعجب فان كل احد يقول ان الخمسة عدد قوله واما قوله
 لو صدقت الحقيقة التي يمنع لقول الشيخ وايضا لو صدق كلما كانت الخمسة زوجا كان عددا لصدق كل حصة زوجا و
 التي وهذا على ما قيل قوله اما قوله لو صدقت التي ليعني منع قول الشيخ لو صدق ان كان الخمسة زوجا كان عددا لصدق
 لا على صدق كل زوج عدد انتهى فما استحصل قوله فاعلم هذا الايراد انما هو على التنزل افاد عبد الباقى استاذي قدوة
 المدينتين انا السيد بهاء بقوله حاصله ان الايراد انما هو على التنزل لان لنا ان نقول ولانا الامر لا يجب ان يكون الاوهم
 مجتمعة مع المقدم لان لزوم التالي انما يتوقف على طبيعة المقدم ولا دخل فيه للاوضاع ولو قلنا انه يجب ان يكون الاوضاع
 مجتمعة مع المقدم فليجوز ان يكون التالي مستلزما للحال الآخر قوله اعلم انه وان كان معنى التي جواب سوال وهو ان شئت
 شئ على التقدير المستلزم ثبوت الواقع فليكن ان يكون التالي في الاتفاقيات كاذبا في الواقع ثابتا على التقدير قوله وقد حكم
 ان التقدير التي وضع دخل وهو التالي اذا كان صادقا في نفس الامر فالمقدم وان كان منافيا للتالي اذا قدر لا ينفي

هذا هو
القول الثاني

قوله الثاني في قول
بعض الذين

قوله ولا يوجد شيء محذور على قوله لا ينافي قوله
المع وان حكم فيها على ضرورة أي افراد الموضوع

قوله لا يوجد شيء محذور على قوله لا ينافي قوله
المع وان حكم فيها على ضرورة أي افراد الموضوع

التي تحتها محذورة لحد افراد الموضوع بسوءة لكما شال على السور وباب البيان اسي بيان
التي تحتها محذورة لحد افراد الموضوع بسوءة لكما شال على السور وباب البيان اسي بيان
وقد ذكر السور في جانب المحمول نحو الا ان بعض الحيوان
والذين كثر في افراد الموضوع فلهذا لا مجال للسور نحو ان الانسان
قوله لعل المراد بالكلية التي دفع رطل بغيره ان الحكم في المحصورة
وكما سبيل يدل على ان الحكم فيها على نفس الذات لا على
ان كلا سبيلها على المشهور لا على ما سبيلها على
الا ان سبيلها على المشهور لا على ما سبيلها على
الاشي من ج ب بالضرورة قولنا لا شيء من سبج بالضرورة لصدق لقيضا في بعض سبج بالامكان ونعكس الى قولنا
بعض ج ب بالامكان وهذا منافق للاصل المفروض الصدق فيكون كاذبا نصرا للعكس حقا قاتيل في تقريره العقل
مثلا كما صدق كل ج ب بالضرورة صدق بعض سبج بالضرورة والصدق لقيضا وهو لا شيء من سبج بالامكان ونعكس
النقيض الى الاشياء من ج ب بالامكان وهو ينافي لكل ج ب بالضرورة وهو الاصل المفروض الصدق ويناقض مهننا بمنز
ينافي والافاس التلكية الكلية العامة ليست تنقيض للموجبة الكلية الضرورية انتهى نفعه اما اذا فانية لا مساس بهذا التقرير
هنا فان الكلام في عكس السالبة الكلية الضرورية لا في عكس الموجبة الكلية الضرورية واما ما في ان بيان الموجبة الضرورية تنقضي
الى الحقيقة المطلقة كما سيجي من المصنف لا الى الموجبة الضرورية كما نفهم واما ما قال من ان يناقض مهننا ببيان في انه
متفرع على ما نفهم من التقرير والشجرة تنبئ عن الثمرة فتأمل قوله هذا السلب الدائم اسي لو وقع هذا السلب الدائم الذي ثبت
امكانه وصدق قولنا الخ وناقيل قوله هذا السلب اسي امكان السلب الدائم انتهى فليس على ما ينبغي قوله ضرورة ثبوت
الانسان الخ فرفع التزم وهو ان ثبوت الانسان لافراد الكا تب ضروري فليكن يجوز سلب الانسان عن الكا تب فلا
يصدق السالبة الدائمة في العكس قوله ما ليس فردا لاي ثلاث ان كما هو ظاهر وناقيل من ارجاع الضمير الى المصنف
المذكور فما ليست حصل قوله كما في الموجودات الدائمة كالعقول فانها موجودة دائما واما عرض لها العدم في وقت من
الادوات لنفس الائمة فاذا لم يتحقق العدم لا يتحقق رذها ايضا واذ لم يكن الرفع لم يكن التلازم بينه وبين الوجود فالتل
استلزام الوجود لرفع العدم الواجب قوله لكن لا نسلم كذب عكس لقيضا ومناقاة للمقدمة المهمة فان عكس
النقيض ح كذا لم يستلزم وجوده رفع عدمه وان لم يوجد لوجوده حادث ولا ينافي المقدمة المهمة لانه اذا لم يوجد لوجود
حادث يجوز ان يوجد لوجود قديم وهو موافق للمقدمة المهمة كذا في اعداد الاستاذ الما لال اعلام قدس سره قوله ضرورة
مع الكبرى الضرورية وممكنة مع غيرها فلو توضح ان الممكنة الصغرى مع الكبرى الضرورية تنبع ضرورة ومع غيرها من السالبة
تنبع ممكنة عامة مع المركبات تنبع ممكنة خاصة هذا على لى شيخ والامام لوانقذ الا ان يقول ان الصغرى الممكنة مع الكبرى
الدائمة تنبع واما كذا في شرح المطلاع وغيره وقد صرح بحر العلوم ايضا فاقيل فاذا فرض الصغرى الممكنة بالفعل مع
الكبرى يذير النتيجة الضرورية اذ كانت الكبرى ضرورية والممكنة اذ كانت ممكنة وانه الائمة اذ كانت وانه لم يطلعه اذا كان
غيره من السالبة لانه الائمة اذ كانت مركبة انتهى فغيب قوله فاعلم ان نفع الامكان الخ توضيح ان ظاهر ما ذكره

بعض الذين

هذا هو
القول الثاني

كما يشهد صاحب المحصلين ان تحقق الناصر بثبوته من تحقق العام وبثبوته ضرورة ان المدعى به المطلوب والامام
 على مساوقة وشبهة انما هو في حق الاشياء وانما الحكم كان تلك الشيء ثابتا وتحققا كان شي من الاشياء عند بلوغ
 بلا مرتبة فما ثبت انما هو في حق ما عني بالثبوت وهي قولنا كما لم يكن المدعى ثابتا كان شي من الاشياء ثابتا شي فاصل في
 في اكثر النسخ ما وجدنا من ان يمتنع القول كلما صدق في التوبة كلما لم يكن المدعى ثابتا كان ذلك الشيء انما يمتنع
 بالعلم العام متساويان والاداء يصدق عليه انما كان شي من الاشياء ثابتا قولنا كما لم يكن المدعى ثابتا كان شي من
 متساويان فالاطلاق العام والامام كان قياسا على من خصه بالصلوات ولما صدق هذا القول فقولنا كما لم يكن المدعى
 والاطلاق العام لغير الضرورة بالعلم العام لعدم الازدواج المراد اني بما عني به من ان هذا العكس لغير ما في هذا المصادق
 لغير الوجود المادوام لا غير فان الكلام فيما اذا كانت العبرة والى التي تزداد في اعتبار جميع الخواص كما هو الظاهر فلا محالة
 اى المادوام والاضادة فيجب **قال** ان يصح في حق قولنا كل واحد على ان يتبين ان اعتبار جميع الخواص كما هو الظاهر فلا محالة
 الاثنان فردا كان زودا كما قيل فان هذا القول ينتج كما لا يخفى **قال** انما عني به من انما لم يكن شي من الاشياء
 ما يستعمل عليك وانما سميت بها لانها تحصل من صناعة المستدل بهذه التسمية من قبيل تسمية السبب باسم السبب
 كذا في شرح بعض المتأخرين وما قيل اى العلوم التصديقية يعنى القضايا التي يتألف منها الحق على قسم اقسام البراهين
 والمجدل والمخاطبة والشعر والمخاطبة انتهى ففيه الماد لا فبان هذه الخمسة ليست لعلوم تصديقية انما هي معلومات
 تصديقية موصلة الى التصديق المجهول وانما ثانيا فبان لغير العلوم التصديقية بالقضايا التي لا تخرج ليس بسد جهتين
 الادل ان القضايا ليست لعلوم تصديقية بل هي معلومات تصديقية والثاني ان هذه الخمسة ليست بقضايا بل هي
 منها المحجة بل هي من اقسام الحق تندر قوله اخبار التركيب الخ الوض من هذا البيان ان كلمة او في قول المصنف محققة
 او نقلية لما نقله الخواص للمناقشة اجمع قوله فان النقل مقدم على النقل يعنى ان النقل او استحالة شيئا بدليل فالنقل الحكم
 به ظاهر الاول كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى فان النقل استحالة كون الوجوب تعالى مستلما فعدا اوله
 باستوى واما اذا استعمل النقل شيئا ولا يصل الى كنهه فالنقل الوارد به لا يدل بل يؤمن به كالنصوص الواردة لعذاب القبر
 عبور الصراط ووزن الاعمال وغيره بالانقياض في ما شئتوا المسماة بحمل المعاني في شرح العقائد **قال** ومساواة الطراز
 الوسط بان يكون في كل مرتبة مبلغ يحيل النقل تواطؤهم على اللزب كذا في شرح بحر العلوم فالمراد بالاداء المساواة
 في اسباب منع التواطؤ على اللزب لا المساواة في العدد واليه يشير الشارح بقوله في الوصول الخ كيف ولا عبرة في الورد
 في التواتر في اية مرتبة كانت فما قيل اى يجب مساواة عدد الطرات وحوال المجبرين بذلك الاختار الوسط اى
 الذين اجروا بعد اخبار الادل انتهى قوله عن العلم ونظم الكلام لما بلغ الى هذا المقام وذلك في الرابع عشر من السؤل
 المذكور ستة السالفة وبعين بعد الالف والمائتين من سورة رسول تطلق على اسد عليه واكثر الرب المشفقين
 وانا الغفير المفقان الى رحمة رب الكريم محمد عبد الحليم الافشاري نسبا والكنى وطنا ابن العاريج القيد
 طاشبناه مولانا المرحوم المفتي الحافظ محمد امين اسد الله من صنفنا من الشبانة ونفع علينا الغيوانات

هذا
 عبارة
 الصالحات

هذا
 عبارة
 الصالحات

خاتمة الاية بانه بحمد سيدنا محمد وآله
 هذا الكتاب كامل انساب نافع طلاب وافر شمس ان سجد اسما على سلف الاستبانه في شرح محمد الله
 بحال صحته وثوبى كوشش اسلوبى مولوى سيد محمد معتمد قلع سلكه القوى وشره اخيه شمر
 ذى اليه الامم شمس اجرى ويطبع علوى خاص محمد على شمس ان سلكه المنان حليطه سيد بوشيد طه

بشر كل بشر ضاحك المصلين ان تحقق الزمان بثبوت مستلزم لتحقيق العام وبثبوت ضرورة ان المدعي هو المطلوب والادعاء
 كاذبة شبيهة بالصادقة وشبهه المهادني من الاشياء وانما كان ذلك الشيء ثابتا وحقا كان الشيء من الاشياء بخلافه
 القس المنقوشة على الجدار انها فرج صلاحي التخييل وهي قولنا كلما لم يكن المدعي ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا بالشيء خاص في
 في الحقبة كقولنا كل انسان وفس ضوالت في حقن القول كما صدق في الحقبة كلما لم يكن المدعي ثابتا كان ذلك الشيء من الاشياء
 المتعدين ليس بموجود او ليس شيء موجود البعدت عليه في ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا قولنا كلما لم يكن المدعي ثابتا كان شيء من
 الفاسد بحسب الصورة ليس بقياس في الواقع وان كان قياسه في حقيقة المصلين ولما صدق هذا القول فنقول بحسب لازم الادعاء
 العلوم بالبداهة انه لا يلزم من الفاسد صورة قول اخر لعدم الازدواج المراد اني بما لا ينفذ من هذا العكس نفيع في هذا الادعاء
 الفاسد صورة مادة واما قال لفظ القياس فتدبر قوله العامة الورد وادى التي ترد في جميع النواص كما هو ظاهر فلا محالة
 كان او كاذبا فيثبت كل مدعي من هذه المغالطات حتى اجتماع النفيعين فالانسان قادر على ان يتبين في تمامه من الاشياء
 حادث ويثبت بهذا الدليل بعينه ان العالم ليس حادث قوله المدعي ثابت والا كان الكذب تحريزه المغالطة انما لم يكن شيء من الاشياء
 ان لم يكن صادقا في نفس الامر لكون هذا الجدار من الذي فنقول ان هذا المدعي صادق وثابت في الواقع لانه كلما لم
 يكن المدعي ثابتا كان النفيع ثابتا ضرورة استحالة ارتفاع النفيعين وكلما كان النفيع ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا
 ضرورة ان النفيع ايضا شيء من الاشياء فتبين ان المقدمتان من الشكل الاول من القياس الاخر في الشرطي قولنا
 كلما لم يكن المدعي ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا ونعكس هذه الشريطة التي هي نتيجة لعكس النفيع بحسب النفيع التالي مقدما
 لنتيجه المقدم تا ليا مع بقا الصدق والكيف كما هو راي القديس الى قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان المدعي
 ثابتا ولا تلطك مرتبا في بطلان هذا العكس كونه مستلزما لاجتماع النفيعين او المدعي ايضا شيء من الاشياء ولا يترتب في ان بطلان
 هذا العكس مستلزم بطلان النتيجة او العكس لازم وبطلان اللازم مستلزم بطلان الملزوم ولما طلعت النتيجة نظر ان في القياس منسوخا
 فاعلمنا فيه انما ناس من الهيئة وهو باطل او هيئة الشكل الاول اذا كانت شاملة على شرائط الاتان يكون بيته الاتان كيف
 تكون مستلزما للفساد وانما هو ناس من الصغرى هو الكبرى وهو ايضا باطل اذا كانت في صدقها كيف وقد اثبتنا سها بالدليل
 فليس في هذا منشا للفساد الا ان نفيع المدعي وقرض عدم ثبوت مستلزم للفساد فاسد فعدم ثبوت المدعي فاسد في
 صا حقا وهو المطلوب قوله واجاب بعض الافاضل الكج وفي بعض النسخ واجاب بعض الفضلاء الجيب هو لا ناصب الباني في
 الجوفوري في الآداب الباقية شرح الرسالة اشرفية وتوضيح واجاب به اننا لاسم ان تلك الشريطة التي هي نتيجة هي قولنا
 كلما لم يكن المدعي ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا فنعكس بذلك العكس عكس النفيع الى هذه الشريطة هي قولنا كلما لم يكن شيء
 من الاشياء ثابتا كان المدعي ثابتا حتى يلزم من كذب العكس كذبا لنتيجة فيكون ثبوت المدعي حقا وكيف نفكس تلك الشريطة الى
 هذه الشريطة فان عكس النفيع على راي القديس عبارة عن ان يكون طرفا العكس نفيعين لطرفي الاصل بعينها وهما ليس كذلك
 فان شريطة في الاصل هي نتيجة لعكس مختلفان بخصوص العموم او المراد من الشيء في الاصل هي نتيجة لشيء من الاشياء
 النفيعين المراد من الشيء في العكس هو العام اذ لو لم ير الشيء العام في العكس اعني قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان
 المدعي ثابتا بل يراو في ذلك الشيء الخاص اعني النفيع فيكون هذا العكس في قوة قولنا كلما لم يكن ذلك الشيء اعني النفيع
 ثابتا كان المدعي ثابتا وهذا ليس بحال بل هو صادق بل هو في الحقيقة لانه لما نفكس تلك الشريطة التي هي نتيجة الى ذلك العكس
 نفس النفيع فنقول ان تلك الشريطة التي هي نتيجة لعكس النفيع على راي القديس الى قولنا كلما لم يكن ذلك الشيء
 ثابتا كان المدعي ثابتا ويبي انه لا خلاف في هذا العكس لا يغير فيه فانهم الاستدلال راسدا من هذا التوضيح ظهر لك ان

المدعي ثابتا
 ضرورة ان المدعي
 من الاشياء اجاب
 بعض الافاضل بان
 ان تلك الشريطة
 تنعكس بحسب
 الطس الى هذه الشريطة
 كيف والمدعي ثابت
 في الاصل العكس
 مختلفان بل هو
 والعموم بل تنعكس
 بذلك الى قولنا
 كلما لم يكن ذلك
 الشيء ثابتا كان
 المدعي ثابتا
 انه ليس بخلاف

بسم الله الرحمن الرحيم

قرآنہ الثانی: ۱۰۰۰

قوله ولا يجزى الخ معطوف على قوله لا يائىنى قوله **والذين** اخذوا الطمينة
المص وان حكم فيها على افرادها اى افراد الموضوع **الكل** فان بين كيد

سیدنا خاتون توحید الحجاب

[illegible]

المدعى بإنهاه اختلف
 على ما تقره توجيهاه في
 الكتب وما نانا لما تقره
 واشتهر بين المحققين
 ان تحقق الخاص مستلزم
 لتحقيق العام فكما كان
 ذلك المشعر نانا كان
 شيع من الاستياد نانا
 واذا كابد في عكس القبيض
 من اعتبار قبيض المحكوم
 به وهو هذا ما عاين نظام
 العلم ما يكون بالتفريق
 الخاص بالضرورة يكون
 المحكوم عليه من القضية
 الخاصة بالعكس عاما

وأشهر من المحصلين أن تحقق الخاص وثبوته مستلزم لتحقيق العام وثبوته ضروري أن المدعى به المطلوب والخاص
حتى يقتضيه شيئا خاصا حتى من الأشياء كلها كان ذلك الشيء ثابتا وتحققا كان شيء من الأشياء يستلزم بل مرجع
والحبيب يعني أن الشيء في الأصل المعنى المتعدي وهو قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتا شيئا خاصا
الخاص يكون الشيء خاصا ولا ينفرد ولا يخلو من القول كلما صدق في الشيء كلما لم يكن المدعى ثابتا كان ذلك الشيء أي يختص
مسلم الحبيب يقتضيه بغيره كلما كان ذلك الشيء ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتا قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من
ثابتا كلما لا يفرق بينه وبين ثبوت الخاص بثبوت العام مع قطع النظر عن خصوصية المصطلح ولما صدق هذا القول فمقول عكسه لازم لا دور
عكس العينة لما لا يرب في أنه لا بد من عكس العينة من اعتبار العينة الجزئية الثانية فيهما ما ينفرد به من هذا العكس يقتضيه ثباتي هذا العام
ولا يرب في عموم ثباتي هذا القول فيفرضه العينة هذا الثاني العام وهو العام العام ثباتا بمتنا جميع الخاص كما هو الظاهر فلا محالة
يكون المقدم في الحقيقة التي تحصل لبد عكس هذا القول بعكس العينة عاما فيصدق في عكس قولنا كلما لم يكن شيء من الأشياء
ثابتا لم يكن المدعى ثابتا وهذا هو المراد من العينة بغيره الكثرة المحبب وهو العينة وأن نتج في صدرك أنه إذا أراد المؤلف بقوله
أن تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام أن أراد أن تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو عام فهو ممنوع أنما يلزم تحقيق العام
من حيث هو وأن أراد أن تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو مستلزم كمن انتفاء العام من حيث هو يجوز أن يكون
بانتفاء فردا كما هو شأن موضوع المسئلة القديمة من التحقيق فردا الانتفاء بانتفاء فردا قال المؤلف آخر انتفاء العام
أنما يكون بانتفاء جميع الخاص ممنوع فازججه بالاختيار الشق الأول المعنى أن تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو عام
والمنع عليه جسي أن يكون مكابرة كيف ومن المقررات أن موضوع العينة الطبيعية أي العام من حيث هو عام من شأنه تحقيق
بتحقق فردا الانتفاء بانتفاء جميع الأفراد وكلما تظن ما فصلنا أن المؤلف جرح من المقدم بالمحكم عليه وعن الثاني بالمحكم به
والأصح فيه لبد وضوح المقصود فتدبر قوله فهذا المنع أن لا يفرع على أقدم من ثبوت العكس الذي منه محبب لغيره أنه لما ثبت
ذلك العكس الذي منه محبب مانع الذي صدر منه يرجع إلى أنه من صدق المطلق لبد صدق المقيد والى من صدق المقيد
لبد صدق كذب المطلق وكل منهما باطل كما ترى أو لو سلم استلزام صدق المقيد صدق المطلق للزم صدق ذلك العكس كما تقرر
في البحث قوله ولعل أن هذا بيان لمنشأ علة محبب لغيره أن المحبب لغيره من خصوصية المصدق داخل في مفهوم العام وهذا
غضا إلى هذا الزعم قال إن المراد من الشيء في الأصل المعنى المتعدي وهو قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتا هو
الخاص معني يقتضيه بغيره فيتحقق ويصدق شيء من الأشياء في الشيء الخاص قوله ولو كان كذلك لكان هذا بيان لغرض
ذلك المنشأ وتوضيح أن ما زعم المحبب من اعتبار خصوصية المصدق واختلافه في العام الصادق فاسد إذ لو كان الأمر كذلك لغير
خصوصية المصدق للزم مفاسد منها أنه لم يكن يقتضيه العام والخاص والعكس فلو كان الأمر كذلك لغيره من الأقسام المطلقة يكون
معنى أن العام في العينة محبب لغيره من الأقسام المطلقة يكون معنى أن العام في العينة محبب لغيره من الأقسام المطلقة يكون
حيوان وبعض الحيوان ليس إنسانا وبين مقتضى الإنسان والحيوان معنى الإنسان والحيوان أيضا عموم مخصوص مطلقا لكن
بعكس العينة لأن مقتضى السيلون وهو الماحيول من من مقتضى الإنسان وهو الماحيول تصدق كل حيوان لا إنسان لأن
انتفاء العام مستلزم انتفاء الخاص وصدق بعض الماحيول ليس بالماحيول لأن انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام لجواز أن
يتحقق العام في من فرد آخر سوى هذا الخاص المنفرد وإذا تقرر هذا فنقول لو اعتبر خصوصية المصدق كما يبيته المحبب لما كان بين
لغيره العام والخاص مطلقا عموم وخاص مطلقا بل يكون بين لغيره العام والخاص مطلقا مصادرة ولا يلزم باطل إذ من جانب
المقرر فاللزم منه شله ووجه الملائمة أنه يلزم من اعتبار خصوصية المصدق صدق القويين الكليتين لا نالقول معنى قولنا كلما لم يكن

عكس العينة
نفسه العينة
وإنما هو من
الخاص
وإنما هو من
العام
وإنما هو من
الخاص
وإنما هو من
العام

فقد المنع يرجع أما
منع صدق المطلق
تستلزم صدق المقيد
أولى منع كذب المقيد
بعد تسليم كذب المطلق
وذلك كما ترى ولما
زعم خصوصية المصدق
داخل في مفهوم العام
ولو كان كذلك لم يأت
نقيضا للعموم الخاص

بالعكس ولزم انعكاس
الكليتين كلية المستند
إلى غير ذلك من المفاد

هذا هو
المراد

قوله الثاني في
المصطلح

قال

قوله ولا يوجد في
الانسان المطلق فيصدق موجبة كلية لغزى ايضا

والان يكون في قولنا كل الانسان في ضمن الاحيوان والحيوان وكلما تحقق صدق المحتجبين الكليتين
او بعضها مخصوصة لبعض انما يكون مرجع التساوي اليها ومنها انه لزم انعكاس الكليته كلية في المستوي وتوضيح ان انعكاس المستوي المستوي
الشركة تحت النفي في بدل طرفي القضية بان يجعل ما هو محمول عنوان الموضوع وما هو عنوان الموضوع محمولا مع لغزى الصدق والكيف
وقد نرى السور في ان كان صادقا كان انعكاس الضا صادقا وان كان الاصل موجبا كان انعكاسه موجبا وان كان كائنا
والا يبين كيف كان انعكاس ايضا سائلا والموجبة الكلية لا تنعكس الاجزئية لا كلية لجواز ان يكون المحمول عموم فيصدق الاصل نحو كل الانسان
قوله لكل المراد ضرورة صدق المحمول على جميع افراد الموضوع ولا يصدق عكسه كلية وهو قولنا كل حيوان ان والالزم صدق الاخص
وكما سندا على كل افراد الاعم وهو ايضا للعلوم والخصوص بل يصدق عكسه جزئية وهو قولنا لبعض الحيوان الانسان هذا ما هو المحقق المقرر عندكم
واذا القرينة فتقول لو اعتبر خصوصية المصدق كما اعتبره المحجب لما كان انعكاس الكليته جزئية بل لزم انعكاس الكليته كلية في انعكاس
مستوى والالزم باطل في خلاف المقرر فالملزوم مثله ووجه الملازمة انه حين اعتبار خصوصية المصدق يكون مستثنى قولنا كل
انسان حيوان كل انسان حيوان في ضمن الانسان فيصدق عكسه كلية ايضا وهو قولنا كل حيوان في ضمن الانسان الانسان
فانعكاس الكلية كلية ومنها انه لم يبق بين كليتين عموم تطلق اصلا وبوجه ان من المقررات بل من اجل الابدليات تحقق للعلوم والخصوص
المطلق بين الانسان والحيوان ولما اعتبر خصوصية المصدق كما هو من شأنه لم يبق بين الانسان والحيوان عموم تطلق والالزم
باطل فالملزوم مثله ووجه الملازمة انه ان اريد في جانب الحيوان هذا المصدق الخاص الذي هو الخاص ضمن الانسان والحيوان
الذي في ضمن الانسان مساواة وان اريد في جانب الحيوان المصدق الآخر غير ذلك الخاص كالفرس ضمن الانسان والحيوان
الذي في ضمن الفرس مباينة كلية وعلى كلا التقديرين نقد طالع العموم ولم يبق له اثر ومنها انه لم يبق بين كليتين عموم من وجه اصلا
وتعبر عنه ان المصطلحات تحقق العموم من جهة بين الابهين والحيوان ولو كان ليعبر خصوصية المصدق كما هو واجب المحجب لما كان بينهما
عموم من وجه والالزم باطل فالملزوم مثله ووجه الملازمة انه ان اريد بابهين المصدق الذي هو الحيوان والحيوان المصدق
الذي هو الابهين لزم ان يكون بين الابهين والحيوان مساواة لصدق كل بهين في ضمن الحيوان حيوان وكل حيوان في ضمن بهين
بهين ان اريد بابهين مصداق غير الحيوان كالشوب والحيوان مصداق غير الابهين كالغيل يمكن بين الابهين والحيوان مباينة
مباينة كلية وعلى كلا التقديرين فحين العموم من وجه وهاتان المصداقان الاخران من نتائج افكارى ولعل المصنف قد ستره
ارادها بقوله الى غير ذلك من المعاصد قال الفاضل الجوزي في مائتين تقياس بشرطية التي هي نتيجة بهنا على بعض
الاعم والاحض مطلقا غير ما في عدم اعتبار خصوصية المصدق قياس مع الفارق لانه لا يلزم من عدم اعتبار الخصوصية في
نقص الاعم والاحض غير ما عدم اعتبار الخصوصية في النتيجة فان مثله حلا في العمل انما يكون باعتبار طالع الطبيعة ودون الخصوصية اما
بهنا فقد حكم بالملزوم ومن ان لو لم يعبر خصوصية المصدق في النتيجة اعني قولنا كلما لم يكن المدعى ثابا كان شي من الاشياء
ثابا بل اخذ الشيء اعم من ان يكون في ضمن المدعى او في ضمن النتيجة لم يحقق الملزوم وكذلك الحال في كل بشرطية والالزم
يتحقق الملزوم في مثل قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فتدبر في ذلك قوله وانما ثابا الخ هذا البحث يمنع لصدق
الذي سلكه المحجب وتوضيح انه لا حاجة لنا الى ان نأخذ الشيء في اصل النتيجة عا ولا حاجة لنا الى ان نأخذ ليقين الشيء في انعكاس علما
كما نأخذ عموم الشيء في اصل النتيجة وعموم ليقين الشيء في انعكاس الشيء في البحث الثاني وقد تم تقريره بل يكفي إطلاق الشيء وإطلاق ليقين
الشيء يعني لزوم الشيء من حيث هو متحققا في ضمن ذلك الشيء الخاص في النتيجة ويكون حاصل النتيجة كلما لم يكن المدعى ثابا
كان ذلك الشيء ثابا ولو أخذ ليقين هذا الشيء الخاص في انعكاس هذه النتيجة فيكون انعكاسه مباينة كلما لم يكن ذلك الشيء ثابا كان

من هذا البطلان بثبوت المدعى وهو المطلوب وانما

المدعى ثابته وبطلان المدعى هو الذي سلمه المحجب وادعى انه ليس بخلف
الحق من الشيء لما هو في تالي النتيجة وان جعل شيئا خاصا لا عاما الا ان العوم
نفسا دبر عدم ثبوت ذلك الشيء الخاص بثبوت المدعى لازم ومن
محقق ذلك الشيء الخاص عدم تحقق شيء من الاشياء بالكلية
تحقق الشيء الذي هو المدعى فكيف يصح في العكس فالحلف كما انه يلزم على تقدير عموم الشيء والتفويض على
في البحث الثاني كذلك يلزم ذلك الحلف على تقدير إطلاق الشيء واخذ الشيء ناسا على تقدير واحد اياها الشرطية ولا في كذب
عدم تحقق شيء من الاشياء بالكلية وهذا التقدير من الحلف كان في التقدير المعطلة فعدم تقرير المعطلة وظل البرهان يكون واردة على
اخذ اسن كلام الفاضل الجوهري انه يجب ان من جميع تقادير عدم تحقق ذلك الشيء الخاص عدم تحقق شيء من الاشياء
لكن هذا بثبوت التقدير بحال غير ارضى العكس الذي سلمه المحجب ما حكم فيه بثبوت المدعى على جميع التقادير الواقعية لعدم ثبوت ذلك
الشيء فليس هذا التقدير بين تقادير مقدم العكس حتى يبرهن الحلف قلت ان العكس موجهة متصلة بكونية لزومية والتقدير المتصور
فيها هي التقادير التي يمكن اجتماعها مع المقدم واقعية كانت في نفسها او محتملة فاخذ التقادير الواقعية في المتصلة بالكلية اللزومية
الموجهة فطاف الرضا فان قلت سلمنا ان اعتبار التقادير المكنة الاجتماع مع المقدم لكنه لم يجوز ان لا يكون تقدير عدم تحقق شيء
من الاشياء بالكلية من الادعاء المكنة الاجتماع مع عدم تحقق ذلك الشيء الخاص فلا استحالة قلت مكان اجتماع هذا التقدير مع
عدم تحقق ذلك الشيء الخاص لا يكتفي به القرينة المستقيمة وان كان هذا التقدير مالا في لغته فتدبر قوله من السور اعلم ان
كيفية افراد الموضوع في الكلية وكيفية تقادير المقدم في الشرطية لم يسمي سورانا خوذا من سور البلد اذ كان سور البلد محيط بالبلد كذلك
ما بين الكلية محيط بالافراد والتقدير ككلا وبعضا قوله بذلك اى السائل الذي يصح من قائل قوله لا يقال الخ بهذا اعتراض
على البحث الثالث من جانب المحجب وتقريره انه لما قبل قولنا كلما لم يكن ذلك الشيء ثابته كان المدعى ثابته بان من جميع
تقادير عدم تحقق ذلك الشيء الخاص عدم تحقق شيء من الاشياء بالكلية ولا يلزم على هذا التقدير تحقق المدعى لان المدعى ايضا
شي من الاشياء ينقول منه عند باب قياس الحلف الذي هو مفتوح في اثبات العكس والنتائج والتناقض والسداد
قياس الحلف باطل بطلان ذلك القول ايضا باطل هو المطلوب وجه لزوم السداد باب قياس الحلف على تقدير بطلان ذلك
القول ان مدار قياس الحلف على قولنا كلما لم يكن المدعى ثابته كان اقتضاه ثابته والمدار باطل باطل به ذلك القول لا ان القول
ان من جميع تقادير عدم ثبوت المدعى عدم ثبوت شيء من الاشياء ولا يلزم على هذا التقدير تحقق المدعى لانه ايضا شيء من
الاشياء واذا اطل المدار بطل مدعى عليه قوله لا ان القول الخ جوابا للاخرين وتوضيحا للمحجب سلم ان لزوم ثبوت المدعى
على تقدير عدم تحقق شيء من الاشياء بحال لم يسمي من قول المعطلة في العكس كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابته كان المدعى
ثابته واقر المحجب آخره وهو قولنا كلما لم يكن ذلك الشيء ثابته كان المدعى ثابته وادعى انه ليس بخلف فبرهن ذلك المحجب يلزم بطلان
مدار قياس الحلف فيقال قياس الحلف على زعمه بطلان المدعى ثابته كان ثبوت المدعى على تقدير عدم تحقق شيء من الاشياء بحال
لا قول بطلان العكس الذي هو مدار المعطلة كما يجب فيفضل قولنا فلا نقض علينا ولا بطل مدار قياس الحلف على زعمنا ذلك
ان نقول بعد القول تسليم ان ثبوت المدعى على تقدير عدم تحقق شيء من الاشياء بحال انه لا يلزم من بطلان قولنا كلما لم يكن المدعى
ثابته كان اقتضاه ثابته بطلان قياس الحلف اذ ليس مداره على ذلك القول بل مداره على كلية الاستثنا وان بطل كلية ذلك القول
كما يصح من شيع المعطلة وكيفية الاستثنا عبارة من ان يكون استثنى ثابته في جميع أنحاء ثبوت تحققه في بعضها واصل قوله فتدبر
استثنا الى هذا قوله والحق في انما اطل للمولف واجب المحجب من المعطلة فاني بالجواب الذي هو حق في زعمه جاعا للتحقق

فكما ان محجب
يؤثر على تقدير
عموم الشيء على جميع
التقادير ويلزم
على تقدير إطلاق
المدعى على تقدير
واحد داخل
في جميع التقادير
وذلك كاف
فما لم يلق
بذلك لا يقال
في سداد قياس
الحلف ان مداره
على قولنا كلما لم يكن
المدعى ثابته كان
لنقضه ثابته
ان من جميع تقادير
عدم ثبوت المدعى
عدم ثبوت شيء من
الاشياء فيلزم
الحل وهو كذا
نقول هذه الكلام
بزع الحنفية لذلك
سلم الاستحالة اللزومية
على ذلك التقدير
فتدبر والخوف
الجواب منع استصحاب
استصحابه ليقضه
وضعه

قوله الشافعي: **قوله** ولله حين لا إله الا الله العلق فيصدق موجبه

قوله الثانية في قوله
بسم الله الرحمن الرحيم

بعضها محمول مرجع التساوي اليها ومنها انه لزوم انعكاس الحكمة كانه ثبوت شيء من الاشياء محال بامتنان شيئا من الاشياء هو جواب
الفتك بتدليل طرفي القضية بان محمول عنوان الموضوع لم يقضيه وصدقه فيستلزم ذلك تقديم المحال للنسالي الذي هو صدقه وهو ثبوت
وتصل ان كان صادقا كان انعكاس ايضا صادقا واليها فالعكس المذكور صادق وليس كاذب فان لغير المعالطة قال مقدم المتأخرين
بان انعكاس ايضا سائلا والموجبة الحكمة لا انعكاس ثبوت شيء من الاشياء لزوم لا ارتفاع للفتنيين وبها المدعى لفتنيته وارتفاع لفتنيته
ان الضرورة صدق محمول على جميع افراد الموضوع فيكون عدم ثبوت شيء من الاشياء لزوم لا مجموع ثبوت المدعى لفتنيته فيكون عدم ثبوت شيء من
على كل افراد الاعم وهو ايضا للعموم والخصوصية هو ثبوت المدعى لفتنيته انعكاس لثبوت شيء من الاشياء لان الاشياء في الحقيقة هي التي هي
وإذا افترضنا فنقول لو اعتبر خصوصية المدعى لارتفاع ايضا وانما يثبت ان ارتفاع القضية لا ينافي مع ثبوت شيء من الاشياء في الحقيقة لان الاشياء في الحقيقة هي التي هي
مستوى واللازم باطل فيكون المدعى لثبوت شيء من الاشياء ساقط لعدم جميع الاشياء وانما ثانيا بانهما متضادان عن جميع المتقدم فنقول انه لم يثبت لعدم استلزام
ارتفاع لفتنيين لارتفاع لفتنيين فانه وان اشتركت محل خدشته يستطلع عليها فانظر ما قد ورد في ذلك التحقق مرجع
على حوال المصنف مرجع ايراد الوضوح ان استلزام المحال محال ما مر عند العقل بمعنى ان العقل مع غزال معط عن خصوصية
المواضيع وان يكون لبعض الحالات مستلزما لبعضها ان العقل لا يجوز ان يكون مرجع حيث امكانه مستلزما للمحال ولكن
لا يلزم من تجزئة العقل لاستلزام المحال محال ان يستلزم كل محال لاي محال كان بل قد يحرم العقل باستلزام محال محال لان
المواد كوجود علاقة بين اثنين المحالين نعم يكون القضية المثبتة لاستلزام بينهما صادقة كما ان عدم الوجوب تعالى محال
وكذلك عدم العقل الاول والعقل الثاني في قولنا كلما لم يوجد الوجوب تعالى لم يوجد العقل الاول بوسيلة ان الوجوب تعالى علة ثمة
للعقل الاول وعدم العلة الثانية مستلزم لعدم المحلول وقد يحرم العقل لعدم استلزام محال محال لعدم العلاقة بين اثنين
المحالين نعم يكون القضية المثبتة لاستلزام بينهما كاذبة وعكس الفتيقن المذكور من قبيل الثاني فكيف يكون صادقا بل يكون
كاذبا فان العقل يحرم في قولنا كلما ثبت المدعى بثبوت شيء من الاشياء وعكس لفتنيته على طريق القدارا كالمثبت شيء من الاشياء
لم يثبت المدعى عكس لفتنيته على طريق التأخرين ليس المثبتة اذا لم يثبت شيء من الاشياء بثبوت المدعى ولا بد ان يحرم العقل في
نذين الحكمين لمحصل الجرم في الاصل مع الجرم في نذين الحكمين لا يجوز العقل صدق قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثانيا كان
المدعى ثانيا وهو عكس لفتنيته الذي جعله المؤلف صادقا وبالجملة جواب المؤلف ليس بشيء فلا بد من تقديم جواب آخر ولا بد
عليك ماني هذا الايراد من المحلل لوجود الاول ما اوردته القاصي اسند على مرجع ما توهمه ان الجرم في قولنا كلما ثبت المدعى بثبوت
شيء من الاشياء وان اوجب الجرم في عكس لفتنيته على طريق القدارا وكذا لا ينافي الجرم في عكس النتيجة لمسلم صدقه عند
المؤلف لجواب استلزام محال هو عدم ثبوت شيء من الاشياء للفتنيين وبها ثبوت المدعى وعدم ثبوته وفيه ان المحل هو
الاسند على مرجع منع استلزام المحال محالا مطلقا فكيف يعقل ما قدمته من استلزام المحال محالا الثاني ما اوردته مقدم المتأخرين
مرجع ما توهمه ان عكس لفتنيته قولنا كلما ثبت المدعى بثبوت شيء من الاشياء على طريق القدارا لزوم سوجية وكذا عكس لفتنيته
النتيجة المفروض الصدق عند المؤلف ولا ينافي بين الاثنين العجبيين وان كان ثانيا سائلا منها فثبوت المدعى لثبوت شيء من
التأخرين لفتنيته لعكس لفتنيته النتيجة لكن لا اعتداد لعكس لفتنيته التأخرين في اشطليات وفيه على قبيل الاول انباء مسلم ان لا اعتبار
مطلوبا من الاثنين العجبيين ان العقل لا يجوز ما جزم بالآخرى فلا جرم يكون بينهما تناقض لا ينافي انه
لا جزم العقل لصدق قولنا ان كانت الشمس طالعة فالها موجود وكيف يجرم بصدق ان كانت الشمس طالعة فالها موجود
بوجود وان كانتا ليستا بنتا ففتنيين وانما ثانيا بانه من الجرم لعكس لفتنيته على طريق القدارا لوجزم لعكس لفتنيته النتيجة

بسم الله الرحمن الرحيم

ثبت المدعى فيلزم من هذا البطلان ثبوت المدعى وهو المطلوب وبالله

تقدير عدم ثبوت شيء من الاشياء ولا يلزم. **المسألة** في الحقيقة الواقعة تجاهاض احمد على المسند بل يرفع
ذلك الاصل سلم الصدق عند ذلك المقدم ايضا لا يطبق على قانون الحصول فان كذب عكس التقيض اذ
اعتد اذ لم يل كلامنا في ان مدعى البرزخ في عكس التاخيرين لكذب مقدم من مقدمتي القياس والمسطر بهيته لا
الآن واما ركنها فبان المحققين فالكون لعدم اعتد او عكس التاخيرين انما هو انما اتفقوا على قاعدة الفكاك للمرجعية الكلية
ذلك المقدم القديم الا ان يقال انه مخالف للمؤلف فانه قال في اسلم مقادير الكلمتين المتصلتين بالمؤثرين على جهة الشكل لا دور
انما هو ممثلا الى عكس التقيض على طريق المقدم قولنا كلما لم يثبت المدعى كان الغيضة ثابتة مقدمتين من مقدمتي القياس او متساو
المدعى وكلما لم يثبت المدعى كان الغيضة ثابتة فنتج كلما لم يثبت شيء من الاشياء كان الغيضة ثابتة فلم يثبت الشرطية ولا في كذب
صاورة كلما لم يثبت شيء من الاشياء كان الغيضة ثابتة وكلما كان الغيضة ثابتة كان شيء من الاشياء ثابتا بل ينجح معان تكون واردة على
كان الغيضة ثابتة ثابتة هذا خلف الواقع اذ لو لم يثبت التاخيرين مع على سبل المعارضة بالقلب بقوله ان الغيضة القائمة كلما لم يثبت المدعى
كان الغيضة ثابتة ثابتة انما يجرى في قولنا كلما كان الغيضة ثابتة كان شيء من الاشياء ثابتا فحصل الجزم في قولنا كلما لم يثبت المدعى
كان شيء من الاشياء ثابتا ثابتا يوجب الجزم في عكس الغيضة اعني قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا مع الجزم في
العكس لا يجوز العقل صدق قولنا كلما لم يثبت شيء من الاشياء لم يثبت المدعى نتي كلامه فانه لم يشكر قوله وذلك الخ مسند المنع والواجب
للماثل الى ذكر مسند الالان ذكره لثبوت المنع والماثل فيه المشارة الى المنع قوله لجواز استدلال الخ اعلم ان العقل لا يجوز ان يستدل بحال
بمحال اذ لا يجوز الجزم في زمن ههنا جزم في محال استدلاله في محال استدلاله استلزام اجتماع المنعين لصدقه وهو ارتفاع التقيضين
استدلاله في محال المنعين اي عدم الشيء وجوبه كقولنا ان لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان زيد قائما كما كان زيد ليس
بقائم فندبر قوله وذلك الخ غير مشروع في تنبيل جواز استدلاله محال محالا باقول الحكماء لو ثبت راليه لذلك هو هذا الجواز قوله
في اثبات قدم الزمان الخ اعلم اولاً ان القديم على تبيين القديم بالذات وهو الذي لا يكون وجوده من عبوه القديم بالزمان هو
بالا يكون سبوقا لعدم الاول والصغير في الحق تعالى وبشأن الثاني الفلك على الزمان وكذا الحادث على تبيين الحادث بالذات وبالله
يكون وجوده من غير جميع الممكنات والحادث بالزمان هو الموجود ولعدم عدمه بالمكان وقت لم يكن ذلك الحادث موجودا فيه ثم
الغرض في ذلك الوقت وبار وقت آخر نصار هذا الحادث موجودا فيه كاشخاص المركبات العنصرية وثانياً ان القديم بالذات خاص
مطلقا من القديم بالزمان لا اجتماعا في الوجوب تعالى وتعارض الثاني عن الاول في الفلك عدم تعارض الاول عن الثاني
تلفعا والقديم بالزمان اعلم من حين الحادث بالذات لتصادقهما على الفلك وتعارض الاول عن الثاني في الوجوب تعالى
وتعارض الثاني عن الاول في شخص المركبات العنصرية والحادث بالذات اعلم مطلقا من الحادث بالزمان لتصادقهما على
اشخاص المركبات العنصرية وتعارض الاول عن الثاني في الفلك عدم تعارض الثاني عن الاول تطلقا والبواقي متباينة وهي
القديم بالذات مع الحادث بالذات ومع الحادث بالزمان والقديم بالزمان مع الحادث بالزمان وثالثا ان الزمان عند
قديم بالزمان بان ليس سبوقا لعدم وقالوا في اثبات قدم الزمان لو لم يكن قديما بالزمان بل كان سبوقا بالعدم كان
لعدم قبلية ولو حده بعدية وهذه القبليية قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية متى زانته اما الصغرى فلان
القبليية صفة لعدم السابق والبعدية صفة للوجود اللاحق ولو اجتمع القبليية والبعدية اجتمع الوجود والعدم ولا شبهة في استحالة
وانا الكبرى فظاهره فالنتيجة ان هذه القبليية زانته اي بحسب الزمان فلزم ان يكون قبل الزمان زمان ههنا وهذا التفضيل
ما قال اعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بحدوثه بحيث لا يشعر به وبالجملة عدم الزمان مستحيل لونه يستلزم
محالا آخر هو وجوده محال عدمه فثبت ان شئت الاطلاع على النقوض الواردة على دليل قدم الزمان فارجع الى المسطرات

وذلك
لجواز استدلاله
محال محال
ذلك الخ
قالوا في اثبات
قدم الزمان
ان عدمه
ليست لفر
وجوده

بالحق

قوله الثاني

قوله ولا يجوز لآلها الانسان المطلق فيصدق

قوله الثاني في جواب ما اجاب عنه قوله في معنى الانسان في معنى الاجناب لاجل بعض الذي ادعى

الاجابة فيكون مرجح التساوي اليها ومنها انه لزوم التفكاس الكلية كما قد ثبت في معنى من غير ان يكون له من حيث هو موضوعه لغيره وصدق من قبل الاول من الشكل الاول هو انه كما تحقق ارتفاع الحقيقة في اشياء
التي قد يدل على الحقيقة بان يحمل الموضوع على عنوان الموضوع لغيره وصدق من قبل الاول من الشكل الاول هو انه كما تحقق ارتفاع الحقيقة في اشياء
ومن ان كان صادقا كان انعكاس ايضا صادقا والى ان انعكاس المذكور معق الاخر اذا ارتفاع الشيء يستلزم تحقق الحقيقة فكما تحقق ارتفاع
بان كان انعكاس ايضا سالبا والوجوب الكلية لا انعكاسه ثبت في معنى من المعنى لارتفاع الاخر وكما ارتفاع الاخر تحقق احداهما فكما تحقق ارتفاع لغيره
ان الضرورة صدق المحمول على جميع افراد الميكن فيكون عدم شائع في الحقيقة فيكون اجتماع الحقيقة فيكون هذا المطلوب وفيه ما اوردته سلطان العارفين
على كل افراد الاسم هو ايضا العموم والخصوص هو شرط حتى يحقق العارف بالحق فورا لمدى مرقه في شرحه سلم العلوم بما هو موضوعه ان لا يرى في الحقيقة
واذا القدر في القول لوجه خصوصية الميكن في قدر المكنة الاجتماع مع المقدم كما سوتان الكلية الشرطية ومنها ان قدر تحقق ارتفاع الحقيقة فيكون
مستوى واللازم باطلا في ذلك لان ما تحقق في الارتفاع فابن اللزوم فيها وان اراد فيها ما سوى ذلك التقدير فلا يكون كلية وكلية منها شرط
الانما في فابن الانما في فابن قوله لا يقال في جواب المؤلف في تسليم صدق عكس الحقيقة في لغيره اذا كان
شيء يستلزم المدعى الحقيقة فيجب لزوم المدعى مع عدم لزوم وهو متحقق بل يلزم منها لانه لا سلم عليه الحقيقة وما سلم
ان ارتفاع الحقيقة يستلزم عدم ثبوت شيء من الاشياء لثبوت المدعى وقد سلم في المغالطة هو قوله كما لم يكن المدعى ثابتا كان لغيره ثابتا
يستلزم اجتماعهما وما سلم يستلزم عدم ثبوت المدعى لثبوت لغيره على جميع النفاذ ومن تبع انما يريد عدم ثبوت المدعى عدم ثبوت شيء من
الاشياء فيكون عدم ثبوت شيء من الاشياء يستلزم ثبوت المدعى كما هو مقتضى العكس لثبوت لغيره كما هو مقتضى العكس
ومن البديهيات ان لزوم الحقيقة ليس بلزوم المدعى فجميع لزوم المدعى وعدم لزوم المدعى هو المطلوب من هذا الموضوع فكل
ان قوله فيجب لزوم الخ جواب قوله اذا كان الخ وقوله وبين الخ جملته متفرقة بين الشرط والجزاء فندبر قوله لا نقول الخ
جواب المانع حاصله لاننا لم نلزم هنا تناقض لان التناقض انما هو بين لزوم المدعى وسلب لزوم وهو لا يلزم منها
وانما لزوم من لزوم المدعى ولزوم سلب المدعى ولما تناقض بينهما كيف فان حصل لزوم
المدعى ولزوم سلب المدعى يرجع الى شرطيين لزوميين متوسمين تالي احد هما الحقيقة
تالي الاخر ولا تناقض بين الوصيتين اذ من شرط التناقض الاختلاف في اللفظ فندبر قوله في زوايا المقام ان مقام
استانام الحال بما لا قوله ثانيا في الحقيقة بتقديم الخ المعجزة على الباطن الموصوفة ثم بعد ما اياها تحتانية على اوزان الحقيقة موصوفة
ومنى قوله اذكرت اى في البحث الثاني من مباحث تامة الشرطيات وهما ما ذكره هناك ان منهم من انكر استلزام الحال
حالا لزم انه لا يلزم من علاقته اعلية وبرهنت بين الحالات ومنهم من جوبه استلزام الحال محالا اسطفا وعليه الخ
الرئيس منهم من علم ان الحال يستلزم محالا آخر اذا كان لازما جزا للزوم كقولنا اذا كان زيد عالما كان ما يتقاربه الزعم
تحكم ودعى بل لا دليل فان حقيقة اللزوم متناع الانعكاس بين شيئين سواء كان احدهما جزا للآخر ولا يتقاربه من علم ان استلزام
الحال محالا ثابت اذا كان بين الحالين علاقة وهذا القول هو الاثر بين الحقيقة ومنهم من قال انه لا يلزم العقل استلزام
الحال محالا سواء كان بينهما علاقة لولا او لا لعلة العقل على تعيين العلاقة بين الحالات فتم تجوز العقل يستلزم الحال محالا لا يلزم
فيه وان ثبتت لتفصيل فارجع الى شرح الاطرح معهم انهم قد علم انما انما الكلام الى هذا المقام فنقول ان العلاقة
تعتبر من ولما جوابات اما التقدير الاول فهو باطل والتقدير الآخر فذلك ان المدعى ثابت لان عدم ثبوت المدعى على جميع
تقاربه وقوله يستلزم لثبوت الحقيقة المدعى ثبوت الحقيقة المدعى على جميع تقاربه عدم ثبوت المدعى يستلزم لثبوت شيء من
الاشياء فيصدق قولنا كلما لم يثبت المدعى ثبت شيء من الاشياء وهذا القول يستلزم صدق عكس الحقيقة وهو قولنا كلما
عجزوا ان يثبت شيء من الاشياء لم يثبت المدعى وهو باطل فبطلان هذا العكس يستلزم بطلان لزوم المدعى وهو باطل فبطلان
تحت لزوم ثابت

والاستلزام الى بطلان عدم ثبوت المدعى فيلزم من هذا البطلان ثبوت المدعى وبطلان المطلوب واما
الاول فمن وجهين اوردوه هما الاول هو ان الحققة الموجبة بقا القاضى احمد على السند بل يرجع
من غير حاجة وقوله ان ذلك التقدير وادى لا ينطبق على قانون العقول فان كذب عكس النقيض
الاصل وهو بينا النتيجة وكذب النتيجة الاستلزام الا لكذب مقدم من مقتضى القياس والعقل هو بينا
من الضعيف في خصوصه فاللازم من كذب النتيجة وعكس نقيضها انما هو انما انتقاض قاعدة العكس الموجبة الكلية
للزمنية كنفها العكس النقيض او انتقاض قاعدة انتاج المعنيين الكليتين المتصليتين للمؤمنين على هيئة الشكل الماور
موجبة كلية متصلة لزمنية مع صدق المقدمتين واجتماع شرط الانتاج او متساوية مقدمتين من مقتضى القياس او متساوية
هيئة القياس لا فسادا لجزء الاول اى المقدم من الضعيف او لا اثر لكذب المقدم او التالى في كذب الشرطية ولا في كذب
القياس فلا يلزم بطلان عدم ثبوت المدعى فلا يفيد المغالطة لاثبات شئ من الدعاوى فضلا عن ان تكون واردة على
اثبات جميع الدعاوى وبقية النتيجة لازمة للقياس وفساد الاستلزام فسادا للزمن قطعاً سواء كان الفساد في هيئة الزمان
او فيما يتوقف للزمن عليه من اجزائه او اوليته او التالوية ولكن لما ليس الفساد بهنا في المزور اعمى القياس بالامور المذكورة
في الجواب بدلالة البرهان ومنها اذ الوجودان فممكنا المزور الفساد في القياس فنفسا ومقدم مغفول لعدم السبل الى احتمال
آخر فاستقام التقدير الاول الا ان ادعى عدم الثبات على قانون العقول ومنها ان الاستلزام ان القضية التي يكون تأليها من
المفردات الثابتة تنكسر لعكس النقيض عليه مدار المغالطة فاني لغير ما دمتها ان النتيجة الحاصلة من المقدمتين الفاتية و
المغالطات لا تنكسر لعكس النقيض فلا عكس لها وفيه انه ليجد مقدم من مقتضى القياس لزمنية كيف يمكن القول
بكون النتيجة الفاتية ومنها ما اوردوه استاذي استاذي محمد العلم الخفي والحمد لله على ما توهمه ان الاستلزام ان شرطية التي هي
مبنية تنكسر لعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتهما كان المدعى ثابتهما لان نقيض مقدم النتيجة اعني
قولنا لم يكن المدعى ثابتهما ليس قولنا المدعى ثابت حتى يتقرر ذلك العكس بل نقيضه رفع حقيقة فاذن تنكسر النتيجة
قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتهما لم يكن المدعى ليس ثابت ولا ريب ان هذا العكس الاستلزام ثبوت المدعى حتى
يتقرر بغير المغالطة فان قلت ان معنى السطر يستلزم الاثبات فيلزم ثبوت المدعى قطعاً فالمرعفين المغفولت هذا
الاستلزام اذا كان المقدم ممكنا مسلم واما اذا كان المقدم محالاً فمهم ومنها ان ثبوت الشئ اى المدعى على تقدير نفيه
كما يلزم من عكس النقيض ليس اجمالاً انما الحال جماعة ثبوت الشئ لثبوت الشئ في الواقع فلا يلزم هذا من النقيض فان
الثبوت في الواقع والنفي بحسب الغرض بالجملة اللازم ليس لجمال والمحال ليس بلازم وتسلماً ما اوردوه الحق السند على
رجحان ما بالاستلزام صفري المغالطة وهو قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتهما كان نقيضها ثابتهما فان كان مقدم مقدم ثبوت المدعى هو ثبوت
شئ من الاشياء وعلى هذا التقدير لا يكون نقيض المدعى ثابتهما اذ النقيض ايضا شئ من الاشياء فكيف يصدر الضعيف
كلية واما الوادي الجزئية فمصدقها مسلم الا انها لا تفيد عنيذ فان النتيجة ليست الاجزئية وهو قولنا قد يكون او لم يكن
المدعى ثابتهما كان شئ من الاشياء ثابتهما والجزئية الموجبة لا تنكسر لعكس النقيض كما هو مشهور في كتبهم فلا يلزم الاستحالة
والله اعلم في حكم الجزئية لانها مشكوك فيها واعترض عليه مقدمها اخبرين رجحان الاول ان هذا الجواب منع للمقدمة
عندهم وعلى تسليم مدار المغالطة فنفية بطلان ما راد التالى ان العنبر في الكلية التقادير الممكنة الاجتماع مع المقدم كما
هو موضح في كلام الشيخ الرئيس ونحوه ولقد يرد مقدم ثبوت شئ من الاشياء محال الاجتماع مع المقدم فلا يضر عدم
مقدم التالى على هذا التقدير ولا يذهب عليك فاني لو بين على قبل التالى لاجل بيان دعوى كون الضعيف

الوجه الثاني هو ان الاستلزام لا يلزم من كذب النتيجة كذب المقدم

فان قيل

فان قيل

بالحق

قوله الثاني

والثاني من وجوه التسليم ليس بجواب العقل لعدم تسليم دلالة في شأن شأن المقدم طوى كشع من بيان كون
 الشك بتدليل طرفي الغرض في أمن الاشياء محال الاجتماع مع المقدم ولا اطلاق مرتبا في ان هذا التقدير مما يمكن اجتماعه مع
 اصل ان كان صارت المدعى الذي هو المقدم نعم هذا التقدير من الحالات الا ان تقادير الشرطية اهم من الممكنات والمستحالات
 بان كان لكس الفقد برؤوس منك بها اللبسيان تدفع النظر الاخر للمخالطة المذكور سابقا بالحوار الثاني والراجح المذكورين فيما مضى
 ان الضرورة
 شمع على الزعم مخالطة في البطلان كل مدعى اثبت المدعى ما دعى به خارج في حق الباطل القوي فنقول ان المدعى متنع لانه
 كما لم يكن المدعى متنعا لكان واجبا او ممكنا بالامكان الخاص لاخصار المواد في الثالث وكلما كان واجبا او ممكنا
 بالامكان الخاص لكان ممكنا بالامكان العام لمعوم الامكان العام من الوجوب الامكان الخاص فتنتج كلما لم يكن
 المدعى متنعا لكان ممكنا بالامكان العام وتنتكس هذه النتيجة لعكس المنقضي على طرفية القداو الى تولدنا كلما لم يكن المدعى
 ممكنا بالامكان العام لكان متنعا هفت ضرورة استحالة وجود الخاص مع انتفاء العام فبطلان هذا العكس لوجب
 بطلان الاصل من وجوب بطلان القياس ولا استحالة في الصغرى ولا في الكبرى لكونها ليتين ولا في الهيئته
 كدنهما في التامج فالخلف بالزم الامن اخذ عدم امتناع المدعى واستلزم له محال فعدم امتناع المدعى محال
 فالامتناع حق وهو المطلوب والجواب عنهما من وجهين الاول ان قولكم المدعى متنع دعاكم ام لا على الاول فهذا
 المدعى ايضا باطل بعين هذا الدليل فما هو جوابكم فهو جوابنا وعلى الثاني فالاستدلال المذكور من جانبكم يستند الى
 ما دعوى وهو عيب والثاني ان النتيجة مقيته تاليها من الامور العامة ولا سلم ان القضية التي تاليها من الفعولات
 انشأه تنكس لعكس المنقضي فلا حلف فبطلان ولما بلغ الكلام الى هذا المقام لم يكن المنعاف تغليبا للاختتام وكان
 الاثم نهار الاول من ربيع الاول سنة ثلث بشتين بعد مضي الالف والمائتين من هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه صلوات رب المشرئين ما دام وجود القبر من الله صل وسلم عليه

على كل ادا

خاتمة المطبع

حامد المكيه وحمولة على رسوله البديع والحمد لله وبعد فقد استتب طبع كشف الاشتباه في شرح حمد الله
 معين الغاليين في روائع الطين كلاهما من تصانيف البحر البهام الخبير الفهم ذى الفضل الجليل
 والخفي مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحكيم الكونى ناظم الدولة النظامية الواقعة في بلدة حميد اباد صاهنا السنين
 والعناو تصحيح الفاضل الفطيس العالم العلوى سيد محمد معشوق على في المطبع العلوى المنتمى الى
 معدن الخير والامنان محمد علي خشنجان سلمه الله ان شاء الله بجر



واسطه سنداس امر ككه كه كه كتابا تصيف جديده حسب بايش صنعت هوى
 مطبع علوى كى هه بدون اجازت كوى صاحب تصد طبع نفى بايش

